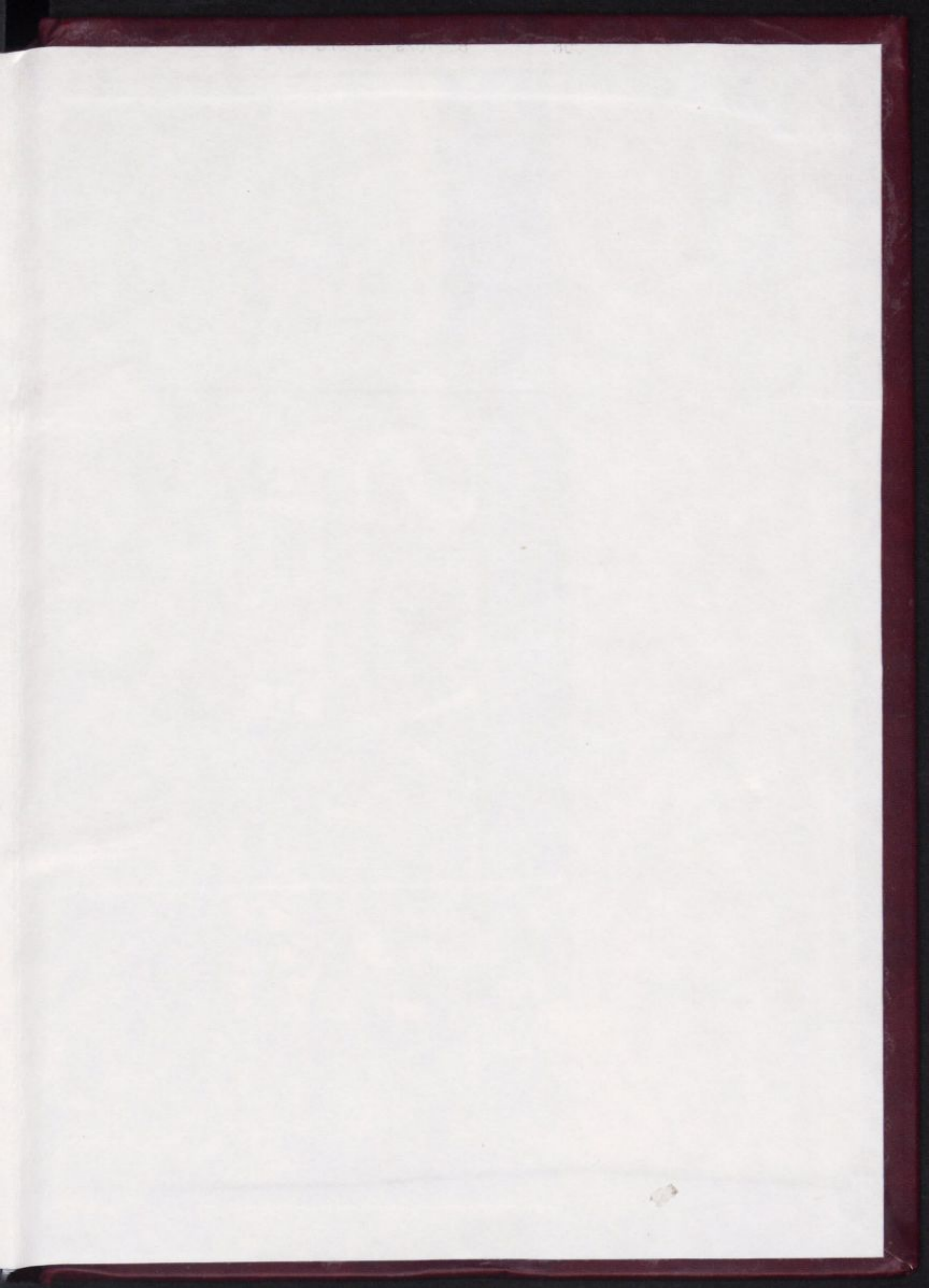


MATURİDÎ - AŞHARÎ





هذ

ارا

د

د

1102

maturidi-ashari

هذا كتاب السطح العبقرى فى شرح العقد الجوهري فى الفرق
بين كسبى الماتريدى والاشعرى المتن من مصنفات عمدة الواصلين
وقدوة الكاملين مولينا الشيخ خالد ضياء الدين
قدس سره المتين والشرح من مؤلفات
المحقق الامعى والمدقق اللوزعى

بمنهج يد الصوتى به صلاح البرادى الوطن الدار العلية
المعلم فى المطبى النبى رتبة فى احرار يوم
الثلاثة والعشرين وثمانمائة و الف
سنة هجرة من له الف
والسرف

عبد الحميد حدى افندى

الخريوتى الشهير بابن

شارح البرده بلغه

الله مراده

م م

م

اراده جزئيه رساله سى شرحى - معارف نظارتى رخصتياه طبع اولنمشر
(صاحب امتياز و صحفى)

شارح تحريرك مجاز لرندين وبازيد جامع شريفى در سعام لرندين خريوتى
مكرمتلو عبد اللطيف افندى

در سعادتده باب طالى جاده سنده ٣٤ نومرولو (جبال افندى)
مطبعه سنده طبع اولنمشر

السمط العبقري في شرح العقد الجوهري

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله خالق الافعال وفاعليها * واشكر الله موجد الاقوال
وقائليها * واصلى واسلم على من جعل الله امته وسطا *
ونصره على جبايرة المعتزلين عن هداه وسطا * وعلى اله واصحابه
الذين اشعرونا شعائر الدين * فصاروا اساندة الامة وجهابذة اليقين
(وبعد) فيقول العبد المقتدر الى فيض ربه اللاهوتي * عبد الحميد
الحمدى بن عمر النعمي الخربوتي * لما اتفق ان بلغ الاشتغال * بمذاكرة
شرح العقائد العنصرية للمولى الجلال * الى قول المولى عضد
الدين * وخالق الافعال * وبمداينة التوضيح والتلويح *
الى بحث التحسين والتقبيح * المبني على مسألة خلق الاعمال *
اردت ان افيد هذه المسئلة على وجه يحصل به الانحلال * عما فعله
بنان الاوهام فيها من عقد الاشكال * ففتشت عن كل زبر سمعته
في هذا الباب مرتب * وندشت عن كل سفير هو لذلك الخطاب
مركب * واذا انا بمناد ينادى ان اناجذ يلها المحكك وعذيقها
المرجَّب * فسارعت اليه ووجدته رسالة مفردة في بيداء التحقيق
مثل الطود العظيم * ماندر من شئ انت عليه الاجعلته كالريم *
وضعها حضرة الشيخ الشهير * والعارف الكبير * الامام المهتم

(الواحد)

الواحد ❖ الوارث من الفضائل الطارف والتالد ❖ مولانا الشيخ
 ضياء الدين خالد ❖ قدس الله سره الطاهر ❖ وامدنا ببركات
 فيضه الباطن والظاهر ❖ فاكثفت بها وتركت البواقيا ❖
 ومن طلب البحر استقل السواقيا ❖ الا انها لكونها مع وجازتها
 متضمنة لنفائس مباحث مهمة مقتضية للتفصيل ❖ وصيرورتها
 مع عزازتها متضمنة بغرائب تراكيب جمة مستدعية للتحليل ❖ لم تستغن
 عن شرح متكفل لهذا الشأن ❖ و مترفل في جلباب البيان ❖
 فقصدته مع عدم الاستئصال لذلك ❖ متوكلا على الله الموفق لاستسهال
 ما هنالك ❖ كي يكون خدمة جناب المؤلف الرفيع وان كانت
 حقيرة ❖ ووسيلة الى نسبة باب المنبع لانها خطيرة ❖ واسأل الله
 ان ينفعني به وكل منصف لبيب ❖ ذلكم الله ربى عليه توكلت واليه انيب
 (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) مباحث البسمة والحمدلة مما قد قضى
 عنه في المطولات الوطر ❖ قلنا في الترك مندوحة عن ارادها في هذا
 المختصر (فاطر السموات والارض) مبدعهما من غير مثال يحتذى ❖
 ولا قانون ينتج ❖ من الفطر وهو الشق طولا كانه شق العدم
 باخراجهما منه على ما ذكره علامة الوجود ❖ المولى ابو السعود ❖
 ولا يخفى ما فيه من الاقتباس ❖ على من له باللطائف استئناس (وخالق
 العباد) وخالق (ما يعملون) وفيه تلميح الى قوله تعالى ❖ والله خالقكم
 وما تعملون ❖ وبراعة استهلال ❖ فالموافق لما يقتضيه الحال ❖
 ان يكون ما هنا مصدرية بلا جدال ❖ اى عملهم ليكون نضا في
 تحقيق المقصود هنالك ❖ مع ان فعلهم اذا كان بخلق الله تعالى كان
 مفعولهم المتوقف على فعلهم اولى بذلك (الذى اذا اراد شيئا) من
 الاشياء (انما يقول له كن) اى يعلق به قدرته او يقول له احدث (فيكون)
 اى فيحدث من غير توقف على شىء آخر اصلا وفيه اقتباس من مثل
 قوله تعالى ❖ انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ❖ وبراعة

الشيخ المصنف له دره مخدوم في شرح
 شرح المصنف له دره مخدوم في شرح
 شرح المصنف له دره مخدوم في شرح

حدثني الشيخ محمد باقر
 في داره
 مصاح

(٢) (قيل الحرى ان
يقال وجع بينهما لانه
يكبره عنده افراد
احدهما عن الاخر
كما هو مذهب الشافعي
ففي على ما صرح
به الامام النووي
فان المصنف شافعي
(قالت وانت خير
بان تعبير الشرح
لكون قوله اخذ
بالعزيمة ناظرا الى
القول بعدم كراهة
الافراد وقوله و
الاحتياط ناظرا الى
القول بكراهته
اجمع واحسن على
ان كراهة الافراد
مما لم يصح القول
بها ومن جزم بعدم
صحة القول بها ان
امير حاج واستدل
عليه بما في سنن
النسائي بسند صحيح
في حديث القنوت

استهلال ايضا فانه كما ان الاية الاولى ترد على المعتزلة من غير تكبير *
كذلك هذه الاية لكن بعد العناية والتحريير * وذلك لانه لما استحال
تخلف المراد عن الارادة في شأنه تعالى على ما تقرر في علم الكلام
ثبت ان فعل العبد شيء اراده تعالى وهو ظاهر وكل شيء شأنه كذا
بخلقته تعالى وتكوينه بشهادة هذه الاية الكريمة ينتج ان فعل
العبد بخلقته تعالى وتكوينه (ثم ان من المفسرين من ذهب الى ان
هذا الكلام مجاز عن سرعة اليجاد وسهولته على الله تعالى وكال
قدرته تمثيلا للغائب اعني تأثير قدرته في المراد بالشاهد اعني امر
المطاع للمطيع في حصول المأمور به من غير امتناع وتوقف ولا افتقار
الى مزاوله واستعمال آلة وليس ههنا قول ولا كلام * وانما وجود
الاشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة والارادة القائمة
بالملاك العلام * ومنهم من ذهب الى انه حقيقة وان الله تعالى قد اجري
سننه في تكوين الاشياء ان يكون بهذه الكلمة وان لم يمنع تكوينها
بغيرها والمعنى نقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول لكن
المراد الكلام الازلي القائم بذاته تعالى لا الكلام اللفظي المركب
من الاصوات والحروف لانه حادث فيحتاج الى خطاب آخر
ويتسلسل ولانه يستحيل قيام الصوت والحروف بذات الله تعالى
ولما لم يتوقف خطاب التكوين على الفهم واشتمل على اعظم الفوائد
وهو الوجود جاز تعلقه بالمعدوم بل خطاب التكليف ايضا ازلي فلا
بدان يتعلق بالمعدوم على معنى ان الشخص الذي سيوجد مأمور
بذلك وبعضهم على ان الكلام في الازل لا يسمى خطابا حتى يحتاج
الى مخاطب على ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح (والصلوة) اي
الرحمة وحسن الشاء من الله تعالى فقط لادعاء المؤمنين واستغفار
الملائكة ايضا لان المراد بالصلوة هنا ما هي من الله تعالى وهي اذا
نسبت الى الله تعالى تكون بمعنى الرحمة فحسب ولقد نبهت في حاشية

(نتائج)

وصلى الله على النبي
ثم قال مع ان في قوله
تعالى 'وسلام على
المرسلين' وسلام
على عبادم الذين
اصطفى الى غير
ذلك اسوة حسنة
انتهى على ان وظيفة
الشارح شرح المتن
هلى ما هو التحقيق لا
شرحه على مذاق
الماتن مطلقا وكم له
من نظير (لشارح)
(٣) (قيل الراجح عند
الشافعية ان الله
اقارب به المؤمنين
من بنى هاشم و
المطلب وعليه
المصنف لانه شا
فعى المذهب فتفسير
الآل فى كلامه
يانقياء الامم تفسير
بما يخالف مذهبه
(قلت فيه نظر
ظاهر لمن هو ماهر

نتائج الافكار ايضا على هذه الدقيقة * مستدأ بما حققه استادنا سيدنا
المولى الخادمى فى شرح الطريقة * فلعل جمهور الشراح عن هذا
ذهلوا فوقعوا فيما وقعوا كاذكره المولى المزبور (والسلام) اى التسليم
من الافات المنافية لغاية الكمال * والجمع بين الصلوة والسلام اخذ
٢ بالعزيمة والاحتياط على كل حال * وباقي مباحثهما موكول بباحث
البسملة والحمدلة الى المطولات * فارجع اليها ان كان لك ارادة ان تبلغ
فى الامور الغايات (على سيدنا) الاضافة للعهد الخارجى اى السيد المعين
المعلوم عند اهل الملة اوسيد خير الامم والبشر او المخلوقات وعلى
كل تقدير يفيد سيادته لجميع المخلوقات كاذكره المولى الفاسى * والسيد
هو الذى يفرع اليه عند النوائب وقيل وقيل (ومولانا محمد خير اهل
الوبر والمدر) اى خير اهل البدو والحضر لمان الوبر يطلق على
بيوت اهل البادية المتخذة من اشجار الابل كما ان المدر يطلق على
الامصار والقرى لكون اكثر بيوتها مبنية بالمدر اى قطعة الطين
المجففة اعنى الابن تقول مارأيت فى الوبر والمدر مثله اى فى البدو
والحضر على ما فى القاموس (وعلى آله) اى اتقياء امتد على ما رجحه
المحقق الدوانى (٣) (وصحبه) من قبيل عطف الخاص على العام * لتعظيم
الاصحاب الكرام * والصحب اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو
فى الاصطلاح من لقي المصطفى يقظة بعد النبوة وقبل وفاته مسلما وان
لم يره لعارض اولم يره النبي صلى الله عليه وسلم على الظاهر
(هداة) جمع هادى (طريقته) اى طريقة محمد صلى الله عليه وسلم
وصراطه المستقيم (الوسطى) صفة للطريقة اى المتوسطة (بين الجبر
والقدر) المراد بالجبر هنا فى القدرة والاختيار عن العباد وبالقدر
تفويض افعال العباد اليهم والقول بكونهم خالق افعالهم فى
الكلام ما لا يخفى من براعة الاستهلال * ولا يبعد ان يعتبر التلميح
فى هذا المقال * الى قوله تعالى * وكذلك جعلناكم امة وسطا * وان لم يرتضه

الحال (اما بعد فاعلم) وفي تصدير الكلام باعلم مع التأكيـد المستفاد من اقامة
 الملزوم القصدي مقام الملزوم الادعائي في اما بعد كما تقرر في محله
 مما لا يخفى من شدة الاهتمام بما يذكر في هذه الرسالة و التنبيه على انه
 مما لا يسع جهله لاحد من اهل الدين وطالبي اليقين (ارشدك الله تعالى)
 وهذا الى المسالك الاقوم ، والمذهب الاسلامي وهي جملة دعائية معترضة
 بين الفعل ومفعوله (ان اهل القبلة) وهم الذين جمعهم الدين الاحدي
 والشرع المحمدي وتديعبر عنهم بالمتكلمين (اطبقوا قاطبة) اي اتفقوا جميعا
 (بل الفلاسفة واكثر الملمين) ايضا (اعلم ان طالبي ادراك حقائق
 الاشياء ان التزموا ملة من الملل فهم المليون فان كان ادراكهم
 الحقائق بطريق البحث والنظر وترتيب المقدمات فهم المتكلمون
 والاى وان لم يكن ادراكهم المذكور بطريق البحث والنظر
 بل بطريق التصفية والرياضات فهم الصوفيون وان لم يلتزموا ملة
 من الملل فهم الفلاسفة فان كان ادراكهم الحقائق بطريق البحث
 والنظر فهم المشايخ وان كان بطريق التصفية والرياضات فهم
 الاشراقيون وهذا حاصل تقسيم اشهر بين اهل الكلام فالمليون
 يدخل فيهم اليهود والنصارى على اصطلاحهم وان لم تدخل
 في المتكلمين على الظاهر وكلام المؤلف قدس سره مبنى عليه وان كان
 في كل من هذين الامرين بحث يظهر بالمراجعة الى خلافيات المولى
 مسجى زاده وقال المولى المزبور ايضا ما حاصله ان ارسطو او اتباعه وهم
 المشايخ ذهبوا الى اثبات النبوة والرسالة ونزول الملك بالوحى
 من السماء و صدور الخوارق والمعجزات على ايدى الانبياء كما شهدت به
 كتب ارسطو افحديث الالتزام في التقسيم المنفي في جانب الفلاسفة والمثبت
 في جانب المتكلمين اعنى التزام ملة من الملل وعدم الالتزام لا بد وان
 يحررو يقال ان المراد من التزام الملة هو اثبات النبوة والوحى والشرائع
 على وجه يتدين بها ويؤتى باعمال واخلاق لشبوتها بالشرائع

(ويحتنب)

لان كون الراجح
 في باب الزكاة عند
 الشافعية هذا المعنى
 لا يستلزم كونه
 الراجح في هذا المقام
 السدى هو مقام
 الدعاء الا ترى ان
 الامام النووي من
 اجلاء الائمة الشافعية
 اختار في شرح
 المسلم كون المراد
 بالال هنا جميع امة
 الاجابة وفي بلوغ
 المسرات للفاضل
 العدوى التحقيق
 انه لا يطلق
 القول في الاكل بل
 يفسر باعتبار المقامات
 والقرائن ففي
 الزكاة ما يناسبه وفي
 مقام المدح اتقياء
 امته انتهى وتفسيرنا
 باتقياء الامة لكونه
 مختارا اكثر المحققين
 في هذا المقام
 (للشارح)

ويجتنب عن اعمال واخلاق اخرى لنهي الشرائع عنها والمشائي
 انما يأتي بالاعمال والاخلاق لكونها من مقتضيات العقل وكذا
 انما يجتنب عن منهيات الاعمال والاخلاق لاقتضاء العقل الاجتناب
 عنها لا لبوتها بالشرائع ونهيها عنها هذا (ثم ان المؤلف قدس سره
 انما غير الاسلوب الى الترقى في النقل عن الفلاسفة اشارة الى ماسينبه
 عليه من ان ما نقل عنهم من نسبة التأثير في الحوادث الى الوسائط
 ظاهر مذهبهم والافهم في التحقيق موافقون للمتكلمين في نسبة
 التأثير فيما سوى افعال الحيوانات الى المبدأ الفياض كما سيتضح وفي النقل
 عن اكثر الملمين ايضا الشدة الاختلاف والاضطراب في كلام الناقلين
 عن طوائف اليهود والنصارى (على انه لا مؤثر) بالذات (فيما سوى
 افعال الحيوانات) من بنى آدم وغيرهم فقيه اشارة الى ان الخلاف
 في الافعال جار في افعال غير بنى آدم من الحيوانات ايضا وسيصرح به
 في آخر الرسالة (من الموجودات) بيان لما فيما سوى واشارة الى ان غير
 الموجودات من الامور المعدومة والامور الالاموجودية واللامعدومة
 المسماة بالاحوال عند مثبتها مما يقع الاتفاق على انه لا مؤثر فيها
 (الا الله الواحد) المنزه عن الشريك والنظير وفي توصيفه تعالى
 هنا من بين اوصافه العلية بالواحد اشارة الى ان القول بكون
 المؤثر فيما سوى تلك الافعال من الموجودات غيره تعالى مما يفضي
 الى الشرك القبيح (تبارك وتعالى) عما يقول الظالمون علوا كبيرا
 (وافعال الحيوانات منها الطبيعية) اي المنسوبة الى الطبيعة التي هي
 عبارة عن القوة السارية في الاجسام بها يصل الجسم الى كماله (ولا خلاف
 في مخلوقيتها) اي مخلوقية الافعال الطبيعية للحيوانات (له تعالى)
 لا تلك الحيوانات الصادرة هي عنها (ايضا) اي كالاخلاف في مخلوقية
 ما سوى افعال الحيوانات من الموجودات له تعالى (سواء كانت) تلك
 الافعال الطبيعية (من الافعال المشعور بها) اي التي تشعر بها الحيوانات

(٤) (فيل لا يخفى عليك
 ان ارادة غير المنسوبة
 الى الطبيعة لا يجدي
 نفعا في دفع حديث
 كون ثبوت الافعال
 الاختيارية
 للحيوانات بالمعنى
 المتنازع فيه
 اول المسئلة لان
 الافعال المنسوبة
 الى الطبيعة وغيرها
 على حد سواء
 عند الجبرية القائلين
 بنفي الاختيار عن
 الحيوانات وبكونها
 بمنزلة الجمادات
 فلا يفرقون بين
 افعالها بكون
 بعضها منسوبا الى
 الطبيعة وبعضها
 غير منسوب اليها
 حتى يكون غير
 المنسوب اليها معنى
 متفقا عليه فالوجه
 في توجيه التعبير

عند صدورها عنها (كالمرض والصحة والنوم واليقظة او من) الافعال
(غير المشعور بها) عند الصدور عنها (كالنمو) والزيادة في الجسم (وهضم
الطعام ومنها الاختيارات) اى ومن افعال الحيوانات الاختيارات
والمراد بها هنا غير المنسوبة الى الطبيعة بالمعنى المذكور بقرينة
المقابلة والا فتبوت الافعال الاختيارية للحيوانات بالمعنى
المتنازع فيه اول المسئلة (٤) (وانما النزاع فيها فقط) مع الاتفاق على انها
افعالهم لا افعاله اذا القائم والقاعد والاكل والشارب وغير ذلك هو
الانسان مثلا وان كان الفعل مخلوقا لله تعالى فان الفعل انما يستند
حقيقة الى من قام به لا الى من اوجده الا يرى ان الابيض مثلا هو
الجسم وان كان البياض بخلق الله تعالى وايجاده ولا عجب في خفاء
هذا المعنى على عوام القدرية وجهها لهم حتى شنعوا به على اهل
الحق في الاسواق * وانما العجب خفائه على خواصهم وعلماهم حتى
سود وابه الصحائف والاوراق ، وبهذا يظهر ان تمسكهم بما ورد
في الكتاب والسنة من اسناد الفعل الى العباد لا يثبت المدعى وهو
كون فعل العبد واقعا بقدرته مخلوقا له كذا في شرح المقاصد
(فذهبت الجبرية) في القاموس الجبرية بالتحريك خلاف القدرية والتسكين
لحن او هو الصواب والتحريك للازدواج انتهى ، وقال العلامة الشهير
بابن كمال الوزير تسكين الباء لغة فيها ، قال ابو عبيدة هو مؤلد وهو
اصطلاح المتقدمين ، وفي تعارف المتكلمين يسمون الجبرية وفي تعارف
الشرع المرجئة انتهى ما ذكره العلامة المزبور في اواخر رسالة
القضاء والقدر ، وهم اصحاب جهنم بن صفوان على ما في كتاب الملل
والنحل الذين ذهبوا (الى انها) اى تلك الافعال الاختيارية كائنة
(بقدره الله تعالى بلا قدرة من العبد) متعلقة بها وان حركانه بمنزلة
حركات الجمادات وحاصل قولهم نفي الكسب والاختيار بالكلية
وستطلع على بطلان مذهبهم في تضاعيف الكلام ، والله الموفق

(المرام)

بالاختيارات
ان يقال انه مبنى
على ما هو المشهور
بان يعبر عن قسم
من الافعال
بالاختيارات
او على قول الاكثرين
دون الجبرية فعلى
هذين الوجهين
لا يرد الحديث
المذكور حتى
يدفع (قلت ما ذكرناه
في توجيه التعبير
بالاختيارات
مبنى على تبوت
الفرق بين نحو
المرض والصحة
والنمو والهضم
وبين نحو القعود
والقيام والبطش
وامثالها من الافعال
عند الجبرية بنحو
تقدم التصور مثلا
في القسم الثاني دون
الاول وان كان

للمرام، وإنما قدم مذهبهم على مذهب الأشعري لكون مذهبهم في طرف الإفراط كما أن مذهب المعتزلة في طرف التفريط وكون مذهب الأشعري متوسطا بينهما (والأشعري) وهو أبو الحسن علي بن اسمعيل بن إسحاق بن سالم بن اسمعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الصحابي رضي الله تعالى عنه وله مصنفات كثيرة قال بعضهم هي خمسة وخمسون ولد في سنة (٢٦٥) وتوفي في سنة (٣٢٤) على ما ذكره المحقق الكمال ابن أبي شريف في حاشية شرح العقائد النسفية، وقد أورد المولى ابن الكمال طرفا من مناقبه في طبقات الحنفية أيضا فراجعها (إلى أنها) أي بقدرة الله تعالى (بلا تأثير من قدرة العبد) وإن كان له قدرة تتعلق بها وتنفذها (والمعتزلة إلى أنها بقدرة العبد فقط) بلا قدرة من الله تعالى متعلقة بها حال كونها ملازمة (بالاختيار) فانهم ومن وافقهم من أهل الزيغ والضلال يطبقون على أن العباد موجدون لأفعالهم مخترعون لها بقدرهم على سبيل الاستقلال مختارين في ذلك غير موجبين، ولا يخفى عليك أن تقرير مذهب المعتزلة على هذا الوجه مبني على ما ذكره الإمام الرازي وتبعه بعض المعتزلة من أن العبد عندهم موجد لأفعاله على سبيل الصحة والاختيار وعند الحكماء على سبيل الإيجاب بمعنى أن الله تعالى يوجب للعبد القدرة والإرادة ثم هما يوجبان وجود المقدور والافقد قال في شرح المقاصد وانت خبير بأن الصحة إنما هي بالقياس إلى القدرة وأما بالقياس إلى تمام القدرة والإرادة فليس إلا الوجوب وأنه لا ينافي الاختيار ولهذا صرح المحقق في قواعد العقائد أن هذا مذهب المعتزلة والحكماء جميعا نعم أن إجماد القوى والقدر عند المعتزلة بطريق الاختيار وعند الحكماء بطريق الإيجاب لتمام الاستعداد انتهى، وإنما اختار

الحيوان عندهم بمنزلة الجماد نظرا إلى عدم مقارنة القدرة أصلا في الكل بناء على بدهة الفرق بينهما ولا يلزم من نفي الفعل الاختياري نفي مباديه الأربعة بالكلية لعدم استلزام نفي الملزوم نفي اللازم قطعاً فعلى هذا لا يكون الأفعال المنسوبة إلى الطبيعة وغيرها على حد سواء لكون الأولى غير مسبوقة بالنسبة والثانية مسبوقة به الأثرى أنه لم يسمع منهم إطلاق الطبيعة على القسم الثاني من غير نزاع في إطلاقها على القسم الأول عند

المؤلف في

جموع القدرة من نفس العبد

قدرة العقل عند الاستعداد

قدرة القدرة من النفس

قدرة النفس على الإرادة

قدرة النفس على الإرادة

الكل وكون مثل
المرض والصحة
والنوم واليقظة
مشعور به لا يقدح
في عدم كونه مسبوقا
بالتصور وهو
ظاهر فالتوجيه
الذي ذكرناه
مما لا يخفى صحته
ولطفه وان كان
التوجيهان اللذان
ذكرهما صحيحين
(لشارح)

بأنه لا يقدح في عدم كونه مسبوقا بالتصور وهو ظاهر فالتوجيه الذي ذكرناه مما لا يخفى صحته ولطفه وان كان التوجيهان اللذان ذكرهما صحيحين (لشارح)

قدس سره تقرير الامام لما كان المذكور في كتب القوم
ان فعل العبد عند المعتزلة واقع بقدرته العبد وحدها وعند الحكماء
بقدرته يخلقها الله تعالى في العبد ولم يكن للمعتزلة نزاع في
ان قدرة العبد مخلوقة لله تعالى اتجه عليه انه لا يمتاز مذهبهم
على هذا عن مذهب الحكماء فاستصوب المتأخرون في تقرير
مذهب المعتزلة ما ذكره الامام عليه راحة الملك العلام، ثم انه
قال في شرح العقائد وقد كانت الاوائل منهم يتحاشون عن اطلاق
لفظ الخالق ويكتفون بلفظ الموجد والمختر وغير ذلك وحين رأى
الجبائي واتبعه ان معنى الكل واحد وهو المخرج من عدم
الى الوجود تجاسر واعلى اطلاق لفظ الخالق انتهى، ولكل
من هذين الفريقين الجبرية والمعتزلة شبه كاسدة، واصول فاسدة،
اجاب عنهما علماء اهل السنة، اعانهم الله تعالى ذوالمنة، باجوبة قاطعة،
وبراهين ساطعة، في مطولات الكتب تجدها، ان رمت الاطلاع
عليها فارجع اليها، ومما يرد قول الفريقين قوله تعالى اياك نعبد واياك
نستعين لانه تعالى وصف عباده بالعبادة وهي كسبهم فيكون ردا على
الجبرية وايضا وصفهم بالاستعانة وهي تنافي الاستطاعة فيكون
ردا على المعتزلة على ما ذكره المولى العرياني في شرح النونية
الخضرية (والفلاسفة الى انها بقدرته بالايجاب) عدهم
الفلاسفة قائلين بذلك مبني على ظاهري مذهبهم كما يأتي
فلا ينافي ما مر بل هذا وجه الترتي المار بقولنا بل الفلاسفة كذا ذكره
في الحاشية، قوله عدهم الفلاسفة آه يعني ان القول بان الفلاسفة ذهبوا
الى كون فعل العبد بقدرته استقلا لا مبني على ما يظهر من كلماتهم
حيث نسبوا ايجاد المعلولات التي في المراتب الاخيرة كالعقل
العاشر من سلسلة العقول العشرة الى المعلولات المتوسطة اذ جعلوا
العقل التاسع موقدا للعقل العاشر وكذا جعلوا العقل الثامن

(موجدا)

موجدا للعقل التاسع وهكذا الى العقل الثاني من المتوسطة وكذا
جعلوا طبائع الاجسام موجدة لآثارها المخصوصة بها وتلك
الآثار من المعلومات الاخيرة والطبائع من المتوسطة لكونها
صادرة من العقول عندهم ونسبوا ايجاد المتوسطة الى العالية
كالعقل الاول بالنسبة الى الكل والعقل الثاني بالنسبة الى ما بعده والعقل
الثالث بالنسبة الى ما بعده فانها معلومات عالية * قوله فلاينا في مامر
اي اذا كان ذلك العد مبنيا على ظاهر مذهبهم فلاينا في مامر آفا
من ان اهل القبلة اطبقوا قاطبة بل الفلاسفة آه لانه كان مبنيا على
تحقيق مذهبهم الذي هو مذهب الاشعري (٥) الا انهم يقولون
بكونه تعالى موجبا في التأثير والايجاد بتمام الاستعداد ولا يقول به
الاشعري واتباعه كما ستعرف * قوله بل هذا اه اي بل كون عددهم
هذا مبنيا على ظاهر مذهبهم وجه تغيير الاسلوب في لنقل الى الترقى
هناك كما نبهت عليه (ونسبة هذا) اي القول بكونها بقدرة
العبد بالايجاب (الى امام الحرمين) وهو ابو المعالي عبد الملك
بن الشيخ ابي محمد عبد الله الجويني الفقيه الشافعي الملقب بضياء الدين
المعروف بابام الحرمين لجأورته فيهمامدة من الايام ولد في سنة (٤١٩)
وتوفي في قرية من قرى نيسابور في سنة (٤٧٨) وله مناقب جليلة
ذكر نبذ منها في وفيات الاعيان للقاضي ابن خلكان رحمه الله (سهو)
بين (كما افاده العارف السنوسي تصرحنا) حيث صرح في شرح
الجزائرية بكون هذه النسبة سهوا (والسعدا) لعلامة التفتازاني
(في شرح المقاصد تلويحا) فانه وان لم يصرح بكون هذه النسبة
سهوا الا انه مما اشعر به كلامه هناك حيث قال ثم المشهور فيما بين القوم
والمذكور في كتبهم ان مذهب امام الحرمين ان فعل العبد واقع بقدرته
وارادته كما هو رأي الحكماء وهذا خلاف ما صرح به الامام
فيما وقع اليينا من كتبه قال في الارشاد اتفق ائمة السلف قبل ظهور

(٥) قيل كلام شيخنا
المصنف لا يخلو
عن نظر نشأ من زلة
قله فانه لا حاجة الى
هذا التوفيق
اذ لا منافاة بين ما هنا
وما مر لانه لم يتعرض
هناك لتحقيق
مذهب الفلاسفة
حتى ينافيه ما هنا
فاحتاج الى التوفيق
بما ذكره هذا
وان كان ترك الادب
مع المرشد الا ان الحق
حري وحقيق بالاتباع
ولم يتأمل الشارح
في اطراف الكلام
اعتمادا على جلالة
المصنف (قلت
اعلم ان الفلاسفة
اما ان يقولوا بكون
المؤثر فيما سوى
الافعال من
المرجودات بالذات
هو الله تعالى مع

كون فعل العبد
بقدره الله تعالى
كما هو مذهبهم
التحقيق الذي
اشار اليه الشيخ
ابو علي وفصله
المحقق الدواني
كما سيأتي واما ان
يقولوا بكون
المؤثر في العلولات
الاخيرة المعلولات
المنرسطة وفي المنرسطة
العالية مع كون
فعل العبد بقدرته
على ما هو المشهور
ولا قائل بالفصل
اذا عرفت هذا
فقد عرفت وجه
المنافاة بين ما ذكر
هنا وبين ما ذكر
فيما مر اذ لما ذكر
فيما مر ان المؤثر فيما
سوى الافعال
من الموجودات
هو الله سبحانه ولو عند

البدع والاهواء على ان الخالق هو الله ولا خالق سواه وان الحوادث
كلها حدثت بقدره الله تعالى من غير فرق بين ما يتعلق بقدره العباد به
وبين ما لا يتعلق الى آخر ما نقله العلامة هناك وقد يعتذر عن هذا
بان المروى عنه مبنى على ما هو المشهور عن الحكماء وما في الارشاد
مبنى على تحقيق مذهبهم * يقول العبد الضعيف * ايد الله بلطفه
الشريف * وانت خير بان ما يفهم من سياق كلام العلامة ان الامام
مصرح بما في الارشاد في جميع كتبه وان المروى لم يوجد في شيء
منها اصلا وان مساق كلام الامام ينادي على ان مراد الامام
بيان ما وقع عليه اتفاق ائمة السلف قبل ظهور البدع والاهواء
* وليس يقصد نقل مذهب الحكماء * فاعتذارك من شيء
اذ قولا * (وذهب ابو اسحق الاسفرائني) وهو الاستاد
ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن مهران الاسفرائني الملقب بركن الدين
الشافعي المتوفى بمدينة نيسابور في سنة (٤١٨) على ما في وفيات
الاعيان للقاضي ابن خلكان (الى انها بمجموع القدرتين)
قدرة الله تعالى القديمة وقدرة العبد الحادثة (على ان تؤثر في اصل
الفعل) وسينكشف مذهب الاستاد في خلال التقرير * فلا حاجة
هنا الى التحرير * (والقاضي) اي وذهب القاضي وهو القاضي
ابو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف
بالباقلاني البصري المتكلم المشهور السالك الى طريقة الاشعري
في الكلام المتوفى بمدينة بغداد دار السلام (٦) في سنة (٤٠٤)
والباقلاني بالباء الموحدة المفتوحة والالف والقاف المكسورة ثم الالف
والنون نسبة الى الباقل لبيعه اياه وفي الباقل لغتان تشديد اللام
وقصر الالف وتخفيف اللام ومد الالف فالنسبة اليه بالنون
من الشواذ نحو صنعاني وبهراني على ما في الوفيات (الى انها)
اي هذه الافعال (بهما) اي بمجموع القدرتين المذكورتين لكن

(على)

(على ان تأثير القدرة القديمة) وهى قدرة الله تعالى (فى اصل
الفعل) الذى هو من الموجودات الخارجية (و) ان (تأثير)
القدرة (الحادثة) التى هى قدرة العبد (فى وصفه) اى وصف
الفعل الذى هو من الامور الاعتبارية (ككونه طاعة او معصية)
الى غير ذلك من الاوصاف التى لا توصف بها افعاله تعالى
كما فى لطم اليتيم تأديبا وايداء فان ذات اللطم واقعة بقدرة الله
وتأثيره وكونه طاعة على الاول ومعصية على الثانى بقدرة
العبد وتأثيره كذا فى شرح المواقف (وهذا المذهب)
اى مذهب القاضى (عين مذهب الماتريدية كما افاده
المحققان) محقق الحنفية كمال الدين (ابن الهمام فى متن)
كتابه المسمى (بالمسابقة و) محقق الشافعية كمال الدين (ابن ابى
شريف فى شرحها) اى المسابقة يعنى انه اشعر بذلك كلام
هذين المحققين فى متن الكتاب المذكور وشرحه ، وفيه بحث
ستطلع عليه (و) كما افاده (المولى حسن چلبى فى حاشية شرح
المواقف) لسيد المحققين اى اشعر به كلام المولى المذكور ايضا
هناك (وصرح به) اى يكون مذهب القاضى عين مذهب
الماتريدية (المدقق الكلبوى فى حاشية العقائد الدوانية)
ولعل الاصول فى حاشية شرح العقائد الدوانى او فى حاشية شرح
العقائد العضدية على مالا يخفى (و) صرح به المدقق المزبور
(فى تعليقاته) اى فيما علقه وكتبه (على) هو امش حاشية المحقق
(السبىا لكونى الواقع) اى الواقعة (على) حاشية المولى
(الخيالى) الواقعة على شرح العقائد النسفية للعلامة التفتازانى
اذا كان الامر كذلك (فلا تعويل) اى لا اعتماد (على قول من جذب
مذهبهم) اى مذهب الماتريدية (الى شوب الاعتزال) ظنا منهم
ان قدرة العبد مؤثرة عند الماتريدية فى اصل الفعل بالاستقلال * حاشاهم

الفلاسفة لزموه
القول بكون فعل
العبد بقدرته تعالى
عندهم بناء على ما
بيناه انما فلما ذكر
هنا انه عندهم
بقدره العبد
بالاجاب ولزم
القول بكون المؤثر
عندهم في المعلولات
الاخيرة المتوسطة
وفيها العالية تنافي
ذلك تنافيا ظاهرا
فاشار المصنف
قدس سره فيما كتبه
في الهامش الى دفعه
وفصلناه حق
التفصيل والمعتض
لم ينتبه لوجه
المنافاة لدقته
وخفائه حتى اجترأ
على المص ليتوصل
بذلك الى الاعتراض
على وانا اقضى
العجب منه فانه
فانه يعيرني بما انتقدت

به على المصنف
ولم اجدها من ذكره
لكونه حقاصريحا
ويتحامل هو نفسه
عليه قدس سره فيما
تجدله محملا صحيجا
وكم من عائب قولا
صحيجا، ويغتر في ذلك
بادعاء اردة بابه
وان الاعتراض
من مریده وان كان
ترك ادب فيه فخر وشان
لجنابه مع ان حسن
الظن بجلالة قدره
قدس سره ان يقبل
الحق ولو جاء
به الاعداء؛ ويرد
الباطل وان تفوه به
من له نسبة صحیحة
اليه بلامراء، على
ان الاعتراض من
المريد لكونه
اساءة ممن يرجى
منه الاحسان اشد
من اعتراض غيره
فضلا عن الفخر
والشان (لشارح)

عن التفوه بهذا الامر المحال * (كما يحكى) الاشارة اليه في اثناء بيان
الامور المندفعة بتقرير الارادة الجزئية التي هي الكسب عند
الماتريدية بعد ثلث ورقات (ولا) تعويل ايضا على قول من جذب
مذهبهم (الى قول الاستاد) ابي اسحق الاسفرائيني (كما توهمه
بعض الامجاد) وهو والد المولى ابي سعيد الخادمي رحمه الله كما يشير
اليه لكن هذا المتوهم هو الذي يفهم من كلام المولى الخيالي
على ما صرح به بعض محشيه مؤيدا بما لا مزيد عليه واللازم لتحقيق
صدر الشريعة في التوضيح وبيانه * كما صرح به المولى الخادمي
قدس سره في رسالة البسملة مشيدا لاركانه * متوجها بالوصول
الى ذروة المرام بتوفيق الله واحسانه * مع عزة النيل اليه وعلو
عنانه * على ما يغني عن النقل المراجعة الى ما حقق فيها بفهم
ما اودعه فيه واذنانه * وسيوضح الكل ان شاء الله تعالى (ولما لم يتعلق
الغرض) جوابه مع ما عطف عليه من قوله الاتي وايضا لما كان
الفرق اه قوله بعد صحيفة حداني هذا آه (بيان تشعب فرق
الاعتزال) اي بيان افتراق فرق اهل الاعتزال في مسألة خلق
الافعال (بالنسبة الى المباشرة والتوليد في الافعال) فانهم لما اسندوا
افعال العباد اليهم ورأوا فيها ترتيبا ورأوا فيها ايضا ان الفعل
المرتب على الاخر يصدر عنهم وان لم يقصدوا اليه اصلا فلم يمكنهم
لهذا اسناد الفعل المرتب الى تأثير قدرتهم فيه ابتداء لتوقفه على
القصد على ما في المواقف وشرحه قسموا افعال العباد الى ما هو
بالمباشرة والى ما هو بالتوليد وهو ان يوجب فعل لفاعله فعلا
آخر نحو حركة اليد وحركة المفتاح فان الاولى منهما اوجبت
لفاعلهما الثانية سواء قصدتها او لم يقصد، وافترقوا في هذه المسئلة
بالنسبة اليهما على ما ذكره قدس سره في الحاشية الى اربع فرق
فالتجارية ذهبوا الى كون الافعال المباشرة بمجموع القدرتين

(وان)

(٦) قيل قوله
دار السلام الصواب
مدينة السلام لان
دار السلام اسم
الجنة وقد صرحوا
بكرامة تسميتها
بدار السلام قلت
في تاج العروس
قال شيخنا ويقال
لهادار السلام
ايضا وانشد الخفاجي
: وفي بغداد
سادات كرام ؛
ولكن بالسلام بلا
طعام ؛ فما زادوا
الصديق على سلام
؛ لذلك سميت
دار السلام وقال
آخر ؛ فداره ليست
ببغدادهم ؛ مع انها
تدعى بدار السلام
وفي نفخ الطيب قال
حدثنا التاجر ابو
عبد الله البرجوني
وبرجونة قرية من

وان كان الافعال المتولدة بقدرة العبد فقط ، وذهب بعضهم الى
ان الافعال المتولدة بحملتها فعل لفاعل المسبب اى سبب الافعال
المتولدة الذى هو عبارة عن الافعال المباشرة فكل من الافعالين
بقدرة العبد عندهم وهو المشهور عنهم ، وذهب ثمانية بن اشرس
الى ان الافعال المتولدة حوادث لا تحدث لها قال لا مجال على
اسنادها الى فاعل السبب لئلا يلزم اسناد الفعل الى الميت في صورة
موت الرامى قبل بلوغ سهمه الى الرمية ولا على اسنادها الى الله
تعالى لانه يستلزم صدور القبيح من الله تعالى فهى افعال لفاعل
لها والفرقتان الاوليان يلتزمون في مثل الصورة المذكورة كون
الاصابة والآلام الحادثة منها من فعل الميت ، وذهب ضرار بن
عمرو وحفص الفرد منهم الى ان ما كان من الافعال المتولدة في محل
القدرة اى محل قدرة الفاعل فهى فعل العبد وبقدرته وما كان
منها في محل مباين لمحل القدرة فاقوع منها على وفق اختياره
فهو ايضا من فعله كالقطع والذبح وما لا يقع على وفقه فليس
من فعله كالألام في المضروب والاندفاع في الثقل لئلا يلزم اسناد
الفعل الى الميت في مثل الصورة المذكورة وبما حررناه استغنيت
عن نقل الحاشية المشار اليها بعبارتها الا انها كما ترى تشعر بان
النجارية مع كونهم من المعتزلة خالفوا جمهورهم في اسناد الافعال
المباشرة الى مجموع القدرتين وهو مما يابى عنه ان المولى
الشهير بالشهر ستانى لم يعدهم في كتابه الملل والنحل من فرق
المعتزلة بل ذكرهم في مقابلتهم نعم انه ذكر ان النجار
ومن تبعه وافقوا المعتزلة في نفي الصفات الوجودية وحدوث
الكلام ونفي الرؤية كما وافقوا اهل السنة في خلق الافعال
وكون الاستطاعة مع الفعل وكون العبد كاسبا لفعله فتبصر (٧) (وكون
قدرة العبد) عطف على قوله تشعب آه اى ولم يتعلق الغرض ببيان

كون قدرة العبد (مؤثرة عند بعضهم) اى المعتزلة (بمجرد الرجحان)
 اى رجحان جانب الفعل على الترك (الناشى عن اجتماع الشروط)
 التى يتوقف وجود الفعل عليها (وتعلق الارادة بالحادثه) التى
 هى ارادة العبد ، قال قدس سره فى الحاشية الارادة الحادثه لا توجب
 المراد عند الاشاعرة ووافقهم الجبائى وابنه وجاعة من المعتزلة
 وخالف النظام والعلاف وجعفر بن حرب وجعم من قدماء معتزلة
 البصرة فقالوا بايجابها له اذا وصلت الى غاية توطين النفس على
 الفعل انتهى ، ثم ان عطف قوله وكون قدرة آه على قوله المباشرة
 اه اى وبالنسبة الى كون قدرة العبد وان صح من حيث المعنى ايضا
 الا انه خلاف مساق الكلام كما ستنبه له (بناء على الفرق) يعنى
 ان كون قدرة العبد مؤثرة بمجرد الرجحان عند بعضهم يبنى بناء
 على الفرق عندهم (بين) الارادة (القديمة) التى هى ارادته تعالى
 (وبينها) اى بين الارادة الحادثه بان التأثير (بالايجاب) وامتناع
 تخلف المراد فى الاولى (وعدمه) اى وعدم الايجاب وامكان التخلف
 فى الثانية (فيمتازون) اى الذاهبون الى هذا (عن الفلاسفة بكون
 العبد مختارا فى فعله) غير موجب (عندهم) وموجبا فيه غير مختار
 عند الفلاسفة وان لم يمتازوا عنهم فى الحكم بكون المؤثر قدرة العبد
 فقط بالاستقلال (وغير مؤثرة) عطف على قوله مؤثرة اى وكون
 قدرة العبد غير مؤثرة (عند بعض آخر منهم) اى المعتزلة بشئ من
 الرجحان وغيره (الا بالبلوغ الى حد الوجوب بناء على ان الارادة
 الحادثه موجبة للمراد) كالارادة (القديمة) فاذا تعلقت بجانب
 الفعل بعد اجتماع الشروط وجب الفعل معه فيصدر بالايجاب ، قال
 فى نشر الطواع او المؤثر قدرة العبد فقط بالايجاب وامتناع التخلف
 وهو مذهب الفلاسفة وامام الحرمين مناوئى الحسن البصرى من
 المعتزلة فانهم قالوا ان الله يوجد فى العبد قدرة اذا قارنت حصول

قرى دار السلام
 انتهى ، وقوله لان
 دار السلام الجنة
 مما لا تقرب له اصلا
 اذ لا مانع من كونه
 من الاسماء المشتركة
 كيف وقد جوزوا
 باسم من هو افضل
 من الجنة والكرسى
 والعرش سيدنا
 محمد صلى الله عليه
 وسلم بل والتكنى
 بكنيته بعده ايضا
 بناء على ان قوله
 عليه الصلوة
 والسلام سموا
 باسمى ولا تكنوا بكنيتى
 قد نسخ لان عليا
 رضى الله عنه كنى
 ابنه محمد بن الحنفية
 بالقاسم بل وجوزوا
 التسمية ببعض
 الاسماء الحسنى
 ايضا فى التاتار
 خانية عن السراجية

(الشرائط)

التسمية باسم يوجد
في كتاب الله تعالى
كالعلي والكبير
والرشيد والبديع
جائزة ومثله في المنح
عنها وقوله وصرحوا
بكرهته مما يحججه
الاسماع لكونه
من قبيل الابهام
في محل النزاع
(للاشارح)

الشرائط وارتفاع الموانع ثم ان تلك القدرة يوجب الفعل كذا في
شرح المواقف ولعل من شرائط ايحادها ارادة العبد الفعل انتهى
ولذا قال قدس سره (فيكون مذهبهم عين مذهب الفلاسفة في الفعل)
فتبصر (وان امتاز واعنهم بالاختيار في المبادئ) لما قدمناه نقلا عن
قواعد العقائد من ان ايجاد القوى والقدرة في العبد عند المعتزلة بطريق
الاختيار وعند الحكماء بطريق الايجاب لتمام الاستعداد بناء على
اصولهم الفاسدة (وكون الحوادث) عطف على القريب او البعيد
اي وبيان كون الحوادث (في ظاهر مذهب الفلاسفة منسوبة الى
الوسائط) دون المبدأ الفياض (فينسبون الفعل الى قدرة العبد)
اي ينسبون فعل العبد الى قدرته بناء على هذا الظاهر (كما مر) في تقرير
المذاهب ان الفلاسفة ذهبوا الى كون الافعال بقدرة العبد بالايجاب
(وفاقا) اي حال كون مامر موافقا (لما في) متن (المواقف) للمولى
عضد الدين (و) حاشية شرح العقائد النسفية للمولى (الخياطي)
وقد بينت كون ذلك ظاهرا مذهبهم هناك بما لا مزيد عليه فتذكر
(وفي تحقيقه منسوبة) عطف على قوله في ظاهر مذهب آه اي وكون
الحوادث في تحقيق مذهب الفلاسفة منسوبة (الى المبدأ الفياض)
تعالى شأنه عن الاستيعاض لما سبق ايضا ان تحقيق مذهبهم كذهب
الاشعري الا انهم يقولون بكونه تعالى موجبا في التأثير والايحاد
بتمام الاستعداد ولا يقول به الاشعري (فلا تنفيذ للوسائط) التي
اثبتوها على تحقيق مذهبهم (الاتمام الاستعداد) الموجب لتعلق
القدرة والارادة القديمتين (كما هو مقرر في محله) قال في شرح
الاشارات ان الكل متفقون على صدور الكل منه جل جلاله والوجود
معلول له على الاطلاق فان تساهلوا في تعاليمهم لم يكن منافيا لما اسسوا
وبنوا مسائلهم عليه وقال بهميار في التخصيل فان سئلت الحق فلا
يصح ان يكون علة الوجود الا ما هو برئ من كل وجه معنى مبالغة

(٧) اشارة الى ان المفهوم
من كلام الملل والنحل
ان التجارية ذهبوا
الى كون افعال العبد
مخلوقة لله تعالى
مطلقا واما كون
المنولدة منها مخلوقة
للعبد كما يشعر به
سياق كلام الحاشية
فكلا وان كون
التجارية من المعتزلة
مما يشعر به كلام
السيد المحقق في
شرح المسواقف
ايضا فليحذر
منه

وهذا هو المبدأ الاول لا غير، وما نقل عن افلاطون ان العالم كرة
والارض نقطة والانسان هدف والافلاك قسي والحوادث سهام
والله هو الرامي فاين المفر يشعر بذلك ايضا على ما ذكره المحقق
الدواني في شرح العقائد، وفي حواشي الحاشية الخيالية هنا كلام،
يوجب الاطالة بنقله الملام، (فينسبوناه) اي بناء على هذا التحقيق
(الى القدرة القديمة) للمبدأ الاول ويجعلون المراتب العالية شروطا
معدة للمتوسطة والمتوسطة للاخيرة (كما في شرح الجلال) الدواني
على العقائد العنصرية في بحث حصول المعرفة بالنظر حيث قال واعلم ان
تحقيق مذهب الفلاسفة ان لا مؤثر في الحقيقة الا الله تعالى وان الوسائط
بمنزلة الشرائط والآلات وقد صرح به الشيخ في الشفاء لكنهم
لا ينكرون التوقف على الوسائط وظاهر مذهب الاشعرى بنفيه
انتهى، وكما في رسالة خلق الاعماله ايضا حيث قال فيها والحكماء
ايضا قائلون بان الله تعالى هو الفاعل الحقيقي لجميع الممكنات
وان ما عداها بمنزلة الشروط والآلات وهذا وان كان خلاف
ما اشتهر بين المتأخرين من المتحلين لا قاويلهم لكنه مما صرح به
المحققون منهم حتى شيخهم ورئيسهم ابو علي حسين بن عبد الله
بن سينا في كتابه المشهور بالشفاء وتلميذه الفاضل عمر بن الخيام
رسالة في تحقيق ذلك اشبع فيه القول وبينه بمقدمات دقيقة
لولا ما انا فيه من الشواغل العائقة وكوني على جناح السفر
للخصت بعضها، وذكره ايضا تلميذه المبرز بهمنيار في كتابه التحصيل
مشيرا الى بعض مقدمات دليله هذا (خلافا للغزالي) الامام
حجة الاسلام فان الفلاسفة عنده ينسبون الى القدرة الحادثة قولا
واحدا اوليس لهم تحقيق ينسبون فيه الى القدرة القديمة على
ما فصله بعض ارباب حواشي الخيالي (وبهذا التفصيل يطبق
بين الاقوال المتناقضة بحسب الظاهر) الواقعة (في هذا المقام)

(وان)

وان لم تكن متناقضة بحسب الباطن وفي الحقيقة (كما لا يخفى على
القطن) حيث يتمكن بهذا التفصيل من توزيع تلك الاقوال المتناقضة
على المذاهب المفصلة المذكورة ، توضيحه انه وقع في كلام بعضهم
ان المعتزلة قائلون بكون جميع افعال العباد مخلوقة لهم وفي كلام
بعض آخر ان بعض افعال العباد مخلوقة له تعالى عندهم فيوزع
هذان القولان على ما عرفت من مذاهبهم الواقعة في الافعال
المباشرة والمولدة كما قرر وكذا وقع في بعض الكتب ان قدرة
العبد مؤثرة عند المعتزلة بالصحة والاختيار وفي بعض آخر انها
مؤثرة عندهم بالايجاب فيوزعان على المذهبين المذكورين لهم في كون
قدرة العبد مؤثرة بمجرد الرجحان او بالبلوغ الى حد الوجوب
وكذا ذكر بعض العلماء ان الفلاسفة ذهبوا الى كون الافعال بقدرة
العبد بالايجاب وذكر بعض آخر انها بقدرة تعالى عندهم لا مؤثر
غيره فيوزعان على ظاهر مذهبهم وتحقيقه كما عرفت (وايضا لما كان
الفرق) عطف على قوله ولمسلم يتعلق الغرض اه كما اشرنا اليه
(بين قدرة العبد) الثابتة له (عند الاشعري و) بين (قدرته) الثابتة
له (عند الماتريدي) وهو علم الهدي محمد بن محمد بن محمود ابو منصور
الماتريدي صاحب كتاب التأويلات مات في سمرقند سنة ثلث
وثلثين وثلثمائة بعد وفات ابي الحسن الاشعري بقليل وهما امامان
جليلان لاهل السنة والجماعة بينهما اختلاف في نزر من المسائل
ابلغها العلامة الطرسوسي في انموزج العلوم الى بضع واربعين
مسئلة لا يضل اصحاب كل منهما اصحاب الاخر ويسمى اصحاب
الاول بالماتريدية واصحاب الثاني بالاشاعرة وقد يعبر عن الكل
بالاشاعرة وماتريد قرية من قرى سمرقند (وكسبيه عندهما) اي وكان
الفرق بين كسبيه عندهذين الامامين (في غاية الغموض) والخفاء
وذلك لان كلامهما قائل بكون فعل العبد مخلوقا له تعالى وحده

وبكون قدرة العبد و ارادته من الاسباب العادية له على نحو سائر
الاسباب العادية وبان للعبد كسبا هو مدار التكليف وانه فاعل مختار
في فعله الى غير ذلك مما يجي (حتى قال) الى كما هو مقتضى السوق
(بعض من ادركته) ولا قيته (انه قد تش الكتب) وتتبعها ويجوز
في مثل هذا المقام ان يقال اني قد تش الكتب ايضا (في) مدة
(طول عمره) وبقائه في الدنيا (فوجد بينهما) اي بين القدرتين
والكسبين عند الاشعري والماتريدي (فرقا) بوجه من الوجوه اصلا
(فاحتاج) ويقال عند السلوك في البيان الى الطريق الذي اشرنا اليه
فما وجدت (٣) بينهما فرقا فاحتجت وهو ظاهر (الى القول بانهما) اي
تينك القدرتين وذاك الكسبين عندهما (بمعنى واحد واضطر
بعضهم) عطف على قال آه اي وحتى اضطر بعضهم في الفرق بين
القدرتين والكسبين (الى القول بان مدخلية القدرة) اي قدرة
العبد في فعله (بالسببية) اي بطريق السببية (الحقيقية) لا بطريق
السببية العادية (عند القاضي) الذي يرجع مذهب الماتريدي الى
مذهبهم فيمتاز مذهبهم عن مذهب الاشاعرة لكون مدخلية قدرة
العبد في فعله عند الاشاعرة بطريق السببية العادية لا الحقيقية (وهما
كما ترى) اي القول بكونهما بمعنى واحد والقول بان مدخلية القدرة
بالسببية الحقيقية عند القاضي ليسا بشي كما ترى ، اما الاول فظاهر ولما يجي
، واما الثاني فلانه اما قول بكون قدرة العبد مؤثرة بالايجاد على الاستقلال
فيعود الى مذهب اهل الاعتزال ، واما قول بكونها مؤثرة به على
جهة الاعانة والاسعاد ، فيعود الى مذهب الاستاد (ورايت تأليف)
جمع تأليف على زنة تفاعيل (متعددة) مستقلة في تحقيق (هذه
المسئلة) اي مسئلة خلق الاعمال وما وصل اليها من رسالة الفاضل
الرباني ، المحقق الدواني ، ورسالة المحقق نصير الدين الطوسي ، وقد
اورد خلاصة ما فيها العلامة التفتازاني في التلويح ، ورسالة الفاضل

(٣) قيل وحينئذ
لا بد ان يقال في طول
عمرى بدل قوله
في طول عمره وكان
ينبغي ان يتعرض له
(اقول هذا حق
لا شبهة فيه الا انه
لم يتعرض له لظهوره
نعم لو تعرض له
لكان احسن على
كل حال ، والحق
احق ان يتبع بلا
جدال ،
(للشارح)

(الاسترأبادي)

الاسترآبادى، ورسالة المولى الكرماني، ورسالة الشيخ ابراهيم الحلبي
وهي مشتملة على مقاصد اخر ايضا، ورسالة العلامة الطرسوسى
(فاجدت احدا) من اصحاب تلك التاكيف (حام) دار (حول)
اطراف (تحقيقها) فضلا عن الوصول اليه، وفيه تشبيه تلك
المسئلة بالحديقة المحاطة بالحوائط في النزهة والبهجة وعدم تيسر
الوصول اليه والدخول فيه لكل احد في الكلام استعارة مكنية
وتخييلية وترشحية كما لا يخفى (مع ان عدم الفرق بين القدرتين
والكسبين يقتضى كون المذهبين) اى مذهب الاشعري والماتريدى
(واحدا) في هذه المسئلة وانما احتاج الى هذه العلاوة لان كون
الفرقين في غاية الغموض لا يوجب الكتابة في تحقيقه مالم يضاف
اليه بيان كونه اهم بذكر ما يتفرع على عدم الفرقين من الفساد، كما
لا يخفى على اهل الرشاد، (ومغايرتهما في هذه المسئلة) اى والحال
ان مغايرة مذهبهما فيها (اظهر من ان تنكر، واشهر من ان تستر) اى
ابعد من ان تنكر ظاهرا، وابعد من ان تستر شهيرا، ولمثل هذا التركيب
تاويلات اخر اوردتها في حاشيتي على نتائج الافكار ملخصة من رسالتين
مستقلتين وضعتا في هذا الباب، احديهما للعلامة طاشكبرى زاده
والاخرى للمولى استاد الاستاد محمد النجيب من فضلاء العينات
(ولهذا) اى ولاجل ما ذكر من كون مغايرة المذهبين في هذه المسئلة
اظهر آه (شاع في جميع البلدان) وهي جمع بلدة كالبلاد (والبقاع)
من عطف العام على الخاص لئلا يتوهم شيوع ما يذكر في الامصار
فقط وذلك لان البقاع بالكسر جمع بقعة بالضم وهي قطعة من الارض
على غير هيئتها التي الى جنبها على ما في القاموس فتعم كل بلدة وقرية
لتغيير ارض كل منهما الى جنبها بسبب ما تشتمل عليه من العمارة
والابنية (ان القدرة) الحادثة (مؤثرة عند الماتريدى دون الاشعري
حتى طعن فيه) اى الاشعري (طوائف) ولا يخفى ما في هذا التنكير

من التحقير (بان مذهبه جبر محض) اذ يلزم عليه ان لا يكون بين حركة المرتعش وحركة المختار فرق كما يلزم على الجبرية (ولا فرق) الظاهر انه من قبيل (٢) عطف العلة على المعلوم بل من قبيل العطف على سبيل التفسير والبيان لكون موهبه جبرا محضا (اقول وانت خبير) بان الطاعنين في الاشعرى بان مذهبه جبر محض استدلوا عليه بقولهم لانه لا فرق بين نفي القدرة واثباتها بلا تأثير فلا مجال ههنا لجعل العطف من قبيل العطف على سبيل التفسير وللإشارة اليه امرنا بالتدبر بعد الجواب يجعل الواو مجرد النسق والنظم دون العطف على الحكم مع كونه الجواب المأثور في مثل هذا المقام ، عن العلماء الاعلام ، على ان

من التحقير (بان مذهبه جبر محض) اذ يلزم عليه ان لا يكون بين حركة المرتعش وحركة المختار فرق كما يلزم على الجبرية (ولا فرق) الظاهر انه من قبيل (٢) عطف العلة على المعلوم بل من قبيل العطف على سبيل التفسير والبيان لكون موهبه جبرا محضا (اقول وانت خبير) بان الطاعنين في الاشعرى بان مذهبه جبر محض استدلوا عليه بقولهم لانه لا فرق بين نفي القدرة واثباتها بلا تأثير فلا مجال ههنا لجعل العطف من قبيل العطف على سبيل التفسير وللإشارة اليه امرنا بالتدبر بعد الجواب يجعل الواو مجرد النسق والنظم دون العطف على الحكم مع كونه الجواب المأثور في مثل هذا المقام ، عن العلماء الاعلام ، على ان

(٢) قيل ليس من قبيل عطف العلة على المعلوم بل من قبيل العطف على سبيل التفسير والبيان لكون موهبه جبرا محضا (اقول وانت خبير) بان الطاعنين في الاشعرى بان مذهبه جبر محض استدلوا عليه بقولهم لانه لا فرق بين نفي القدرة واثباتها بلا تأثير فلا مجال ههنا لجعل العطف من قبيل العطف على سبيل التفسير وللإشارة اليه امرنا بالتدبر بعد الجواب يجعل الواو مجرد النسق والنظم دون العطف على الحكم مع كونه الجواب المأثور في مثل هذا المقام ، عن العلماء الاعلام ، على ان

السؤال المبني على
الظاهر، لا يندفع بما
هو خلاف الظاهر،
على ما صرحوا به
كأبرار عن كابر،
(للشارح)

(بين حركتي المرتعش) وهو المرتعد الذي يتحرك بعض أعضائه
من غير اختيار منه (والمختار) الذي يتحرك بتعليق قدرته وإرادته
بحركته (جزء دليل اثبات مذهبه كما يأتي) وجزئه الآخر كونه
تعالى خالق كل شيء وذلك لأن مذهب الأشعري مبني على أمرين
أحدهما التفرقة البديهية بين ما نباشره من الأفعال الاختيارية وبين
ما نحسه من حركات الجمادات وثانيهما البرهان الدال على أن الله
تعالى خالق كل شيء أي منشئه حيث علم من الأمر الأول بالبداية
أن للاختيار مدخلا في الأفعال الاختيارية دون ما نحسه من حركات
الجمادات ومن الأمر الثاني أنه يمنع إضافة الفعل إلى اختيار العبد
على طريقة التأثير فجمع الأشعري بين مقتضى الأمرين وقال إن
الأفعال واقعة بقدره الله وكسب العبد على معنى أن الله تعالى
أجرى عادته بأن العبد إذا صمم العزم على الفعل يخلقه وعلى
هذا يكون العبد كالوجود لفعله وإن لم يكن موجودا وهذا القدر
كاف في التكليف على ما في نشر الطوالع (حداني هذا) أي
ما ذكر من قوله ولما لم يتعلق الغرض إلى هنا فهو جواب لما في
الموضعين، وحدا من قولهم حدا الأبل وبها حدوا وحدا بالضم
وحدا بالكسر إذا زجرها وساقها كما يفهم من القاموس أي
ساقني ما ذكر (والتماس بعض الأحبة مني أن أكتب) معمول على
طريق التنازع فهو مفعول حداني بتقدير إلى أن أكتب آه أو
مفعول لا التماس بغير تقدير (ما من الله تعالى به) أي أحسنه الله
تعالى بالفضل والمنة (على في تحقيق الفرقين) الفرق بين القدرتين
والفرق بين الكسبيين (وما يتعلق بهما) من نحو مسألة الحسن
والقبح وبعض فروعها (معرضا) حال من فاعل أكتب ناظر
إلى ما ذكر في حيز لما الأولى كما أن قوله أن أكتب آه بغير اعتبار
تقييده بهذه الحال ناظر إلى ما ذكر في حيز لما الثانية، فلا يخفى ما

في الكلام من النشر على غير ترتيب اللف، ولا بعد ايضا ان يجعل
قوله (عن استيعاب الاقاويل) ناظرا مما ذكر في حيز لما الاولى
الى قوله ببيان تشعب فرق الاعتزال الى قوله وكون الحوادث
في ظاهر آه و يجعل قوله (والاسترسال مع القال والقليل) ناظرا
منه الى قوله وكون الحوادث في ظاهر آه و يعتبر قوله مع القال
اشارة الى ظاهر مذهب الفلاسفة لكونه معروفا مشهورا بين الكل
' وقوله والقليل اشارة الى تحقيق مذهبهم لكونه امرا مجهولا
عند الاكثر، بل منكرا عند بعض اهل النظر، كما اورده المولى
الكانقري في حاشية الخيالي (فاقول) شارعا فيما سقت اليه
والتمس مني على وجه التدقيق (و) الحال بمعونة (الله التوفيق) لما
اقصده من التحقيق (العزم المصمم) قال مناعلي القاري في شرح
الخصن عن ابن ابي جرة ترتيب الوارد على القلب مراتب الهمة
ثم اللمة ثم الخطرة ثم النية ثم الارادة ثم العزيمة انتهى، فالعزم هو
نهاية مراتب القصد المقارن بالفعل عند عدم المانع وهو المفهوم
ايضا مما ذكره المولى استاد اساتيدنا الخادمي قدس سره في شرح
الطريقية من ان ماني النفس من القصد على نجس، الهاجس وهو
ما يلقي فيها، ثم الخاطر وهو جريان الملقى اليها فيها، ثم حديث
النفس وهو ما يقع فيها التردد هل يفعل او لا، ثم الهم وهو
ترجيح قصد الفعل، ثم العزم وهو قوة ذلك القصد هذا ولهذا
صرحوا بان العزم بالحسنة يكتب حسنة وبالسبئية يؤخذ به على
التحقيق بخلاف سائر المراتب اما الهم فلانه وان كان يكتب
حسنة في الحسنة لكنه لا يكتب سبئية في السبئية واما الثلثة
الاول فلانه لا اثر لها في الحسنات والسبئيات بشهادة الحديث
الوارد في ارتفاع حديث النفس فانه اذا ارتفع حديث النفس
ارتفع ما قبله بالاولى، والتصميم هو العزم الصادق الذي لا يحتمل

(النكول)

النكول قطعاً والمضى يقال صمم في الامر اذا مضى وذايئنه
بقوله (الذي هو التوجه الصادق نحو الفعل) اي جعل الارادة
متعلقة بالفعل على ما صرح به الاصفهاني في شرح الطوالع
(صادر من العبد بقدرته) بمعناها الاخص الذي هو صحة الفعل
والترك الذي قد يعبر عنه بالاختيار ايضا وستطلع على تحقيق معني
القدرة انشاء الله تعالى فانتظر فالمعنى انه صادر من العبد مع جواز
عدم صدوره عنه اختياراً (عند الماتريدي) وهو مدار
التكليف عنده وليس مسبوقاً بقصد آخر وجدانا ليلزم الدور
او التسلسل بل قصد القصد عين القصد و من الامور الانتزاعية
كوجود الوجود عند البعض ولا مسوقاً بموجب آخر وان كان
مسبوقاً بمرجح (٤) في بعض الصور (وهو المسمى) اي التوجه الصادق
الذي هو عبارة عن القصد الكامل وتعليق العبد قدرته بأرادته
بفعل ما هو الذي يسمى (عندهم) اي عند الماتريدي وسينبه
قدس سره على وجه نسبة بعض ما وقع في تقرير مذهب الماتريدي
الى الماتريدي ونسبة بعضه الى اتباعه الملقبة بالماتريدي (بالكسب)
وتحقيق ذلك كما سيأتي ان قدرة الله تعالى وان كانت مستقلة
في افعال العباد من غير احتياج الى انضمام امر آخر اليها لكنه
سبحانه اجري عاداته وحكم حكمته ان لا يخلق فعلاً من افعال
عباده الا بعد ان يريدوا و يعلقوا قدرتهم عليه ليجزى الذين اساءوا
بما عملوا و يجزى الذين احسنوا بالحسن و يترتب الاسباب
والمسببات و ينطبق المبدأ والمعاد ويكون الله الحجة البالغة فيكون
تعلق قدرة العبد بفعل ما بحسب ارادته علة موجبة لوجود ذلك
الفعل بحسب السادة الالهية وان لم يكن لها فيه تأثير اصلاً
ولدوران القدرة المؤثرة الالهية على قدرة العبد وتعلقها بالفعل
سميت تلك القدرة كاسبة و تعليق العبد قدرته بأرادته بفعل ما

(٤) قوله وان كان
مسبوقاً آه اشارة
الى ان ذلك التوجه
الصادق قديكون
لارجح كالشوق
المتأكده فيكون
ترجيح الراجح
وقديكون لارجح
كما في ترجيح احد
المتساويين او المرجوح
منه

كسبا كذا ذكره المولى بهاء الدين زاده في شرح الفقه الاكبر
 (و يقال له الارادة الجزئية والقصد الجزئي ايضا) التقييد بالجزئية
 والجزئي احتراز عن الارادة الكلية الموجودة في العبد المخلوقة
 لله تعالى والقصد الكلي ، وتحقيقه ان في العبد المختار اربعة امور
 الارادة الكلية وهي صفة من شأنها ان تتعلق بكل من طرفي الفعل والترك
 و ترجع بتعلقها ذلك الطرف ويقال لها القصد الكلي ايضا وهي
 مخلوقة لله تعالى اتفاقا ثم سلامة الاسباب ثم الارادة الجزئية وهي
 تعلقها بطرف معين ويعبر عنه بالقصد الجزئي والاختيار الجزئي
 لكونه عبارة (هـ) عن التعلق بفعل مشيخص معين جزئي كما اشار اليه
 بقوله (لتعقبه بمطلوب معين) ويعبر عنه ايضا بالترجيح وصرف
 الارادة الكلية نحو جانب معين ثم الاستطاعة التامة التي هي مع
 الفعل (وهو من الامور الالاموجودية واللامعدومة) اشارة الى
 ما فيه المخلص من الاعتراض الاول من الاعتراضين المشهورين ههنا
 وهوانه اذا كانت تلك الارادة صادرة من العبد يلزم ان يكون
 العبد خالقها وقد ثبت انه لا خالق غيره ، وحاصل الجواب ان تلك
 الارادة ليست بموجودة في الخارج وما يكون مخلوقا فهو موجود
 في الخارج ينتج من الشكل الثاني ان تلك الارادة ليست بمخلوقة
 فلا يكون مريدها يعني العبد خالقها ، اما الكبرى فظاهر لان الخلق
 ايجاد المعدوم فلا يوجد في الخارج لا يكون مخلوقا لعدم صدق
 معنى الخلق عليه ، واما الصغرى فلما ذكره المؤلف قدس سره من
 انها امامن قبيل الحال وامامن الامور الاعتبارية المعدومة في الخارج
 وايا ما كانت فهي ليست بموجودة في الخارج هذا هو التقرير الوافي
 ههنا فاعتنمه ، واما جواب الاعتراض الثاني منها وهو انه اذا كان
 صدور الفعل من العبد بهذه الارادة من نفس العبد يلزم التفويض
 الذي هو مذهب المعتزلة فيشير اليه ايضا بعدما قضى الوطرحا

(هـ) قوله لكونه
 عبارة عن التعلق آه
 فيه اشارة الى ان قول
 المؤلف قدس سره
 لتعلقه بمطلوب
 معين مما لا يخلو عن
 المسامحة كما يظهر
 مما تحققته آ نفا
 منه

(يتعلق)

يتعلق بالجواب عن الاول بقوله بعد صحيفة ثم المراد بالعزم المصمم
 آه كاسنو ضحه انشاء الله تعالى وكما قد تحققت بما نقلته عن شرح
 الفقه الاكبر (المسمة بالاحوال عند صدر الشريعة) قال في شرح
 الصحائف اتفق المحققون على انه لا واسطة بين الوجود والمعدوم
 لكن اثبت بعض المتكلمين واسطة بينهما وسماها الحال وعرف
 بانها صفة لا موجودة ولا معدومة لكنها قائمة بوجودها كالعالمية وهي
 النسبة بين العالم والمعلوم والامور النسبية لا وجود لها في الخارج
 انتهى فان قيل قد ظهر بما ذكرنا ان القول بكونه من قبيل الاحوال
 خلاف التحقيق وخلاف ما ذهب اليه اكثر المتكلمين كما يشير اليه
 ايضا بقوله عند الاكثرين فلم قدمه على القول بكونها من الامور
 الاعتبارية المعدومة في الخارج قلت اعلم لكون المدارية للتكليف
 اظهر على القول الاول من اثباتي كما لا يخفى (ومن الامور الاعتبارية
 المعدومة في الخارج) وان كانت موجودة في نفس الامر (عند
 الاكثرين) من العلماء الماتريديّة وتحقيقه ان الخارج ظرف للاختيار
 الجزئي نفسه لا لوجوده والنفي في قولنا انه ليس بموجود في الخارج
 راجع الى هذا القيد لا المقيد يعني مطلق الوجود سالم عن النفي
 فيكون موجودا في نفس الامر ومعدوما في الخارج فلا ينافي هذا
 قول اهل الكلام ان للعباد اختيارات اذ هو ظاهر في كونها
 موجودة على ما ذكره المولى استاد الاساتذة ابو سعيد الخادمي
 قدس سره في البريقة (واضطرب فيه كلام بعضهم في تفسير
 البسملة الشريفة) في رسالته المفردة لذلك واراد به مولانا الخادمي
 قدس سره (فقال تارة بوجوديته عندهم) اي عند الماتريديّة وذلك
 لانه نزل مذهب الامام الماتريدي هناك على مذهب الاستاد ابي
 اسحق الاسفرايني فلزم منه القول بموجوديته عندهم لما ان القدرة
 عند الاستاد مؤثرة في اصل الفعل يعني ان قدرة العبد ضعيفة تقوت

بأمانة الله تعالى فآثرت في اصل الفعل بالايحاد كما سيأتي ولا ايجاد
 بغير وجود (و) قال تارة (اخرى بمعدوميته) حيث قال هناك ايضا
 في مقام تعداد ما افترق فيه مذهب الماتريدي ومذهب الاشعري
 واثبت الارادة الجزئية اللاموجودة في الخارج اى عند الماتريدي
 خلافا للاشعري فاشعر كلامه هذا بمعدوميته (و) قال (تارة) اخرى
 (بكونه من الاحوال) حيث قال هناك ايضا وتحقيقه ان الله تعالى
 خلق في العبد قدرة موجودة بمعنى المبدأ والعبد فيه مضطرب ثم
 العبد يصرفها من عنده الى كل واحد من الفعل والترك على سبيل
 البذل ورجح بهما احد المتساويين على الآخر وهذا الصنف
 اعنى التعلق ليس بموجود في الخارج بل من قبيل الامور
 اللاموجودة الى آخر ما ذكره فقد صرح فيه بكونه من الاحوال
 يقول العبد الضعيف وانت خبير بان مراد المولى المزبور قدس سره ليس
 الا القول بكونه من الاحوال وفاقا للصدر رحمه الله كما صرح به واما لزوم
 القول بكونه موجودا للتنزيل على مذهب الاستاذ فغير مسلم كما ستعرف
 وانحصار اثر القدرة في الموجودات اول المسئلة بل الحق ان اثر القدرة قد
 يكون من الاحوال ايضا واما قول المولى المزبور واثبت الارادة الجزئية
 اللاموجودة في الخارج فلا يشعر بالعدم وجوده في الخارج ولا يلزم
 منه القول بكونه من الامور الاعتبارية المعدومة في الخارج لان
 الاحوال ايضا ليست بموجودة في الخارج غاية الامر انها ليست
 بمعدومة فيه ايضا وليس في هذا الكلام التعرض بكون الارادة
 الجزئية معدومة في الخارج اصلا وان لم يكن فيه تعرض لعدم كونها
 معدومة فيه ايضا والحق احق ان يتبع (وصرح المحقق ابن الهمام
 في المسيرة بانه امر موجود) في الخارج كما هو مقتضى سياق كلامه
 (و) مع ذلك (اثر لقدرة العبد) حيث (قال اذا خلق الله له) اى
 للعبد بناء على ان ذات العبد وصفاته وكذا جميع ما يستعين به في تحصيل

(فعلاه)

فعله من الآلات وجميع ما يتوقف عليه من الشروط مخلوقة له تعالى
وفقا بين جميع المذاهب انما الكلام في صرف الارادة الكلية
والقدرة وتعلقهما الى خصوص افعال جزئية في انه موجودا و
معدوم احوال وعلى الاول مخلوق لله تعالى اول العبد كما لا يخفى (جميع
ما يتوقف عليه) وجود فعله (من القدرة والارادة) القائمتين
بالعبد (والآلات) التي يستعين العبد بها في حصول فعله (والشروط)
اي الامور الخارجة التي يتوقف وجود فعله عليها (يوجد العبد)
جواب اذا (بقدرته) الحادثة القائمة به (ذلك العزم المصمم)
الذي ذكرنا لكن لا بالاستقلال بل (بإعانة الله تعالى واذا وجد)
اي اوجد العبد ذلك العزم المصمم (خلق الله تعالى له) اي للعبد
(فعله عقبه) اي عقب ذلك العزم المصمم، وانت خبير بان كلام
المحقق رحمه الله يشعر بان مراده تنزيل مذهب الماتريدي على مذهب
الاستاذ على الوجه الذي هو الصواب في تقرير مذهبهما كما اوضحه المولى
الخادمي في رسالة البسملة بما لا مزيد عليه وكما سيصرح به ايضا واما افادة
المحقق كون مذهب القاضي عين مذهب الماتريدي كما اسلفه المؤلف قدس
سره فغير مبينة ولا متبينة ومحصل ذلك الوجه الصواب ما ذكره
المولى الاصفهاني في شرح الطوالع حيث قال وقال اهل التحقيق
في هذا لمقام لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين فهذا هو الحق
وتحقيقه ان الله تعالى يوجد القدرة والارادة في العبد ويجعلهما
بحيث لهما مدخل اي تأثير في الفعل لابان يكون للقدرة والارادة
لذاتيهما مدخل في الفعل بل وجود مدخلهما في الفعل اي تأثيرهما
فيه انما هو بخلق الله اياهما على هذا الوجه وبعد ان يوجد الله تعالى
القدرة والارادة على هذا الوجه في العبد يقع الفعل بهما فان جميع
المخلوقات بخلق الله تعالى بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة
واسباب لابان تكون الوسائط والاسباب لذاتها اقتضت ان يكون

لها مدخل في وجود المسببات بل بان خلقها الله بحيث لها مدخل فتكون الافعال الاختيارية المنسوبة الى العبد مخلوقة له تعالى ومقدورة للعبد بقدره خلقها الله تعالى وجعلها بحيث لها مدخل في الفعل، قال في نشر الطوال لعل حاصله ان المؤثر اولا في فعل العبد قدرة العبد واختياره ولما كان نفس القدرة والاختيار وتأثيرهما مخلوقة له تعالى اولا كان الفعل الحاصل بهما مخلوقا له تعالى بالواسطة (٦) فلان المؤثر في الفعل قدرة العبد واختياره لا جبر ولا ان قدرته واختياره وتأثيرهما مخلوقات له تعالى لا تفويض انتهى، فقد ظهر ان ما اورده عليه بقوله آلائي ويلزمه مخالفة آه غير وارد عن آخره اصلا، غاية الامر ان المحقق عبر عن صرف العبد ارادته نحو المقدور بالاجساد لكونه شيئا بالاجساد في الصدور من العبد واثرا لقدرته ولا ضير في ذلك فانه غير عزيز في كلامهم كما لا يخفى، وانما طنبت الكلام، ليندفع عن المحقق الملام؛ مع ان كعبه حال عن ان يتوهم في حقه انه اراد غير هذا المراد، وقد بلغ بشهادة اكابر الفقهاء مرتبة الاجتهاد، (انتهى) ما قاله المحقق في المسامرة حال كونه (ملخصا) اي موضحا لما في التاج التلخيص هو يداكر دن ويستعمل في عرف المؤلفين في الايضاح مع الاختصار (ويلزمه) اي المحقق بتصريره المذكور (مخالفة اجماع السلف) اي اصحاب القرون الثلاثة الذين شهد الرسول صلى الله عليه وسلم بصدقهم وعدلهم بقوله خير القرون قرني الذين انا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسحوا الكذب (قبل ظهور البدع) جمع بدعة وهي الحدث في الدين بعد الاكمال (والاهواء) جمع هواء وهو ما يميل اليه النفس اي قبل ظهور اصحاب العقائد الزائفة المبتدعين في الاعتقاد التابعين لاهوائهم وما يميل اليه نفوسهم من الحكم بعقولهم وترك النصوص ممن يدعون الاسلام، واتباع ما كان عليه النبي عليه الصلوة والسلام (على ان لا مؤثر في الوجود الا الله) وعلى ان الله

(٦) ولا ينافي كون الفعل الحاصل بهما مخلوقا له تعالى بالواسطة للمساعدة المقررة عند الاشعري وهي ان جميع الاشياء مستندة اليه تعالى ابتداء كما تعرف بعد ست ورقات فانتظر منه

(تعالى)

١١٢
 برسی
 ملامت در حال
 فخر سرور و لذت
 مروت و انوار عبادت
 علم و فضل و رفعت
 فی

تعالی هو الخالق بالاختیار لكل ممکن یبرز للوجود ذاتا كان او قولا
 لها او فعلا لا یشاركه تعالی فی ملك جميع الممكنات واختراعها شیء
 ای شیء كان وان التأثير وایجاد الممكنات خاصة من خواص الله تعالی
 یستحيل ان یشاركه تعالی فیها غیره کذا قاله السنوسی فی شرح الجزايرية
 (كما صرح به غیر واحد) کناية عن الکثیر ای کثیر من العلماء
 (منهم امام الحرمین فی الارشاد علی ما) نقله (فی شرح المقاصد و
 شرح الجلال الدواني) كما نقلته عند قوله قدس سره فی صدر
 الرسالة والسعد فی شرح المقاصد تلويحا (ويلزمه ايضا)
 بتصریح المذكور (موافقة المعتزلة فی كون العبد موجد البعض
 الاشياء) وهو العزم المصمم فانه اذا قيل بكونه موجدا واثرا لقدرة العبد كما
 صرح به المحقق فقد لزم القول بكون العبد موجد البعض الاشياء
 و قد عرفت ان المحقق قد اشار الى اندفاع كل مما اورده المؤلف
 قدس سره هنا بقوله باعانة الله تعالی وقررناه علی وجه يتلقاه
 اولوا الانصاف (وخلاف العقليات) ای ويلزمه ايضا مخالفة
 الادلة العقلية الدالة علی عموم قدرته تعالی لجميع الممكنات وكون
 الاشياء بأسرها مستندة اليه تعالی ابتداء من غير واسطة وسبب
 يقتضي المسبب لذاته كما اشرنا اليه منها ان مقتضى القدرة هو
 الذات والمصحح لبقدرية هو الامكان ونسبة الذات الى جميع
 الممكنات علی السواء فاذا اثبت قدرته علی بعضها ثبتت علی كلها
 فليطلب التفصيل من مطولات الكلام (وتخصيص النقليات)
 ای ويلزمه ايضا تخصيص الادلة السمعية الدالة علی عموم قدرته
 تعالی وكون آه بما عدا العزم المصمم فانه علی ما ذكره المحقق
 مستند الى العبد و مقدوره مع كونه شيئا موجودا منها قوله تعالی
 انا كل شیء خلقناه بقدر وقوله تعالی الله خالق كل شیء الى غير
 ذلك وانما عبر هنا بالتخصيص وفي العمليات بالخلاف لان التخصيص

لايجزى في الادلة العقلية على ما تقرر في محله بخلاف الادلة
السمعية الدالة على العموم فان التخصيص شائع في كل عام على وجه
ذكر في علم الاصول وقد عرفت اندفاع كل من المخالفة والتخصيص
فلا حاجة هنا الى التخصيص (الدالة) صفة للعقلية والنقلية (على
استناد كل شئ الى تعالى) خلافا للمنجمين والثوية والنظام
ومتبعيه والبلخي ومتبعيه والجبائية وهم خمس طوائف وليطلب
التفصيل من المواقف وشروحه (ابتداء) بالمعنى الذي قدمناه وخالف
فيه الفلاسفة على ما يظهر من كلامهم فانهم قالوا انه تعالى واحد
حقيقي فلا يصدر عنه اثران والصادر عنه ابتداء هو العقل الاول
والبواقى صادرة عنه بالوسائط كما فصلناه فتذكر (والجاء الى هذا)
اي وجعل المحقق مضطرا الى التصريح بما نقل عنه من كون ذلك
التوجه الصادق امرا موجودا اثر القدرة العبد (ظن) امور ثلاثة
احدها (عدم النجاة من الجبر الابه) اي ان لانجاة من لزوم الجبر الا
بالقول بهذا (و) ثانيها ان الكسب لا يفهم منه لغة الا التحصيل (و) ثالثها
ان (لا معنى) في اللغة (لتحصيل) الفعل المعدوم سوى ايجاده يقول
العبد الضعيف ' ايده بلطفه اللطيف ' قد عرفت بما حققناه ان
لا الجاء هنا ولا ملجاء مع ان القول بان المحقق ظن ان الكسب
عبارة عن التحصيل و ان لا معنى لتحصيل الفعل المعدوم سوى
ايجاده بشعر بان المحقق قائل بكون العبد موجودا لفعله كما ترى و
حاشاه عن ذلك ولو على ما فهمه المؤلف قدس سره اذ غاية ما
فهمه المؤلف من كلامه ان العبد موجود لذلك العزم المصمم لا
الفعل كيف وقد صرح بان العبد اذا اوجد ذلك العزم خلق الله
تعالى فعله عقبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم ان النسخ
التي عندنا وفعت هكذا ولا معنى لتحصيل آه بدون ان وقد ظهر بما
قررناه ان الظاهر وجوده الا ان يقال ان الجملة الاسمية حال عن

(التحصيل)

التحصيل وانما غير الاسلوب اشارة الى كون الحصريين الاخيرين
من شدة الاتصال كدعوى واحدة ولذا فصل منعهما عن منع
الحصر الاول وجمع بينهما في المنع والتسليم فيما يأتي (والجواب
عما الجاء المحقق من الامور الثلاثة) منع كل ما في كلامه من الحصر
في المواضع الثلاثة (اما) منع الحصر (الاول) وهو عدم النجاة من الجبر
الابه (فسيظهر مماساً حرره لك ان شاء الله من تحقيق الاختيار في
المذهبيين مع التنزه) اي حال كون مماساً حرره مقارنا بالتنزه والبراءة
(عن نسبة الابدان الى العبد) اي واقعا على وجه يحصل به النجاة
من الجبر بدون الاحتياج الى القول بكون ذلك العزم المصمم موجودا
اثر القدرة العبد حتى يلزم نسبة الابدان الى العبد كما احتاج اليه
المحقق وذلك لان خلاصة تحقيق الاختيار في مذهب الماتريدي
على ما سيجرره كون ذلك العزم الذي هو الكسب عنده امرا
اعتباريا او حالا صادرا عن العبد باختياره واثار قدرته شرطا
وسببا عاديا لخلق الله تبارك وتعالى الفعل وخلاصة تحقيقه على
مذهب الاشعري كون ذلك العزم موجودا مخلوقا له تعالى وكون
مقارنة قدرة العبد وارادته بالمقدور بلا تأثير بالابدان التي هي
الكسب عنده شرطا عاديا لخلق الله تعالى الفعل ومن البين انه
يحصل بكل من هذين التحقيقين النجاة من الجبر بلا لزوم نسبة
الابدان الى العبد كما سيتضح (واما) الحصران (الاخيران) وهما ان
الكسب لا يفهم منه لغة الا التحصيل وان لا معنى لتحصيل الفعل
آه اي واما منع الحصريين الاخيرين في كلامه (فلجواز ان يراد
بالكسب لغة صرف القدرة) ناظر الى قوله وان الكسب لا يفهم
آه يعني انه لانهم ان الكسب لا يفهم منه في اللغة الا التحصيل لم لا
يجوز ان يراد بالكسب في اللغة صرف القدرة (نحو المقدور الذي)
صفة لصرف القدرة (هو شرط عادي لخلق الباري تعالى الفعل

بعده) أي بعد ذلك الصنف بان جرى عاده تعالى على خلق
 الفعل عقبه من غير توقف خلقه عليه على وجه يرجع الاحتياج
 اليه تعالى وان توقف على وجه يرجع الاحتياج الى الممكن كما
 حققه الفاضل الكنبوي في تحقيق مذهب الامام في لزوم
 العلم بالنتيجة من العلم بالمقدمتين ومن غير وجوب عنه او عليه تعالى
 (ولجواز تسمية العبد محصلا ومباشرة الفعل المخلوق فيه) أي في
 العبد (تحصيل) وهذا ناظر الى قوله ولا معنى لتحصيل آه أي ولا نم
 انه لا معنى لتحصيل الفعل المعدوم سوى إيجاد لم لا يجوز ان يكون
 معنى تحصيل الفعل المعدوم في اللغة مباشرة العبد اياه فيسمى العبد
 محصلا ومباشرة لفعله الذي خلقه الله تعالى فيه تحصيل
 (للمحلية) أي لجرد كون العبد محلا لذلك الفعل
 (والتسبب العادي للفعل) أي وكونه سببا عاديا للفعل
 والمراد بكونه سببا عاديا كون مقارنة قدرته وإرادته بالمقدور علة
 عادية خلق الله تعالى الفعل كما عرفت وكما ستعرف، وههنا بحث
 وهو ان ظاهر هذا الكلام يشعر بكون الارادة الجزئية علة عادية
 للفعل وهي ما يدور عليه الشيء وجودا وعدما كالنار للاحراق
 مع انهم صرحوا بكونها شرطا عاديا له كيبس الملاقى له فان اليبس
 شرط لاحراق النار ولا يلزم من وجود اليبس وجود الاحراق
 على ما هو شأن الشرائط وقد عبر المؤلف قدس سره ايضا عنها بالشرط
 العادي فيما قبل وفيما بعد في مواضع فواجه التعبير هنا بالسبب
 الجواب ان قدرة العبد لما كانت مؤثرة عند الماتريدي على الوجه
 الذي يحققه قدس سره صح التعبير عنها بكل من الشرط والسبب
 على مذهبه بخلاف مذهب الاشعري فان القدرة لما لم تكن مؤثرة عنده لم يبع
 التعبير عنها الا بالشرط ولذا اقتصر عليه في تقرير مذهبه فيما يأتي فعبر
 بالشرط فيما قبل لينطبق على المذهبين جميعا وهنا اشار الى مذهب
 الاشعري بقوله للمحلية والى مذهب الماتريدي بقوله والتسبب

(وسيجي)

وسيجي اقسام السبب والشرط نقلا عن الحاشية فانتظره (وهذا
 في اللغة اكثر من ان يحصى) اي اسناد الفعل الى محله وسببه
 العادي في اللغة اكثر مما له ان يحصى او اكثر بعيدا من ان يحصى
 كما سبق مثل هذا التركيب (كقولهم لبحر مغرق) حيث نسب
 الاغراق الى البحر وهو محله او المغرق هو الله تعالى (والنار محرقة)
 حيث نسب الاحراق الى النار وهو سبب عادي للاحراق كما اشرنا
 والمحرق بالحقيقة هو الله تعالى (والشريعة عربية) حيث نسب
 الشريعة الى العرب وهو محلها والسبب العادي لها والمنسوب اليه
 بالحقيقة هو الشارع صلى الله عليه وسلم لانه العربي او القرآن والسنة وبما
 قررنا ظهر سراير الامثلة الثلاثة فتفطن له (واثن فرضنا صحة ذلك
 فلا نسلمه في الاصطلاح) يعني انه لو سلم صحة ما ذكرت من ان الكسب
 لا يفهم منه لغة اه فلانم وقوع الاصطلاح عليه بل الاصطلاح وقع
 على اطلاق الكسب على مقارنة القدرة والارادة الحادثتين بالفعل
 كيف (وقد صرح) الامام (حجة الاسلام) الغزالي (في الاقتصاد
 كإنقاله عنه) اي عن حجة الاسلام (ابن ابي شريف) في شرح
 المسيرة (بان تسمية مقارنة القدرة والارادة الحادثتين) اللتين هما
 للعبد واحتزبه عن مقارنة القدرة والارادة القديمتين فانها مسماة
 بالخلق (كسبا وضع اصطلاح) لا لغوى وهذا مراد صاحب
 التعرف ايضا بقوله ومعنى الاكتساب ان يفعل بقدرة محدثة
 وبما قررنا ظهر ان ما ذكره قدس سره بقوله واثن فرضنا آه تسليم
 للحصرين الاخيرين بعدم منعهما واشتغال بمنع ما تضمن جعلهما
 من الامور التي الجاء ظنها المحقق الى القول بما قاله من دعوى
 ان الاصطلاح ايضا وقع على هذين الحصرين وذلك لانه لا وجه
 لكونهما ملجئيه الابدعوى هذا (لم اوجدوا اطلاق الكسب
 في القرآن على اعمال العباد) كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها
 ما اكتسبت ونظائره (اصطلمحوا عليه) اي على هذا الاطلاق

جواب لما والجملة استتينا فية لبيان سبب ذلك الوضع
 الاصطلاحي (يتنا) اي لاجل التمين بالافتداء في التعبير (بكتاب
 الله تعالى فكيف يكون للمناقشة فيه مجال) والحال انه لا مناقشة
 في الاصطلاح عند اهل الكمال (ومنه) اي مما ذكر (يعلم جواب
 ما استشكله السعد في شرح العقائد) اي اعتقده مشكلا كما ستعرف
 (ولم يأت في حله بشيء ينفع في المناظرة) يعني انه تصدى حله
 لكن لم يأت فيه بشيء نافع في المناظرة لما ان ما أتى به في مقام الجواب
 عن الاشكال * ليس بمسوق على طريق من طرق النوع الثلاثة
 بل فيه اعتراف بالعجز وعدم المجال * واقرار بورود السؤال
 * وعدم اندفاعه على كل حال * كما ستظهر من عبارته التي نقلها لك
 بلا اخلال * (من انه لا معنى) بيان لما (لكون العبد فاعلا مختارا
 كونه موجدا) اي ككون العبد موجدا لفعله (بالارادة)
 القائمة به اذا كان الامر كذلك (فامعنى هذا لا يشعر له) اي العبد
 (فاعلا مختارا مع حصر اليجاد) ولو ايجاد فعل العبد (فيه تبارك
 وتعالى انتهى) ما ذكره السعد في شرح العقائد حال كونه ملابسا
 (بالمعنى) وعبارته فان قيل لا معنى لكون العبد فاعلا
 بالاختيار الا كونه موجدا لافعاله بالقصد والارادة
 وقد سبق ان الله تعالى مستقل بخلق الافعال واجادها ومعلوم
 ان المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين قلنا لا كلام
 في قوة هذا الكلام ومتانته الا انه لما ثبت بالبرهان ان الخالق هو الله
 تعالى وبالضرورة ان لقدرة العبد و ارادته مدخلا في بعض الا
 فعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجنا في التفصي
 عن هذا المضيق الى القول بان الله تعالى خالق كل والعبد كاسب الى
 آخر ما ذكره فلا استشكل مما يشعر به عبارة الجواب وعنوانه كما لا
 يخفى (وحله ظاهر مما حررته) اذ لانم انه لا معنى في اللغة لكون

(العبد)

العبد فاعلا بالاختيار الا كونه موجودا بالارادة كيف واسناد الفعل
 الى محله وسببه العادي شائع ذائع في اللغة على ما عرفت ولو سلمناه
 فلانسلم وقوع الاصطلاح عليه لم لا يجوز ان يكون اطلاق الفاعل
 بالاختيار على ما هو محل الفعل الاختياري والسبب العادي له وضعها
 اصطلاحيا عندهم هذا (ثم المراد بالعزم المصمم هو الارادة الجزئية
 التي هي شرط عادي لخلق الله تعالى الفعل) اي فعل العبد (عقبه) اي
 عقب تلك الارادة كما هو الظاهر فالتذكير باعتبار كونها شرطا وعزما
 قال في الحاشية وهذا توطئة لرد من زعم ان مذهب الماتريدي هو
 مذهب الاستاد بعينه مع عدم تجويزه ان يقول الماتريدي بايجاد العبد
 لشيء ما انتهى ، وقد عرفت انه اشارة ايضا الى جواب الاعتراض
 الثاني من الاعتراضين المشهورين في هذا المقام وقد اشار المحقق البر
 كوي رحمه الله ايضا الى جوابيهما على هذا الترتيب في الطريقة
 ووضحهما المولى الخادمي في شرحهما كما اوضحناهما ههنا ، وحاصل
 جواب الثاني على ما اشار اليه ان فعل العبد لا يوجد بمجرد هذه
 الارادة حتى يلزم التفويض بل هي مما جعله الله شرطا ماديا لا
 عقليا لقدرته على ايجادها في العبد استقلالاً فيخلق الله تعالى الفعل
 عقب هذه الارادة بلا توقف عليها ولا يخلق الا بهذا الشرط على
 عادته العلية وحكمته السنية الاعلى طريق خرق العادة (كما مر)
 في تقرير سند منع الحصر الثاني من كلام المحقق ابن الهمام (ومغايرتها)
 اي مغايرة هذه الارادة الجزئية (للفعل بديهية) لا يحتاج الى الاثبات
 فلا مجال لجعلها اثر القدرة على مذهب الاستاد الذي ذهب الى كون
 القدرة مؤثرة في اصل الفعل على توهم كون هذه الارادة عين الفعل
 لعدم امتيازها عنه في الوجود فكيف ينزل مذهب الماتريدي على
 مذهبه مع انها اثر لقدرة العبد عند الماتريدي (لانها امر) تنبيه لازالة
 الغفلة عن بعض الازهان يعني ان هذه الارادة لو كانت عين الفعل

لما تقدمت عليها ذاتا وتأخرت عنه وصفا لكنها امر (متقدم على
 الفعل ذاتا وتأخر عنه وصفا) و يظهر بهذا التعليل انها غير
 الاستطاعة التي هي مع الفعل عند الاشاعة ايضا والا لكانت مع
 الفعل لا قبله ولا متأخرا عنه وقد نبهتك عليه فتذكر، ولما كان فيما هو
 المراد بتأخر عنه وصفا خفاء ازاله بقوله (بمعنى انها لا تسمى كسبا
 الا بعد خلق الله تعالى الفعل وان كان الخلق) اي خلق الله تعالى
 الفعل (متفردا عليه) اي على هذا الامر (عادة) ومتربيا عليه ترتيبا
 عاديا بلا توقف عليه ولا تأثير لديه (كرمى لا يسمى قتيلا الا عقب
 خلق الله تعالى الموت به) اي بسبب الرمي (وان كان الموت ناشئا
 منه) اي من القتل، وانت خير بان هذا تنظير لتقدم الشيء ذاتا وتأخره
 وصفا لا تمثيل لان المتقدم والمتأخر في صورة الرمي شيء واحد
 بالاعتبارين بخلاف ما نحن فيه وهو ظاهر وذلك لانهم قالوا في قولك
 رماه فقتله انه لما كان الرمي المخصوص باعتبار افضائه الى الموت قتيلا
 والحال ان كونه قتيلا انما هو عند تحقق الموت كان الرمي باعتبار ذاته
 مقدما على الرمي باعتبار وصفه اعني كونه قتيلا فذاته باعتبار ذاته
 مقدم عليه باعتبار وصفه وقد اشار اليه قدس سره بقوله (وله
 نظائر كثيرة) من نحو ضربته فأدبته الى غير ذلك (وايضا هو من
 الاعراض الاضافية ولا وجود لشيء منها عند اهل الحق) عطف
 على قوله ثم المراد بالعزم المصمم اه اي وكما ان المراد بالعزم المصمم
 هو الارادة الجزئية هو اي العزم المصمم من الاعراض الاضافية آه
 وهذا مما يشعر به تذكير الضمير كما لا يخفى على كل بصير، وان كان السوق
 يقتضي عطفه على قوله لانها امر متقدم آه حتى يكون تنبيهها ثانيا على
 كون الارادة مغايرة للفعل يعني ان هذه الارادة ليست بموجودة
 والفعل موجودة فهي ليست بالفعل اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
 فلانها عرض اضافي ولا شيء من العرض الاضافي بموجود عند

(اهل)

والاجتماع والافتراق التي تسمى بالاكوان الاربعة) اى سوى
 الابن المسمى بالكون (عندهم) المنقسم الى هذه الاربعة كما سيتضح
 (خلافا للفلاسفة كما حرر في محله) قال في الحاشية الاعراض عند الفلاسفة
 تسع مقولات موجودة في الخارج سواء الغير النسبية منها وهى الكم
 والكيف والنسبية وهى السبعة الباقية اعنى الابن والمتى والوضع
 والاضافة والملاك والفعل والانفعال والمتكلمين دلائل على عدم
 الاعراض النسبية السبعة الا الابن وسموه بالكون المنقسم عندهم
 اعتبارا الى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق الموسومة
 بالاكوان الاربعة وقالوا العرض ثلثة اقسام لانه اما مخصوص بالحي
 كالحيوة وما يتبعها من الادراك والكيفيات اولا وهو قيمان
 احدهما الاكوان الاربعة والثانى مدركات الحواس قطعا
 كالاصوات والالوان والطعوم والروائح وغير ذلك من المحسوسات
 ودلائل المتكلمين مسرودة فى المواقف مع ما عليها من جانب
 الفلاسفة؛ قوله والنسبية عطف على الغير النسبية اى الغير النسبية
 والنسبية منها سواء فى كونها موجودة فى الخارج وقد عرفت ما هو
 المراد بالنسبية هنا، قوله وهى السبعة الباقية ولذا ذهب الفيلسوف
 صاحب البصائر ابن سهل الى انها ثلثة كم وكيف ونسبة شاملة
 للسبعة التى جعلها ارسطو واتباعه سبعة، ثم انهم عرفوا الكم
 بانه عرض يقبل لذاته القسمة، والكيف بانه عرض لا يقبل القسمة
 والنسبة لذاته، والابن بانه حصول الجسم فى المكان اى فى الخير الذى
 يخصه، والمتى بانه الحصول فى الزمان او طرفه وهو الان، والوضع
 بانه هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وإلى
 الامور الخارجية، والاضافة بالنسبة المتكررة وقد تحققته، والملاك
 بانه هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله، والفعل
 بالتأثير، والانفعال بالتأثر وهذا القدر من البيان هنما ضرورى

(وليس)

وليس المقام له فليطلب التفصيل من كتب الحكمة والكلام، قوله
المنقسم عندهم اعتبارا آه قالوا او ذلك لان حصول الجوهر في الحيز
اما ان يعتبر بالنسبة الى جوهر آخر او لا والثاني ان كان مسبوقا بحصوله
في ذلك الحيز فسكون وان كان مسبوقا بحصوله في حيز آخر فحركة
والاول ان كان بحيث يمكن ان يتخلل بينه وبين ذلك الاخر جوهر
ثالث فهو الافتراق والافهو الاجتماع وللإشارة الى ما نقلناه من وجه
الحصر قال قدس سره المنقسم عندهم اعتبارا آه، قوله كالحياة
وهي على ما زعمه الجمهور صفة لاجلها يصح على الذات ان تعلم
وتقدر والمفهوم من كلام الشيخ ابي على انها قوة تتبع الاعتدال
النوعي تستتبع سائر القوى الحيوانية من المدركة والحركة فهي
ثابتة ومتبوعة، قوله من الادراك اي الادراكات بالحواس باصنافها
والكيفيات من القدرة والارادة والشهوة والكراهة واللذة والالم
والفرح والغم والحزن والهم والغضب والرحمة والرضاء والبخل
والحسد والجبن والشجاعة والتهور والعفة والفجور والحلم والكرم
والسخاء الى غير ذلك من الهيئات التابعة للحياة المبين تفصيلها
في كتب الاخلاق وقد بسط الكلام فيها حجة الاسلام في قسمي
المهلكات والمنجيات من احياء علوم الدين، قوله وغير ذلك من المحسوسات
وهو الحرارة واخوانها، قوله ودلائل المتكلمين مسرودة آه
ولا يمس حاجة في فهم المرام الى نقلها في هذا المقام، فليرجع الى
المواقف وشرحه لئلا نطيل الكلام (فنزيل مذهب الامام
الماتريدي) اي جعل مذهبه نازلا (على مذهب الاستاذ) ابي
اسحق وجعله راجعا اليه (مع القول بان الكسب عنده) اي
عند الماتريدي (امر اضافي) اي امر نسبي وقد عرفت ما هو المراد به
(هو الارادة الجزئية التي هي) عبارة عن صرف العبد ارادته
الكافية نحو المقدور و (اثر قدرته) كما وقع عن بعضهم (فيه)

اي في هذا التنزيل (تناقض ناش عن خلط المذهب الحق بخرافات
الفلاسفة او عن الغفلة عن بيان المذاهب) يعني انه ناش عن احد
الامرئين وهو خلط المذهب الحق الذي ذهب اليه المتريدي
بهذيانات الفلاسفة (٣) التي منها القول بكون الاعراض الاضافية
سوجودة في الخارج ان اعترف المنزل كون القدرة عند الاستناد
مؤثرة في اصل الفعل بالايجاد اذ يلزم حينئذ المنزل القول بكون هذه
الارادة التي هي امراض في موجودا في الخارج من حيث لا يشعر به
وكون اثر القدرة موجودا على مذهبه والغفلة عن بيان المذاهب
المقررة في هذه المسئلة على وجهه اللائق ان لم يعترف المنزل بذلك
وظن عدم لزوم كون القدرة مؤثرة في اصل الفعل بالايجاد
عند الاستناد (لانهم صرحوا فيه) تعليل لتناقض الناشئ
عن احد الامرئين اللازم للتنزيل المذكور يعني انهم لما صرحوا
في بيان المذاهب (بان قدرة العبد عند الاستناد مؤثرة في اصل الفعل)
لا وصفه فقط ومن البين انه موافق للامامين في القول باستناد
الاشياء اليه تعالى ابتداء كان في تخريج مذهبه ثلث احتمالات، الاول
ان تكون قدرة الله تعالى مؤثرا تاما وقدرة العبد جزء المؤثر، والثاني
ان يكون الامر بالعكس، والثالث ان يكون كل منهما جزء المؤثر
و يكون المجموع مؤثرا تاما (و) لما كان في الاولين ما فيهما
(قالوا مراده) الثالث وحاصله (ان قدرة العبد ضعيفة تقوت
بتشديد الواو من تقوى يتقوى اصله تقوت حذف الواو بعد قلبه
الفا لا اجتماع الساكنين فوزنه تفعت اي صارت قدرة العبد متقوية
(باعانة الله تعالى فاثرت في اصل الفعل بالايجاد) واما كون كل
من القدرتين مؤثرا تاما فهو وان اشتهر عن الاستناد لكنه باطل
لاستلزامه المحال وهو توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد
شخصي كما اشار اليه قدس سره بقوله (لئلا يلزم توارد العلتين

(٣) قوله) بهذيانات
اشارة الى ان
الخرافة بالفتح
والكسروان كانت
بمعنى فساد العقل
من الكبر على ما في
القاموس لكنهما هنا
كناية عن الهذيانات
لما انه يستلزمها
وهو ظاهر

منه

(عنده)

عنده والارادة الجزئية (مقدمة ثانية لتعليل وجود التناقض
 في التنزيل المذكور فهو عطف على قوله انهم صرحوا آه يعني
 ان الارادة الجزئية عند الماتريدي كما حقق (امر عدمي) ليس
 بوجود في الخارج سواء كان امرا اعتباريا او حالا (توقف
 عليه) اي على ذلك الامر العدمي (الفعل الموجود في الخارج
 توقفا عاديا) على ما عرفت بالتفصيل (فصار التنزيل المار مع القول
 المذكور) تفريع للمطلوب الذي هو كون التنزيل المذكور مع
 القول المزبور متناقضين على مقدمتي التعليل اي فصار تنزيل مذهب
 الماتريدي على مذهب الاستاد مع القول بان الكسب آه (في قوة قولنا)
 تارة (اثرت قدرة العبد عند الماتريدي في اصل الفعل) لمانه اللازم
 من تنزيل مذهب على مذهب الاستاد القائل بذلك (و) تارة (ما اثرت)
 قدرة العبد (فيه) اي في اصل الفعل (بل) اثرت (في شرطه العادي)
 اي في الشرط العادي للفعل الذي هو العزم المصمم والارادة الجزئية
 لمانه اللازم من كون الارادة الجزئية عند الماتريدي اثر القدرة العبد
 وامرا عدميا يتوقف عليه الفعل توقفا عاديا ولا خفاء في تناقض
 هذين القولين (واثرا لقدرة عندهم) اي وصار التنزيل المزبور مع
 القول المذكور ايضا في قوة ان نقول تارة اثر القدرة عند الماتريدي
 (امر موجود في الخارج) لمانه اللازم من التنزيل على مذهب الاستاد
 القائل بكون تأثير قدرة العبد بعد التقوى في اصل الفعل بالابحاد (و)
 تارة اثر القدرة (امر اعتباري لا وجود له في الخارج) لمانه اللازم
 من كون الارادة الجزئية عند الماتريدي اثر القدرة العبد وكونها امرا
 عدميا ولا خفاء في تناقض هذين القولين ايضا (والارادة الجزئية
 عندهم) اي وصار التنزيل المذكور مع القول المزبور ايضا في قوة
 ان نقول تارة الارادة الجزئية عند الماتريدي (امر عدمي) لما عرفت
 انها ليست بموجودة في الخارج يتوقف آه (و) تارة الارادة الجزئية

عندهم (موجود في الخارج) لمانه اللازم من التنزيل على مذهب
الاستاد القائل بكون التأثير في اصل الفعل بالايحاد ولا خفاء ايضا في
تناقض هذين القولين ولذا قال (والتناقض في المقدمات الثلث) اي
مع المقدمات الثلث الاخرى (اظهر) بعيدا من ان يخفى ولا يجوز
ان يراد ان الفعل لما خلق بسبب قدرة العبد سميت مؤثرة (دفع لما
يتوهم ان يدفع به التناقض المذكور في المواضع الثلاثة من ان المراد بكون
القدرة مؤثرة عند الاستاد في اصل الفعل ليس ما يتبادر من ظاهره من كون
القدرة مؤثرة حقيقية بل كونها مسماة بالمؤثرة لكونها سببا عاديا لخلق
الله تعالى الفعل (لان الله تعالى لا يخلق الفعل جادة مالم يصرف
العبد قدرته اليه صرفا جازما) وهو الذي عبر عنه بالعزم المصمم
فتسميتها مؤثرة من قبيل نسبة الفعل الى سببه كما سبق فلا يلزم
التناقض في شيء من المواضع الثلاثة (كما توهمه) اي جواز هذه
الارادة (بمضهم لان هذا قدر) تعليل لعدم جواز ان يراد ان الفعل
آه يعني ان ما ذكر من كون خلق الله تعالى بسبب قدرة العبد اي
بسبب صرف العبد اياها صرفا جازما عادة لا يخص بمذهب الاستاد
حتى تسمى قدرة العبد لذلك مؤثرة مجازا على مذهبه دون المذاهب الباقية
لانه امر (مشترك بين مذاهب القاضى والاشاعرة والاستاد) فلو كان
تسمية القدرة مؤثرة عنده لذلك جازا ان تسمى مؤثرة ايضا عند
القاضى والاشاعرة مع انهم لم يجوزوها يقول العبد الضعيف
امده الله بفيضه اللطيف ان ما ظهر لي من بيان المذاهب وتحقيقاتها
ان مراد الاستاد بكون قدرة العبد مؤثرة في اصل الفعل بالايحاد
مانقلناه لك سابقا عن المولى الاصفهاني في تحقيق الامر بين الامرين
فيكون حاصله بعد تنزيل مذهب الماتريدي عليه ان الله تعالى يوجد
القدرة والارادة في العبد ويجعلهما بحيث لهما تأثير في الفعل لا بان
يكون لهما ذاتيهما مدخل في الفعل بل وجود مدخلهما وتأثيرهما

(في الفعل)

في الفعل انما هو بخلق الله تعالى اياهما على هذا الوجه وبعد ان
يوجد الله تعالى القدرة والارادة على هذا الوجه في العبد يصرف
العبد ارادته الى المقدور صرفا جاز ما صادرا من قبله غير مخلوق له
والله تعالى لكونه امر غير موجود في الخارج فيتعلق قدرته
المخلوقة على هذا الوجه اليه فيقع الفعل بهما فيكون الافعال
الاختيارية مخلوقة له تعالى ومقدورة للعبد بقدرة خلقها الله تعالى
وجعلها بحيث لها مدخل في الفعل ولما لم يقل بان القدرة اقتضت
لذاتها ان يكون لها تأثير لم يناف هذا لكون استناد الاشياء اليه تعالى
ابتداء لما ان المقصود منه نفي الاسباب والوسائط التي تقتضي لذاتها
ان يكون لها مدخل في وجود المسببات والافهم صرحوا بكون
جميع المخلوقات بخلق الله تعالى بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة
واسباب خلقها الله بحيث لها مدخل فيه ولذا حل المحقق الدواني
مراد الاشعري من قوله ابتداء في قوله ان جميع الاشياء مستندة
اليه تعالى ابتداء على نفي اشتراط بعض افعاله تعالى ببعض الممكنات
كما هو مذهبها التوليد والاعداد لا على نفي اللزوم مطلقا وقال من البين
ان الاشعري لا ينكر ان لبعض الاشياء لزوما عقليا مع بعض مع ان
الكل مستند عنده الى الله تعالى وانما ينكر التوقف على غير
ارادة الله فكل ما يمكن تعلق ارادة الله تعالى به فهو ممكن الوجود
بدون توقف تأثيره تعالى فيه على غيره هذا على ان المحقق القوي
الفاضل الكليني قد اشار الى حل مراد الاشعري من القول
المذكور على نفي التوقف المخصوص الذي هو التوقف على وجه
يرجع الاحتياج الى الواجب تعالى كما زعمه الحكماء بناء على ان
الاشعري لا يمكنه ايضا انكار التوقف بين بعض الممكنات للقطع
بان البياض والسواد لا يجتمعان في آن واحد فاجساد الاول يتوقف
على ازالة الثاني لكن اثبات ذلك التوقف لا على وجه يرجع

الاحتياج الى الواجب تعالى كما زعمه الحكماء حيث جعلوا ايجاد
 جوهر شرطاً لايجاد جوهر آخر بل على وجه يرجع الاحتياج
 الى الممكنات بمعنى ان ايجاد العرض انما يتوقف على ايجاد الجوهر
 المحل لاحتياج العرض الى المحل لاحتياج الفاعل ولذا لم يتوقف
 ايجاد الجوهر على ايجاد جوهر آخر عندهم لان وجود شيء
 منهما لا يتوقف على وجود الآخر ومن اراد الاطاحة باطراف
 الكلام فليراجع الى حاشية الفاضل المزبور على شرح العقائد الجلالى
 بالاهتمام وانت خبير بان هذا ليس بقدر مشترك بين المذاهب لان
 القاضى لا يقول بكون قدرة العبد مؤثرة فى اصل الفعل والاشعري
 لا يقول بكون قدرة العبد مؤثرة اصلاً والمعتزلة وان كانوا قائلين بكون
 قدرة العبد مخلوقة لله تعالى وفاقالنا الا انهم يقولون بكون تأثيرها
 لذاتها لا بان خلقها الله تعالى على هذا الوجه فعلى هذا يكون ما ذكره
 الاصفهاني عين مذهب الاستاد وتحقيقه ويكون مراد المحقق ابن
 الهمام بما نقله قدس سره عنه سابقاً تنزيل مذهب الماتريدي على مذهب
 الاستاد على الوجه المذكور من غير لزوم محذور ويظهر اندفاع التناقض
 فى المواضع الثلاثة فاية الظهور هذا فانه نهاية التحقيق اللامح عليه اثار
 التوفيق ولا تعجل الرد بمجرد ما تراه من المخالفة لكلام مولانا المؤلف
 الفاضل فان فيه نجاة من تخطئة افاضل فعليك بالتأمل حق التأمل فى
 الكلام غير ناظر الى اناه لتبلغ الى حقيقة الحق بلاملام (اذ الكل متفقون
 خلافاً للمعتزلة على ان الله تعالى لا يخلق الفعل) اى فعل العبد (مالم يتعلق
 قدرة العبد) به وهذا مع ما بعده تعليل لكون ما ذكر قدر مشتركاً
 بين مذاهبهم (ومتفقون) اى والكل متفقون ايضا (على ان قدرة
 العبد بقدرة الله تعالى) ومخلوقة له (والعبد مضطر فيها)
 اى فى قدرته لا دخل له فيها (وفاقاللمعتزلة) اى موافقين فى ذلك
 للمعتزلة لما ذكرنا انهم قائلون ايضا بان الله تعالى خالق القوى والقدر (وانما

(الفرق)

(الفرق) بين تلك المذاهب (بكونها) اى القدرة (مؤثرة فى اصل
 الفعل استدللا) من غير اعانة الله تعالى كما ذهب اليه المعتزلة
 (او اعانة) اى باعانة الله تعالى كما ذهب اليه الاستدار (وبكون الصرف
 الجزئى) اعنى الارادة الجزئية (اثر قدرة العبد وهى) اى والحال
 ان قدرة العبد (مؤثرة فى وصف الفعل) من كونه طاعة او معصية
 (بواسطة) اى الصرف الجزئى كما ذهب اليه القاضى (او غير مؤثرة
 قطعا) لا فى اصل الفعل ولا وصفه لاستقلاله ولا اعانة (والصرف
 الجزئى) (من لوازم الارادة) النكالية (المخلوقة فى العبد بلا اختياره)
 اى حال كون ذلك الصرف ملابس لعدم اختيار العبد كما ذهب اليه
 الاشعرى فالجار والمجرور ظرف مستقر حال من المستتر فى الخبر اى كائن
 من لوازم آه وجعل الجار متعلقا بمخلوقة قليل الجدوى كما لا يخفى، ثم
 انت خبير بان الفرق بين المذاهب بما ذكر حاصل فيما حققناه فلا محيص
 عنه فمليك به (هـ) (مع انه ناش) علاوة الى تعليل نفى جواز ان يراد ان
 الفعل لما خلق آه بقوله لان هذا قدر مشترك آه على ان توهم جواز
 هذه الارادة ناش (عن عدم الفرق بين التأثير وما يتوقف عليه
 التأثير) لان اللازم مما ذكر من كون الفعل مخلوقا له تعالى بسبب
 قدرة العبد عادة انما هو كون قدرة العبد ما يتوقف عليه التأثير
 لا التأثير حتى تسمى مؤثرة حقيقة (والقدرة لا تصلح للمحلية) دفع
 لما يقال من انه انما ينشأ عن عدم الفرق المذكور اذا كان
 كان مراد المتوهم تسميتها بالمؤثرة حقيقة كما اشرنا اليه واما اذا كان
 مراده تسميتها بها مجازا كما جوزت تسمية العبد بالكاسب والمحصل
 لغة بمجرد المحلية والتسبب العادى على ما سبق فلا كما لا يخفى، وحاصل
 الدفع منع صحة التسمية المذكورة مجازا ايضا مستندا بان قدرة العبد
 لا تصلح محلا للتأثير اما بالمعنى المصدري فلانه امر يعتبره العقل ليس
 بموجود فى الخارج واما بمعنى الحاصل بالمصدر فلانه وان كان

(هـ) (قيل قوله فمليك به
 لا حاجة لنا به) اقول
 لا يخفى ان المخاطب
 بقولنا فمليك كل
 ناظر يتصف بالعدل
 والانصاف، لا من
 ينظر بعين السخط
 الاعتساف، وما احسن
 قول الصائب
 الا صبهانى رحمه الله
 تعالى، چرا صدف
 نكند چاك سيندرا
 صائب، درين زمانه كه
 كوهر شناس نايابست
 (لشارح)

موجودا في الخارج لكنه قائم بالمؤثر او بالتأثير واما ما كان لا يصلح
القدرة للمحلية له وانت خبير بان التعرض لابطال التسمية بالمؤثر
حقيقة بانها ناشئة من عدم الفرق بين التأثير وما يتوقف عليه لمجرد
توسيع الدائرة وترويج السؤال والافعبارة المتوهم صريحة في
التسمية بها مجازا كما شرنا اليه وان الاستناد في منع صحة التسمية بها
مجازا بعدم صلاحية القدرة للمحلية استناد بما هو اعم من نقيض
المقدمة الممنوعة فلا يفيد للمانع اذ للمعلل المتوهم ان يبني التسمية المجازية
على كون القدرة سببا للتأثير بان تكون من قبيل اسناد الفعل الى سببه
العادي كما هو مقتضى صريح عبارته ايضا على ما نبهناك عليه ولهذا
انتقل الى منع صحة الاطلاق والتسمية بسند آخر مسا وللمنع المذكور
على طريق الملاوة الى ما ذكره من المنع بالسند الاعم فقال (مع ان
صحة الاطلاق المارة لغة يمنعها التقابل ههنا) يعني ان صحة الاطلاق
من جهة اللغة باعتبار الاسناد الى المحل او السبب العادي التي مرت
في بيان صحة اطلاق الكاسب والمحصل على العبد عند منع الحصر
الثالث الذي تضمنه كلام المحقق ابن الهمام ممنوعة في اطلاق المؤثرة
على القدرة والالم يصح التقابل بين مذهب الاستاد ومذهبي القاضي
والاشعري لانهما ايضا قائلان بصحة الاطلاق المذكور بهذا الاعتبار
وهذا مما ليس عليه غبار (فافهمه فانه دقيق) وذلك لان منع
صحة التقابل صحة الاطلاق المذكور ههنا اي في اطلاق المؤثرة
على القدرة في مذهب الاستاد وعدم منعه صحة الاطلاق هناك اي
في اطلاق الكاسب والمحصل على العبد في مذهب الماتريدي والاشا
عرة مع ان الظاهر ان صحة التقابل تستدعي عدم صحة الاطلاق المذكور
في المقامين مما يحتاج الى التأمل الصادق والتدبر اللائق فالسرف في ذلك
ان اطلاق الكاسب والمحصل على العبد هناك وقع في مقابلة مذهب
الجبرية والاطلاق بالاعتبار المذكور كاف في المقابلة لمذهبيهم لانهم لما

(لم يقولوا)

لم يقولوا بمدخلية العبد في فعله بوجه من الوجوه لم يكونوا قائلين
 بإطلاق الكاسب والمحصل عليه أصلاً أي لا حقيقة ولا مجازاً بالاعتبار
 المذكور وأما إطلاق المؤثرة على قدرة العبد ههنا أي في مذهب
 الاستاد فقد وقع في مقابلة كل من مذهبي القاضي والاشعري لأنهما
 لا يقولان بكون قدرة العبد مؤثرة في أصل الفعل على ما تحققته فلو
 كان إطلاق المؤثرة فيه مجازاً بالاعتبار المذكور لم يصح المقابلة لهما
 لأنهما أيضاً قائلان بكون قدرة العبد مؤثرة بالاعتبار المذكور كما عرفت
 أن كون الخلق بسبب قدرة العبد وأن الله تعالى لا يخلق الفعل مادة
 ما لم يصرف العبد قدرته إليه صرفاً جازماً قدر مشترك بين هذه
 المذاهب الثلاثة ومتفق عليه عندهم هكذا يجب أن يفهم هذا المقام
 ثم إن ههنا بحثاً ذكره الفاضل الكليني في تعليقاته على الحواشي
 الهندية الواقعة على الحاشية الخيالية وهوانه يجوز أن يكون مراد
 الاستاد من تأثير مجموع القدرتين جزئية إرادة العبد من العلة التامة
 المؤثرة في الفعل فيكون اسناد التأثير إلى قدرة العبد مجازاً لا حقيقة
 ويكون الفرق بين مذهبه ومذهب القاضي أن يكون الإرادة من العبد
 إرادة نفس الفعل على مذهبه وإرادة كونه طاعة أو معصية مثلاً على
 مذهب القاضي بل أن يرتفع الخلاف بين المذهبين لجواز اجتماع
 هاتين الإرادتين من العبد وأشار المولى الخيالي إلى أن صرف قدرة
 العبد عبارة عن صرف إرادته مع تجويزه فيما سبق حل كلام المصنف
 على مذهب الاستاد فهو مؤيد لما ذكرناه قطعاً على هذا التأثير للعبد في
 أصل الفعل أصلاً على مذهب الاستاد أيضاً بخلاف مذهب المعتزلة
 كما يعرفه من يتأمل انتهى فتصريحاً (وزعم بعضهم أن المؤثر
 عندهم) أي عند الماتريدية (قدرة العبد إرادة) أي لا بواسطة تأثير قدرته
 تعالى كما يؤل إليه مذهب القاضي (واستقلالاً) أي لا باشتراك قدرته
 تعالى كما اشتهر عن الاستاد (ولما كان القدرة والاختيار) أي الإرادة

الكلية (مخلوقين له تعالى كان الفعل المخوق للعبد اولاً) وبلا واسطة
 (مخلوق له تعالى بالواسطة) اى بواسطة خلق العبد وهذا قريب
 مما نقلناه عن المولى الاصفهاني وشيدنا اركانه لولا التعبير بالاستقلال
 واسناد الخلق الى العبد فان كلا منهما بما يأتى عنه ما حقه المولى
 المزبور على ما حصل لك عليه العثور (غفلة عن رجوع هذا الى
 نفس الاعتزال) لان كلا من اسناد الخلق الى العبد والتعبير بالاستقلال
 يشعر بكون القدرة والارادة مقتضيتين لذاتهما ان يكون لهما مدخل
 وتأثير في الافعال نعم لو قيل بان مدخليتهما وتأثيرهما فيها انما هو
 بخلق الله اياهما على هذا الوجه كما حققناه فلا يلزم شئ من المحال
 اذ من البين ان القول بان تأثير قدرة العبد في بعض الامور يجعل
 الله تعالى وخلقته كذلك لحكمة اقتضت ذلك ليس كنفي دخل
 قدرة الله تعالى بالكلية كما هو مذهب المعتزلة لان في الثاني استبعاد
 عباده بايجاد بعض الاشياء ولا ترتضيه الغيرة الالهية بخلاف الاول
 الذي هو خلاصة مذهب الاستاد اذ ليس فيه تفرد واستبعاد
 (وانه يلزم عليه) عطف على رجوع اى وغفلة عن انه يلزم
 على هذا البعض (ما لزم المحقق الكمال) من خلاف العقلات
 وتخصيص النقلات الدالة على استناد كل شئ الى الله الملك المتعال
 وقد عرفت ان مرادهم من كون الاشياء مستندة اليه تعالى ابتداء في
 الوسائط والاسباب التي تقتضى لذاتها ان يكون لهما مدخل في وجود
 المسببات لان في الواسطة مطلقاً حتى ينافى له ما ذكره المولى الاصفهاني
 والمحقق الكمال فيلزمهما خلاف النقلات وتخصيص العقلات الدالة
 عليه فانصف (وجعل بعضهم مذهب الاشعري جبراً محضاً)
 كما نقله المولى حسن چلبى في حاشية شرح المواقف عن بعضهم انه
 قال ان ثبوت القدرة انما يعلم باثرها من الفعل فاذا لم يكن لهما تأثير
 ابن يعلم ثبوتها وانه مذهب الجبرية النافين لقدرة العبد ثم اجاب عنه

(المولى)

المولى المزبور بان الضرورة تشهد بوجود القدرة منضمة الى
الارادة في الافعال الاختيارية دون غيرها وان لم تشهد بتأثيرها
انتهى ، واعترض عليه الاستاد الخادمى بانه لا يدفع الاشكال بل
يؤكد كده لان ضرورة وجود القدرة يقتضى وجود التأثير
اذ التأثير من لوازمها انتهى ، فالأظهر في الجواب ما اشار اليه
المحقق الدواني في رسالته من ان الاشعري يقسم القدرة الى المؤثرة
والكاسبة وما ذكرتم من انها انما تعلم بأثرها من الفعل انما هو الا
ولى لا الثانية وما اثبتته الاشعري انما هو الثانية لا الاولى هذا (ونزل
مذهب الماتريدي على مذهبه) ظن انهم ان الماتريدي وان اثبت القدرة
المؤثرة في العبد الا انه يقول كالا شعري بكون الاختيار الجزئي
مخلوقا له تعالى كالارادة الكلية وكون العبد مجبور فيهما فيرجع مذهبه الى
مذهب الاشعري ويلزم عليه ما لزمه من الجبر المحض وان كان بينهما
فرق في الصورة من جهة ان الماتريدي اثبت في العبد قدرة مؤثرة
والاشعري لم يقل به بل بالقدرة المجردة وذلك اذ لا فرق في الحقيقة
بين وجود القدرة بلا تأثير وبين وجودها مؤثرة بلا مدخلية
في الارادة الجزئية والفعل اصلا فان اثبات التأثير انما هو للمدخلية
فاذا نفى المدخلية فلا فرق بين وجودها مؤثرة ووجودها غير مؤثرة كما انه
لا فرق بين مذهب الاشعري وبين الجبر المحض في الحقيقة
وان وجد فرق في الصورة من حيث انه اثبت في العبد قدرة مجردة
والجبرية نفوا القدرة اصلا وذلك لانه لا فرق في الحقيقة بين عدم
القدرة اصلا وبين وجودها بلا تأثير فان اثبات القدرة انما هو للتأثير
فاذا نفى التأثير فلا فرق بين وجودها وعدمها (وزعم بعضهم اتحاد المذ
هبين) مذهب الاشعري ومذهب الماتريدي (في هذه المسئلة) مسئلة
خلق الاعمال ولعل المراد به ما ذكره بعض ارباب حواشي الحاشية الخيالية
من انه قال بعض المحققين ان مذهب الاشعري من كون الارادة

الجزئية مخلوقة له تعالى وان اشتهر عنه لكن تحقيق مذهبه موافق
لمذهب الماتريدية هذا (والكل باطل) اي كل مذهب اليه هذه
الطوائف الثلاثة باطل (ناش عن امور) التركيب من قبيل باع
القوم دوابهم لا من قبيل ركب القوم دوابهم كما استطلع عليه فتفطن
(احدها قلة التبع) وهي تصلح منشأ لكل من هذه الاقوال الثلاثة
ولذا قدمها (وثانيها شدة غموض الفرق بين المذهبين) وهو انما يصلح
منشاء للقول الثالث وللجزء الثاني من القول الثاني اعني تنزيل
مذهب الماتريدي على مذهب الاشعري والجزء الاول منه جعل
مذهب الاشعري جبراً محضاً (لما تواتر) لما بالتحفيف مركب من
اللام الجارة وما الموصولة والمستتر في تواتر يرجع اليها وقوله (من
النقل قبل ظهور البدع والاهواء في هذه المسئلة) بيان لها فهذا تعليل
لشدة خفاء الفرق بين مذهبي الاشعري والماتريدي وقوله (انه لا جبر
ولا تفويض ولكن امرين امرين) يدل من النقل على ان يكون معنى
المنقول على ما هو الشائع كالخلق بمعنى المخلوق (واجمع اهل السنة على
حقية المذهبين) هكذا وجد في النسخ التي عندنا وانت خبير بما في العبارة
من الركائكة لان هذه الجملة ان عطفت على تواترها هو المتبادر لزم
خلو الصلة عن ضمير الموصول وان عطفت على خبر ان في الجملة البدلية
اي وانه اجمع اهل السنة آه اشعر ان اجماع اهل السنة على حقية
المذهبين منقول عن السلف قبل ظهور البدع والاهواء ولا معنى له
وهو ظاهر فالاصوب واجمع اهل السنة عليه من حقية آه اللهم
الا ان يقال لما كان الواو في قوله (والمبتادر) حالية والجملة المذكورة
بعدها حالا من فاعل اجمع اعني اهل السنة كانت هي من تمة جملة
اجمع وفيها ما ينوب مناب الضمير الى الموصول وذلك لان قوله (من
المذهب المتوسط بين الجبر والقدر) من قبيل وضع الظاهر موضع
الضمير اذ المذهب المتوسط بين الجبر والقدر عبارة عما تواتر عن

(السلف)

السلف نقله من انه لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين
 فالنقدير واجمع اهل السنة على حقيقة المذهبين حال كون المتبادر منه
 اى مما تواتر آه (ان يكون واحدا لا متعددا) وفيه ما فيه والتعبير هنا عن
 التفويض بالقدر لمجرد التفنن والاشارة الى ان المراد بالقدرية في
 قوله عليه السلام مجوس هذه الامة القدرية اهل التفويض
 الذين هم المعتزلة (فاشكل عليهم الامر) يحتمل ان يكون الغاء
 طائفة لهذه الجملة على جملة اجمع كما يشعر به قوله لصعوبة
 آه مفيدة لسببية الجملة الاولى للثانية ويحتمل ان تكون للسببية
 المحضة وعلى كلا التقديرين فهي تجعل الجملتين كجملة واحدة
 فيكتفى بالربط في الاولى للموصول كما في قولهم الذى يطير فيغضب
 زيد الذباب على ما تقر في محله ولا يخفى ما في الامر من اللطافة على
 كل من له حظ من الشرافة ومن هذا ينقدح توجيه آخر لعطف
 جملة اجمع على تواتر بدون ضمير الموصول وهو ان يقال ان المراد
 بالا مرفى قوله فاشكل عليهم الامر الامر بين الامرين الذى تواتر
 عن السلف فهو من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير يصلح ربطا
 في الجملة الثانية اعني فاشكل عليهم الامر ويكتفى به عن الربط في الجملة
 الاولى اعني اجمع آه لكون الجملتين في حكم الجملة الواحدة كما عرفت
 فيكون هذا عكس قولهم الذى يطيراه وقد طولنا هذا الكلام لما ترى ما
 في العبارة من الاضطراب فليعذر عنداولى الالباب (لصعوبة تحرير
 مذهبين حقين) الظاهر انه تعليل لاشكال الامر عليهم فيرد عليه ان
 الغامض على ان دليله ماسبق ولا يصلح تعليلان لشيء واحد بدون
 العطف لاستلزامه توارد العلتين على معلول واحد فلا مخلص
 الابان يجعل تعليل لتسبب الاشكال وزومه مما سبق بلاخلل كما هو
 الجادة المسلوكة في مثل هذا المحل ثم ان التحرير قد يطلق على تهذيب
 الكلام اى تنقيحه وتطهيره من المعائب والزلزلة وقد يطلق على
 بيان المعنى بالعبارة او باللسان والمعنيان من محتملات المقام وان

كان الاول هو الالبق بلا اعتبار لدى اولى الافهام
 (واقعين في حاق الوسط) الحاق بمعنى الوسط فيكون المعنى
 في وسط الوسط فقيه اشارة الى ان هذين المذهبين واقعان في الوسط
 واقتصاد على وجه ليس فيهما شمة من الجبر الذي هو افراط
 في تفويض الامور الى الله تعالى بحيث يصير العبد بمنزلة جادلا
 ارادة له ولا اختيار ولا من القدر الذي هو تفريط في ذلك بحيث
 يصير العبد خالقا لا فعالة مستغلا في ايجاد الشرور والقبايح وقد اكد
 هذه الاشارة بقوله (منزهين عن جهالة الجبر وشركة الاعتزال)
 ونسب الجهالة الى الجبر لكونه ناشئا عن الجهل بالفرق بين حركة
 المرتعش وحركة البطش والشركة الى الاعتزال لكونه مؤديا الى
 القول بكون العبد شريكاً له تعالى في اليجاد، سبحانه وتعالى عما يقول
 الظالمون بالجهل والاحاد، وفي التعبير عن القدر ههنا بالاعتزال
 اشارة الى ما قدمناه ايضا من ان المراد بالقدرية الواقعة في الحديث
 المذكور المعتزلة والكل ظاهر (فجسادوا اطراف المسئلة من غير
 امعان فوقعوا فيما وقعوا) اي تجاذب هؤلاء الذين نقل اقوالهم
 اطراف هذه المسئلة كل الى مادي اليه تأمله بلا امعان آه وفيه
 اشارة الى ان اختلافهم انما هو في اطراف المسئلة لافيه نفسها
 وذلك لان الكل متفقون على انه لا جبر ولا تفويض ولكن امرين
 امرين، فتبصر بالعينين (وثالثها ان السلف لما نهوا) وهذا يصلح
 منشأ للاقوال المذكورة ماعدا الجزء الاول من القول الثاني اعني
 جعل مذهب الاشعري جبرا محضا ولا يصلح منشأ له بل ينسأ فيه
 فاعرفه واعل تأخيره عن المنشأ الثاني لذلك اول كونه طويل الذيل
 (عن الخوض في هذه المسئلة وتركوا المناظرة فيها) الخوض
 بفتح الخاء وسكون الواو والدخول في الماء تقول خضت الماء اخوضه
 اذا دخلت فيه ويجيء بمعنى الدخول في الحديث يقال خاض

(القوم)

القوم في الحديث فعلى المعنى الاول هنا استعارة مكنية وتخيلية
لا يخفى تقريرهما، وعلى الثاني رد عليه ان الخوض غلب في الشروع
في الباطل على ما فصلناه في حاشية تحفة الاخوان بالاطراف نقلا
عن صاحب الكشف فلا يخلوا استعماله هنا عن شيء الا ان يقال
انه يتضمن التنبيه على ان المنهى عنه انما هو الشروع فيها والبحث
عنها بالاقوال الباطلة للاحقة فتنبه، على ان فيه اشارة الى ما ذكر
العلامة الشهير، بآب كمال الوزير، في رسالة القضاء والقدر، فان قلت
ليس التكلم في القدر منهي عنه، قلت لا انما المنهى عنه الخوض في اسرار
القدر واما النظر في اصله بهذا القدر فستحب بل واجب على
من قدر على تحقيقه، ثم قال واما الخوض في تفصيله وزيادة التوغل
في اسرار منهي عنه، قال الفقيه ابواليث ان استطعت ان لا تخاصم
في مسألة القدر فافعل فان النبي عليه الصلوة والسلام نهى
عن الخوض فيها انتهى، وكما ان الخوض في ذلك البحر المتلاطم
امواجه والخوض في لججه المظلم منهي عنه كذلك الجدل فيه منهي
عنه لانه لا يخلو عن الخلل ولذلك قال صاحب الشرعة ولا يتكلم
اثنان في القدر الا افتري احدهما على الله كذبا فاحششا فان عارضه
انسان فليكن سائلا فيه ولا يكون مفتيا فانه من السنة انتهى (لشدة
خطر الوقوع في احد طرفيها) الجبر والتفويض والافراط والتفريط
(لم يحجر الامام المازيدي مذهبه) الكائن (فيها) اي في هذه المسئلة
(تفصيلا) اي من جهة التفصيل او تحريرا مفصلا (تورعا) اي
ترك التحرير تخرجنا من التحرير المفصل فهو نصب على انه مفعول له
لقوله لم يحجر بالتأويل الذي اشرنا اليه وذلك لان المفعول له
ما فعل لاجله الفعل وعدم التحرير ليس بفعل وقد تقرر انه لا بد
في كل قيد تعلق بالمنفى من حيث النفي من التأويل بالثبت لان النفي
المستفاد منه مدلول حر في غير مستعمل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده

ما لم يلاحظه قصد او حينئذ يصير مداولا اسميا وفعليا مؤلا بالثبت
 على ما ذكره المحقق السيالكوتى فى حاشية المطول فاحفظه فانه
 نافع لك فى مواضع بلا تقصير، واما احتمال كونه مفعولا للمنفى اعنى
 التحرير فظهور فساده يغنى عن التقرير، وقوله (واتباعا للسلف)
 فى ترك الخوض فيها بترك تحريرها مفصلا عطف عليه (لعدم
 احتياجه اليه) يحتمل ان يكون تعليلا لترك التحرير ايضا لكن
 بعد اعتبار تقييده بالتعليل الاول كما هو الشائع فى امثال هذا المقام
 ويحتمل ان يكون تعليلا للتورع واتباع السلف اى وانما تورع
 عن التحرير تفصيلا واتباع السلف لعدم احتياجه اليه (للبعد عن
 المبتدعة) اى لبعده عن اهل البدع والاهواء وعدم اختلاطه
 معهم اصلا، وانت خير بان هذا مما يشكك بما ذكره المولى ابن الكمال
 فى طبقات الحنفية من ان ابا منصور الماتريدى رحمه الله قد اشتغل
 برد ادلة اهل الاهواء حتى الف كتابا سماه رد اوائل الادلة للكعبى
 من المعتزلة هذا (ولهذا) اى ولعدم تحريره مذهبها تفصيلا
 لم يحصل العلم بما هو مذهبها يقينا حتى (تشبث) اى افترقت
 واختلفت (اصحابه) اى اصحاب الامام الماتريدى فى بيان ما هو
 مذهبها فيها (فذهب اكثرهم الى ان مذهبها مذهب القاضى ابى بكر
 الباقلانى) بعينه (وتوهم آحاد منهم غير ذلك) اى غير ما ذهب
 اليه اكثرهم من كون مذهبها مذهب الاستناد او كون المؤثر عنده
 قدرة العبد ابتداء واستقلالآه او كون مذهبها مذهب الاشعرى
 بعد كون مذهب الاشعرى جبرا محضاً او كون مذهبها مذهب الاشعرى
 ومتحد معه على الوجه الذى نقلناه (كما قدمت الكل) اى كل
 واحد من هذه الاقوال الاربعة (مع تزيفه) اى تزيف كل منها
 (واما الامام ابوالحسن الاشعرى رحمه الله تعالى) اى اما الامام
 الماتريدى فقد عرفت انه لم يخرج الى تحرير مذهبها تفصيلا فلم يحرق

(واما)

واما الامام ابو الحسن الاشعري (فاحتاج لكونه بين اظهر المعتزلة
والمتدعة) اى مقيما فيهم لانه يقال قام فلان بين اظهر قومه وبين
ظهر اينهم واقحام لفظ الظهر ليدل على الاستظهار والاستناد
عليهم ومعنى الجمع ظاهر فكان معنى التثنية ان ظهرا منه قدامه
واخرورآئه وهذا اصله ثم استعمل في الاقامة بين القوم مطلقا
باستظهارا وبدونه واما زيادة الالف والنون بعد التثنية فللتاكيد
كما يقال نفسانى فى النسبة الى النفس ذكره فى عنائد الفوائد عن
روضة الاخبار (٢) وفيه اشارة الى ما فى الجواهر المضيئة للمولى
عبد القادر من انه كان ابو الحسن الاشعري حنفى المذهب معتزلى
الاعتقاد لما انه كان ربيب ابى على الجبائى وهو الذى رباه وعلمه
الكلام انتهى وسيتضح وعطف المتدعة على المعتزلة من قبيل
عطف الخاص على العام (ومبتلى دائما بالمناظرة معهم) اى مع
المعتزلة والمتدعة فى المسائل الاعتقادية (و) مبتلى دائما به (بابطلال
مذاهبهم) الواقعة فيها المخالفة لمذهب اهل الحق (كما هو فى الكتب
مستور وبالألسنة مذكور وبين العلماء مشهور) قال العلامة
التغتاى فى شرح العقائد النسفية ان المعتزلة توغلوا فى علم الكلام
وتشبهوا باذيال الفلاسفة فى كثير من الاصول وشاع مذهبهم فيما بين
الناس الى ان قال الشيخ ابو الحسن الاشعري لاستاده ابى على
الجبائى ما تقول فى ثلاثة اخوة مات احدهم مطيعا والاخر عاصيا
والثالث صغيرا فقال ان الاول شاب بالجنة والثانى يعاقب بالنار
والثالث لا يشاب ولا يعاقب قال الاشعري فان قال الثالث يارب لم
امتنى صغيرا وما ايقينى الى ان اكبر فاؤمن بك واطيعك فادخل
الجنة فقال يقول الرب انى كنت اعلم منك انك لو كبرت لعصيت
فدخلت النار فكان الاصلح لك ان تموت صغيرا قال الاشعري
فان قال الثانى يارب لم لم تمتنى صغيرا ثم اعصى بك فلا ادخل

النار ماذا يقول الرب فبهت الجبائي وترك الاشعري مذهبه واشتغل
هو ومن تبعه بإبطال رأى المعتزلة وإثبات ماورد به السنة ومضى
عليه الجماعة فسموا اهل السنة والجماعة (الى تحرير مذهبه)
متعلق باحتاج اى فاحتاج الى تحرير ما هو مذهبه تحريراً (حق التحرير)
وقوله (وتواتر القدر المشترك منه بين اصحابه) عطف على احتاج
والقدر المشترك من مذهب الاشعري المتواتر بين اصحابه ما اشار
اليه بقوله (حتى اتفق جميع المحررين لمذهبه على انه لا تأثير عنده)
اى الاشعري (لقدره العبد بالفعل) واما انها غير مؤثرة بالقوة
ايضا فغير متفق عليه عندهم وان كان مشهوراً من مذهبه ايضاً كما
سيحققه قدس سره (وتخالقوا في وجوه التحرير) اى تحرير مذهبه
على وجه يكون في حاق الوسط وامراً بين الامرين فحرروه على
وجوه بعد الاتفاق على ما ذكر (ولاجل هذا ايضاً) اى ولجل
ما ذكر ايضاً من كون الماتريدي غير محتاج الى التحرير التفصيلي لكونه
بعيداً عن المبتدعة وكون الاشعري محتاجاً اليه لكونه بين اظهرهم
ومبتلى دائماً بالمناظرة معهم وابطال مذاهبهم (ترى كتب الاشعري
في العقائد مشحونة) اى مملوءة (بالدلائل القاطعة والبراهين
الساطعة) اى الظاهرة لما ان المناظرة معهم وابطال مذاهبهم
مما لا يتيسر بغير دليل وبرهان فهذا متفرع على الامر الثانى من
الامرين اللذين تضمنهما المشار اليه بهذا كما ان قوله الا ترى
كتب الماتريدي آه متفرع على الامر الاول منها ففي الكلام نشر
على غير ترتيب الف ونكتته مشهورة في امثال هذا المقام وقوله
(والخوض في كثير من التأويلات والتدقيقات) عطف على الدلائل
آه اى ومشحونة بالخوض في كثير من تأويلات التشابهات التى
تمسك بظواهرها المبتدعة وتدقيقاتها كما ستطلع على تفصيله
(ثم اعتذر عنها) اى الدلائل والبراهين يعنى عن ايرادها وتأويلات

على ان اختلاف
الامامين انما هو في
في مسائل تزر
كما اوردها صاحب
الخلافيات وغيره
(للشارح)

(المشابهات)

المتشابهات وتدقيقاتها (في) مؤلفه المسمى (بكتاب الابانة في اصول
الديانة) كما اعتذرا كثيرا خلف فقالوا لو كنا في زمان ما عليه السلف
من صفاء العقائد وعدم المبطلين لم نخض في تأويل شيء من ذلك
(الذي) صفة لكتاب الابانة (هو آخر مؤلفاته) وانما وصف
كتاب الابانة بهذا اشارة الى كونه المعول عليه من كتبه كما اشار
اليه بقوله (وعليه التعويل) اي والذي عليه التعويل والاعتماد
(في مذهب الاشعري) لما تقرر انه اذا تناقض كلاما امام في كتابه
يعتمد على ما هو مؤلف اخر او يعمل به ، قال العلامة البيري في شرح
الاشباه قال علماءنا اذا كانت الواقعة مختلفا فيها فالافضل والمختار
للمجتهد ان ينظر بالدلائل وينظر الى الراجح عنده والمقلديا خذ بالتصنيف
الاخير وهو السير الكبير لمحمد رحمه الله وقد اشار اليه
المولى ابن عابدين الشامي في منظومة عقود رسم المفتي فقال
* واخرا الستة تصنيفا ورد * السير الكبير فهو المعتمد *
(كما صرح به) اي يكون كتاب الابانة آخر مؤلفاته ومعو لا عليه
في مذهبه (غير واحد) كناية عن الكثير اي كثير من علماء الاشاعرة
(قال فيها) لولا الاضطرار بسبب منازعة المبتدعة لما تكلمت
بشيء من ذلك) اي مما ذكر من الدلائل والبراهين والتأويلات
والتدقيقات فهذه الجملة بيان للاعتذار فينبغي وبين جملة اعتذر
كالم الاتصال ولذا ترك العطف فيها (وصرح) فيها (بان مذهبه
في المتشابهات) المتشابه لفظ انقطع رجاء معرفة مراد المتكلم به بان
لا يمكن الوقوف عليه بالتأمل ولا يرجح بيانه وهو اما متشابه اللفظ
ان لم يفهم منه شيء كالمقطعات في اوائل السور واما متشابه المفهوم
ان ظهر له مفهوم واستحال ارادته كالاتواء في قوله تعالى ' الرحمن
على العرش استوى ' ويشبه ان يكون المراد هنا هو الثاني وهو
كثير في الحديث والقرآن على ما وضع لبيانه مع تاويلاته تصانيف

مفردة متكفلة لهذا الشأن ، منها ما رتب لمتشابهات آيات الصفات
لابن اللبان ، ومنها ما وضع لمتشابهات الآيات والاحاديث الشهيرة
بين علماء الزمان ، للفاضل المدعو بكوجك احمد زاده الآمدى
عليه الغفران ، وقد اورد كثير من متشابهات الاولى مع اشارة
الى تأويلاتها فى الانقار ، (التفويض مثل مذهب السلف) اى
تفويض علم تأويل المتشابه اليه تعالى مثل ما ذهب اليه جمهور
السلف من الصحابة والتابعين واختاره الامامان فخر الاسلام وشمس
الائمة السرخسى ومن تبعهما وهو صحيح الروايات عن ابن عباس
رضى الله عنهما واخرج ابو القاسم الالكافى فى السنة عن ربيعة بن
ابى عبد الرحمن انه سئل عن قوله تعالى ' الرحمن على العرش استوى '
فقال الايمان غير مجهول والكيف غير معقول ومن الله الرسالة وعلى
الرسول البلاغ المبين وعلينا التصديق ولذا قال ابن الصلاح على
هذه الطريقة مضى صدر الامة وساداتها ، واياها اختار ائمة الفقهاء
وقاداتها ، واليها دعى ائمة الحديث واعلامه ولا احد من المتكلمين
من اصحابنا يصد عنها ويأبأها ، ووافقهم اكثر المحدثين فحكم المتشابه
عندهم اعتقاد حقيقة المراد والامتناع عن التأويل واصل ذلك قوله
تعالى * هو الذى انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام
الكتاب واخر متشابهات فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله فعندهم
الوقف على الله تام والواو فى الراضون للاستيناف بدليل قراءة
ابن عباس وما يعلم تأويله الا الله ويقول الراضون الآية وبدليل
انه البق بنظم القرآن من جعله للعطف والوقف على الراضون فى
العلم وهو مع ظهوره مبين فى محله (لكن المبتدعة الجئوه الى التأويل)
يعنى انه لما ظهر اهل البدع العاطلة ، وتمسكوا فى المتشابهات بالتأويلات
الباطلة ، اضطر الاشعري رحمه الله كسائر الخلف الى التكلف فى

(تأويل)

تأويل المتشابه موافقا لما يساعده قواعد اهل السنة والجماعة بقدر
وسعه لا بطلان اقوالهم الكاسدة وتأويلاتهم الفاسدة ، وما يجب
ان يعلم ان التأويل ليس مذهب الخلف فحسب بل ذهب طائفة
من السلف ايضا الى ذلك كما اشرنا اليه فقالوا انا نؤواها على ما
يليق بجلاله تعالى وهو رواية عن ابن عباس ومجاهد والضحاك
رضي الله عنهم فعندهم الوقف على الا الله غير تام بل الواو في
الراسخون للعطف والوقف تام على والراسخون في العلم ويقولون
كلام مبتدأ بحذف المبتدأ اي هم يقولون احوال من المعطوف فقط
اعني الراسخون واختار ذلك ابن هارون ومنشأ الخلاف بين الفريقين
هل يجوز ان يكون في القرآن شئ لم يعلم معناه اولا بل يعلمه الراسخون
في العلم ، وتوسط المدقق الفريد ، العلامة ابن دقيق العيد ، فقال اذا
كان التأويل قريبا من لسان العرب لم ينكر او بعيدا توقفنا عليه وآمنا بمعناه
على الوجه الذي اريد به مع التنزيه قال وما كان معناه من هذه الالفاظ
ظاهرا من مخاطب العرب قلنا به من غير توقف كما في قوله تعالى
يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله فتحمله على حق الله وما يجب له
وهنا ابحاث يتعذر بدون الاطالة اليها الوصول ، فعليك بمطالعة
كتب التفسير والاصول (وتري كتب الماتريدي نفسه) عطف
على تري كتب الاشعري كما عرفت ونفسه بالجر تأكيده معنوي للماتريدي
اني به لدفع توهم النجوز بارادة كتب اتباعه واصحابه كما تعرفه
وقوله (اكثر ما فيها من المسائل) اما بالرفع على ان يكون مبتداء
وقوله (من غير دلائل) ظرف مستقر اخبره والجملة في محل نصب
على انها مفعول ثان لتري احوال من كتب الماتريدي واما بالنصب
على انه بدل من كتب الماتريدي والظرف المستقر في محل نصب على
انه مفعول ثان لتري احوال (ومتأخروا اصحابه) اي اصحاب الامام
الماتريدي (رجعوا في التدوين) اي تدوين الكتب عن سياق الماتريدي

فيه وهو اراد المسائل من غير دلائل (الى سياق الاشعري)
 في التدوين من تقرير المسائل بالادلة والبراهين (لشيوع الابتداع
 والرفض والجبر والاعتزال) يعنى انهم انما رجعوا اليه لشيوع اهل
 البدع في ازمانهم وفشو ارباب الهواء في آوانهم وانت خبير بان
 عطف الرفض وما يليه على الابتداع من قبيل عطف الخاص على
 العام بلانزاع وذلك انما هو لشدة الاهتم بمذكر شيوع الثلاثة لكونها
 من اقبح البدع (رشدة الاحتياج الى التحرير) اى وليس الحاجة
 الشديدة الى تحرير المذهب الحق حق التحرير (والتدقيق) اى تأويل
 المتشابهات وتدقيقاتها (والاستدلال) على المسائل الاعتقادية
 بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة في الكلام كما ترى لف ونشر
 غير مرتب ، وكون نكته الرعاية للسجع مما لا يخفى على اهل الادب
 (وكل هذا ظاهر عند من له باع في هذا الفن) اى عند من له نصيب
 وافر من علم الكلام ، والباع هو قدر مد اليدين كنى به هنا عن النصيب
 وهو غير غريب ويمكن ان يكون هنا بمعنى الشرف والشان على ما في
 القاموس اى على من له شرف وشان في هذا الفن فتفطن (وبه) اى
 وبما ذكر في المنشأ الثالث الى هنا (يندفع في حق كلام الامامين)
 الاشعري والماتريدي (اقاويل من ظن فيهما بعض الظن) اى ظن
 في حق الامامين كليهما ظنا هو اثم لان بعض الظن كناية عن الاثم
 بطريقة التلميح الى قوله تعالى ان بعض الظن اثم ولم يظهر لى انه
 ماذا اراد قدس سره بهذه الاقاويل والظن في حق الامامين ، ولعل
 من الناس من ظن ان الاشعري ارتكب المنهى عنه بالتحرير والاستد
 لال ، والتكلم في هذه المسئلة باطناب المقال ، وان الماتريدي قد قصر
 في تحرير مذهبه في هذه المسئلة مع كونها من اهم المسائل ، حتى اختلف
 في تحريره من جاء بعده من اصحابه الافاضل (والعبد المسكين)
 كناية عن نفسه النفيسة التي لم تزل اذكاره تعالى لها انيسة ، وهو

(مبتداء)

مبتداء خبره قوله الاتي عشر عليه وقوله (لكون مذهبه مذهب
السلف بعينه) متعلق به قدم عليه لما تقرر في المعاني من ان القساء
الحكم معللا ابعد عن الرد وادخل في القبول او لما يناسب المقام من
النكت المذكورة فيه وفي هذا التعليل تعريض بان الطعن في مذهبه
قدس سره وطريقته العلية كما صدر عن بعض ظلمة الحسدة وكذبة
الفسدة من معاصريه حتى كتبوا فيه رسائل مشحونة بالزور
والبهتان ، يشهد لبرائته قدس سره عن كل ما عزي اليه فيها الوجدان
والعيان ، طعن في مذهب السلف وطريقة الاصحاب واجلة التابعين
وكفاه قدس سره الانتصار ، الفاضل المشتهر كاشتهار الشمس في
منتصف النهار ، خاتمة المحققين ، سيدي محمد امين ابن عابدين ، في
رسالة مفردة سماها سل الحسام الهندي ، لنصرة الشيخ خالد
النقشبندی ، جزاه الله خيرا الجزاء ، ووقانا الله عن الوقوع في ورطة
الكذب والافتراء ، وقد ذكر ذلك المحقق بعض فضائل الجملة ،
بقصيدة رثى بها مولانا المؤلف قدس سره وجعلها خاتمة تلك
الرسالة تمة ، مطلعها

اي ركن من الشريعة مالا فرأينا قدامال الجبالا

ومن ابياتها

وبه ازدان ديننا وطريق ال نقشبندی زاد منه جبالا

مارأينا كعلمه وتقاه وجدواه مارأينا مثالا

وهي قصيدة نضيدة يحرى ان يتوشح بها صدور اهل الانصاف ،
ويأبى الله الا ان يتم نوره ولو كره المنكرون بالظلم والاعتساف ،
(وطريقته الصديقية) اي المنسوبة الى افضل الخلق بعد الانبياء
على التحقيق ، امير المؤمنين ابي بكر الصديق رضى الله عنه وارضاه
بناء على ما اشتهر من كون السلسلة النقشبندية العلية منتهية اليه
رضى الله عنه كما ان سائر الطرق العلية تنهى الى امير المؤمنين على

ابن ابي طالب كرم الله وجهه والافلنقشبندي نسبة الى علي رضي الله
 عنه من طريق القطب الصمدي الشيخ القارمدي قدس سره
 عن الشيخ ابي القاسم الكركاني كما ان لها نسبة الى ابي بكر الصديق
 رضي الله عنه من طريق ذلك القطب قدس سره عن المحبوب السبحاني
 ابي الحسن الخرقاني قدس سره على ما هو معلوم عندها ايها
 كثر الله محبيها ومواليها وفيه اشارة الى ما في البهجة السنية وغيرها
 من ان القاب السلسلة العلية تختلف باختلاف القرون فن حضرة
 الصديق رضي الله عنه الى حضرة الشيخ طيفور بن عيسى ابي يزيد
 البسطامي قدس سره تسمى صديقية ومنه الى حضرة رئيس
 الخواجكان الشيخ عبد الخالق الفجدواني قدس سره تسمى طيفورية
 ومنه الى حضرة امام الطريق ذي القبض الجباري الشيخ
 بهاء الدين محمد الاويسى البخاري قدس سره تسمى خواجكانية
 ومنه الى حضرة الغوث الاعظم خواجه عبيد الله احرار قدس سره
 تسمى نقشبندية اي منسوبة الى نقشبند ومعناه ربط النقش وهو
 صورة الكمال الحقيقي بقلب المريد وبما قرر ظهران المراد من قوله
 طريقته الطريقة التي لها زيادة تلبس به قدس سره وهي ما اشتهر
 قدس سره بها ووقع ارشاده عليها اعني الطريقة النقشبندية
 والافواينسا قدس سره مأذون ومخلف بالخلافة التامة المطلقة
 من قبل شيخه المأذون له كذلك بالطرق الخمسة التي هي النقشبندية
 والقادرية والسهروردية والكبروية والجشنية على ما في سل الحسام
 وغيره وانما اقتصر قدس سره في الارشاد على النقشبندية واشتهر بها
 لما تحقق بالتجربة والعيان لدى اساطين الشهود والعرفان من انها
 اقرب واسهل على المريد للوصول الى درجات التوحيد (عين
 طريقة الاصحاب) الكرام رضي الله عنهم (و) عين طريقة (احلة
 التابعين) لهم باحسان والاجلة جمع جليل كادلة جمع دليل

(ويجمع)

ويجمع الجليل على اجلاء ايضا كما يجمع الخليل على اخلاء (عسر
 عليه الخوض فيما نهوا) اي فيما نهى عنه السلف والاصحاب واجلة
 التابعين من البحث في هذه المسئلة (لكن لما رأيت) هذه (المسئلة)
 اي مسئلة خلق الاعمال وهذا دفع لما يتوهم مما ذكر من ترك تحريره
 قدس سره لهذه المسئلة من التحرير كما تركه السلف (مع كونها
 من امهات المسائل الدينية واساس كثير من العقائد اليقينية)
 لما انها يبتنى عليها لدور ان قاعدة التكليف عليها مباحث الامر
 والنهي التي هي معظمات المسائل الدينية ويتفرع عنها مسئلة
 دخول القبائح تحت ارادته تعالى وكونها بخلقه ومشيته التي تشمل
 عليها كثير من المسائل الاعتقادية، ثم ان الظرف مستقر حال قدم
 على صاحبه وهو فاعل وقع الاتى اهتماما بمضمونه وهو ظاهر
 (وقع فيها الخلل) اي خلط بعض المذاهب التي في هذه المسئلة
 ببعض آخر منها كخلط مذهب الاشعري بمذهب الجبرية وخلط
 مذهب الماتريدي بمذهب الاشعري والجملة في محل النصب على
 انه مفعول ثان لرأيت ان كان من الرؤية القلبية احوال من مفعوله
 اعنى المسئلة ان كان من الرؤية البصرية (والخبط)
 اي السقوط في تقرير بعض المذاهب اعنى تقريره على وجه
 لا يرضى به صاحبه بل يستلزم مفاصد عديدة وقدتين
 كل ذلك بما قدمه قدس سره (والتشيت وعدم الضبط)
 اي ووقع في البحث عنها التفريق وعدم الضبط يعنى انهم قرروها
 مفرقة غير مضبوطة (شرعت فيها) جواب لما (اقتداء بالامام
 الاشعري) لا يخفى عليك ان الاوجه كون نصب اقتداء على
 المصدرية المجازية لشرعت اي شرعت شروع اقتداء بالامام آه
 حتى يفيد كون شروعه واقعا على مسلك الامام الاشعري
 (ومتأخرى اصحاب المذهبين) اصحاب مذهب الاشعري واصحاب

مذهب الماتريدي من التدقيق والاستدلال لا على مسائل الماتريدي نفسه
 من ايراد المسائل من غير دلائل وان كان المتبادر كونه مفعولاً له
 لشرعت كما لا يخفى (متبرياً من حول وقوتي) الى حول الله تعالى
 وقدرته (ومخرجاً لوجودي من بين) ومتوكلاً عليه سبحانه
 وقد ورد وجودك ذنب لا يقاس عليه ذنب آخر وحل المقام مقام
 آخر (تمسكاً بقوة وحول) لله (ذو الطول) اي الفضل هذا
 ناظر الى قوله متبرياً من حولي وقوتي كما ان قوله (الذي ليس
 الا عليه التعويل) ناظر الى قوله ومخرجاً لوجودي من بين
 كما اشرت في الموضعين (فهو حسبي) اي فحسبي وكافي في كافة
 مهماتي (ونعم الوكيل) وفي عطف هذه الجملة على ما قبله اببحاث
 اوردت في رسائل مفردة لا يسع المقام ايرادها (اعلم ان الارادة الجزئية)
 شروع في تحقيق المذهبين على ما هو الحق الحقيقي بالقبول بعد تزيف
 ما وقع فيه الخبط والخلط من الاقوال الواقعة في بيانها من اهل الكلام
 والاصول (التي هي الكسب عند الماتريدي) وتحقيقه على ما سبق
 ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى
 الفعل عقب ذلك خلق والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن
 بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الله تعالى بجهة اليجاد ومقدور
 العبد بجهة الكسب على ما قرره العلامة التفارقي واما الاشعري
 فالكسب عنده عبارة عن مقارنة قدرة العبد وارادته بالمقدور
 بشرط عدم تأثيرهما بالايجاد على ما سيذكر (صادرة عن العبد
 باختياره) واما ما يرد عليه من انه على تقدير كونه من العبد باختياره
 يلزم ان يكون للاختيار اختيار فيدور او يتسلسل فدفع بان الشيء
 المختار ان كان مقصوداً بالاصالة فلا بد له من اختيار مغاير له سابق
 عليه بالضرورة واما اذا كان ضمناً وتبعاً فلا يلزم ان يكون له اختيار
 سابق عليه بل يكون اختيار المقصود اختيار النفس لا يتعلق به ايجاد
 ولا خلق وانما يقع ضمناً والتزاماً كما يشهد له الوجدان ذكره المحقق

(البركوي)

(٤) قيل قوله على ما.
فهمه قدس سره لا يخفى
عليك ان فهم الشارح
بالنسبة الى فهم
المصنف قدس سره
كفهم العوام
بالنسبة الى فهم
المجتهدين (قلت
فيه بحث من وجوه
اما اولا اعتراف
انه ممن ينظر الى
من قال لا ممن ينظر
الى ما قال وهو
ليس من دأب ارباب
العلم والكمال
وثانيا تضيق فضل
الله الشامل
وتخصيص فيض
المبدأ الفياض
الكامل مع ان
الفيض الالهى
لا ينقطع امداده
والنور المحمدى
متصل اسناده
والدور الفلكى
قياسه غير عقيم

البر كوى رحمه الله فى الطريقة المحمدية على ان الدور والتسلسل
ليس بمحالين فى الامور الاعتبارية كما فيما نحن فيه لان اختيار الاختيار
عين الاختيار كما لا يخفى على اولى الابصار وقد قدعنا الكلام عليه
فتذكر واما عند الاشعرى فالعبد مضطر فى تلك الارادة الجزئية التى هى
من الموجودات الخارجية عنده كما سبق وهى مخلوقة له تعالى كالارادة
الكليّة ولذا اشتهر منه ان العباد مختارون فى افعالهم مضطرون فى اختيارهم
يكونون مضطرين فى الاختيار الا اذا كان ذلك الاختيار الجزئى
كالكلّى مخلوقا له تعالى والافامعنى ذلك الاضطرار (واثر لقدرته عندهم)
ومستندة اليها على وجه لا يلزم منه ان تنشأ تلك الارادة من قدرته فلا ينافى
ذلك استنادها الى قدرة الواجب تعالى ايضا بمعنى استناده لاهلى
سبيل الوجوب الى المخلوقات الموجودة له تعالى كالقدرة الحادثة
مثلا كما صر به فى التوضيح والتلويح واما عند الاشعرى فلا اثر لقدرة
العبد اصلا لكونها غير مؤثرة عنده كما سبق ويجى (لانهم مع
منعهم ان يكون العبد موجدا لشيء) اى سواء كان بالاستقلال او
بطريق الاغاثة حال كون ذلك المنع (اجاعا من محققهم) احتراز به
عن المنزّلين لمذهب الماتريدى على مذهب الاستناد وكذا عن المحقق
ابن الهمام لانهم لا يمنعون من ان يكون العبد موجدا لشيء على جهة
الاغاثة لحكمة اقتضت ذلك على ما فهمه قدس سره ولكن قد عرفت
انهم ايضا يمنعون عن ذلك بالحقيقة (٤) واطلاقهم الموجد على العبدانما
هو بطريق التشبيه فليتنبه له كل نبيه (يجوزون ان يكون له) اى
للعبد (قدرة ما) كلمة ما هنا للايهام والتعميم (تختلف بها) اى
بسبب تلك القدرة (النسب والاضافات) التى هى من الامور
الاعتبارية الغير الموجودة فى الخارج على ما سبق تحقيقه وقد عرفت
ان المراد بالاضافة هنا النسبة مطلقا لا النسبة المتكررة ولعله اورد

للاحراق ولغوى كالاسباب الداخلة في حيز حرف التلميل، والعلة
بمعناه عند الاصوليين، والشرط امر وجوديا كان او عدميا يدور
على عدمه العدم وهو ايضا عقلي كالحياة للعلم وشرعي كالطهارة
للعسلوة وعادي كالسلم للصعود ولغوى كالشروط الداخلة في
حيز حرف الشرط انتهى، قوله كالنظر للعلم عند الامام
فان النظر عن العلمين المتعلقين بالمقدمتين سبب عقلي للعلم بالنتيجة
عند الامام الرازي فحصول العلم عن النظر الصحيح واجب
وجوبا عقليا غير متولد عنه على ما في المواقف كما ان حصوله
عنه بطريق جرى العادة من الله تعالى عند الاشاعة وبطريق
التوليد عند المعتزلة وباللزوم العقلي عند الفلاسفة، فان قلت فالنظر
سبب عقلي للعلم عند الفلاسفة ايضا فلم قيد التمثيل به للسبب العقلي
بقوله عند الامام، قلت فان معاشر اهل السنة القائلين باستناد جميع
الممكنات الى الله تعالى ابتداء وكونه قادرا مختارا لا يرضون بكون
النظر سببا عقليا للعلم على وجه ذهب اليه الفلاسفة من كون
فيضان الحوادث من المبدأ الفياض عند الاستعداد التام من القابل
واجبا بخلاف ما ذهب اليه الامام فان محصولة على ما ذكره المحقق
الدواني ان من علم ان العالم متغير وكل متغير حادث وحصل
في ذهنه هاتان المقدمتان مجتمعتين على هذه الهيئة وجب ان يعلم
ان العالم حادث يعني انه على هذا التقدير يكون العلم حاصلًا بقدرة
الله تعالى ويكون لازما للنظر بحيث يمنع تخلفه عنه عقلا والنظر
ايضا يكون حاصلًا بقدرة الله ولا يلزم من ذلك توقف حصول
العلم على النظر بل لزوم بعض افعاله تعالى وهو العلم لبعض
افعاله وهو النظر ولا غير في ذلك، والتحقيق هنا ما ذكره الفاضل
الكنبوي في حاشية شرح العقائد العنصرية فارجع اليه فان المقام
لا يسع نقله، قوله له اي كسبية التكلم بصيغة الاعتناق من اعتقتك

الريحانة للخفاجي
وليس الا الحسد
رغبة الطبايع عن
تحاسن لاهل العصر
هي ملي الافواه
والمسامع، وما شكر
هم للميت الا لانه
بما حل في ايديهم
غير طامع، والله در
ابن رشيق في قوله،
اولع الناس بامتداح
القديم، وبذم الجديد
غير الذميم، ليس
الا لانهم حسدوا
الحى ففروا على
العظام الرميم، هذا،
ولقد احسن من قال
، قل لمن لا يرى
المعاصر شيئا ويرى
للاوائل التقديما،
ان ذاك القديم كان
حديثا، ومترى ذاك
الحديث قديما،
والحى ان نزل بتيها
باديه، فستغدو

وانت معتق ونحو ذلك للاعتاق، قوله والعلة بمعنى آه دفع لما
يتوهم من ان كونها في حيز التعليل يقتضى ان تكون عللا
لا سببا وحاصل الدفع انه لا فرق عند الاصوليين بين العلة والسبب
بل العلة بمعنى السبب عندهم وكذا عند النحويين ولذا قال ابو
البقاء في بيان الباء السببية وهى تدخل على سبب الفعل ويعبر
عنها بالتلليل انتهى وفرق بينهما اهل الحكمة والكلام بوجهين
على ما ذكرتهما في حاشية تحفة الاخوان (٥) قوله يدور على عدمه
العدم فعدم المشروط يدور على عدم الشرط اى متى انعدم
الشرط انعدم المشروط ولا يدور وجوده على وجوده بان يوجد
المشروط كلما وجد الشرط وهو ظاهر، قوله وهو ايضا عقلى اه
ويعرف الشرط العقلى بانه ما يتوقف عليه الشئ خارجا عنه غير
مؤثر فيه عقلا والشرعى بما يتوقف عليه كذلك شرعا والعاذى
بما يتوقف عليه كذلك عاذا والافوى بما يتوقف عليه كذلك لغة كما اذا
قال الزوج لا امرأته ان دخلت الدار فانت طالق فانه يستفاد منه
بحسب اللغة توقف الطلاق على دخول الدار وقد يعبر عنه بالشرط
النحوى ويعرف بانه ما دخل عليه شئ من الادوات الدالة على سببية
الاول لثانى او للحكم بالثانى وقسمة الشرط على هذا الوجه
مذكورة في اصول الشافعية وقد قسموه في اصول الحنفية بغير هذا
الوجه لا يخفى على المتابع (كما مر غير مرة واحدة) حيث مر مرة
فيما استند به لمنع الحصرين الاخيرين الواقعيين في كلام المحقق ابن
الهام اعنى قوله فلجواز ان يراد بالكسب لغة صرف القدرة
نحو المقدور الذى هو شرط عادى خلق الله تعالى الفعل بعده
ومرة فيما جعله توطئة لرد من زعم ان مذهب الماتريدى هو مذهب
الاستناد بعينه اعنى قوله ثم المراد بالعزم المصمم هو الارادة
الجزئية التى هى شرط عادى خلق الله تعالى الفعل عقبه (وتتعلق

محاسنه على زعم
النجول بادية، ولنا
في ذمه الدهرديون
باوقاتها مرهونه،
فاذا جاء ابانها فك
الزمان رهونه،
وثالثه انه لا يلزم من
فهم المتأخر مجتثا
اعلى مما فهم المتقدم
ان يكون اعلم منه
وافهم، واقضى في
كل مسألة منه واحكم،
كيف وقد ترى العلماء
سلفا وخلفا يتقدم
الا صاغر منهم على
الا كابر في مواضع
كثيرة ولا يخطر ببال
احد ان المتقدم افضل
من المتقدم عليه واعلم
وافهم بلا شك، وقد
ورد في المثل حيضة
حسناه ليست تملك،
وورد ان لكل صارم
نبوة، ولكل جواد
كبوته، ولكل عالم

(بوصف)

بوصف) عطف على قوله شرط على محو قوله تعالى 'فاق الاصبح
 وجعل الليل الآية ولم يقل متعلقة للتنبيه على ما في التعالق من التجدد
 فتنبه له' وهذا تصريح بما علم ضمنا من قوله يجوزون ان يكون له قدرة
 ما تختلف بها النسب والاضافة لان المراد بتلك النسب والاضافات
 هذه الاوصاف الاعتبارية التي تتعلق بهاتلك الارادة الجزئية
 ولعل ذلك للاهتمام به لئلا يغفل عنه لما ان فيه التفصي عما يتوهم
 ان يقال لو كان الله تعالى خالقا لافعال العباد كلها لاتصف بالقبح
 لان بعضها قبيح وخلق القبيح قبيح على ما قرره الفاضل القاز ابادي
 في حاشية المقدمات الاربع وحاصل التفصي ان الحسن والقبح
 والطاعة والمعصية اعتبارات راجعة الى الكسب الذي هو
 الارادة الجزئية دون الخلق مستندة الى العباد لا الى الله تعالى
 وذلك لان خلق المعصية ليس بمعصية وخلق القبيح ليس بقبيح
 بل ربما يتضمن مصالح وانما القبيح كسب المعصية القبيح فلا يقبح
 من الله تعالى خلق المعصية ويقبح من العبد كسبها كذا في التلويح
 'وتوضيحه ان الخلق امر اضافي يجب ان يقع به المقدورات لافي
 محل القدرة ويصح انفراد القادر بايقاع المقدور بذلك الامر
 والكسب امر اضافي يقع به المقدور في محل القدرة ولا يصح انفراد
 القادر بايقاع المقدور بذلك الامر كما سيجي فان كسب لا يوجب
 وجود المقدور بل يوجب من حيث هو كسب اتصال الفاعل بذلك
 المقدور فقصده العبد الى القبيح قبيح لانه موصل الى القبيح لانه يعلم
 انه كلما قصده يخلق الله تعالى ولا جبر في القصد على ما في التوضيح
 (اعني) بذلك الوصف (كونه طاعة او معصية) حسنة او قبيحة (كطعم
 اليتيم) يقال لطمه لطمها من الباب الثاني اذا ضربه خذ ما رصفحة
 جسده بالكف مفتوحة كذا في القاموس (ان اريد به) اي
 بذلك اللطم (تأديبه) اي اليتيم (فهو طاعة او) ان اريد به

هفوة واشتهر
 اشتهار النجم الغابر
 انه قد يوجد مع
 الاساغر ما لا يوجد
 في الاكابر

(الشارح)

(ه) احدهما ان
 السبب ما يحصل
 الشئ عنده لابه
 والعلة ما يحصل
 الشئ به وثانيهما
 ان المعلول يتأثر
 عن علة بلا واسطة
 بينهما ولا شرط
 يتوقف الحكم على
 وجوده والسبب
 انما يفضي الى الحكم
 بواسطة او بواسطة
 ولذلك يتراخي
 الحكم عنها حتى
 توجد الشرائط واما
 تنسفي الموانع واما
 العلة فلا يتراخي
 الحكم عنها اذ لا
 شرط لها بل متى
 وجدت اوجبت
 معلولها بالاتفاق
 فنصير

(اهانة فهو معصية) واما الاشعري فهو يخالف الماتريدي في الحكم بهذا التعلق ايضا اذ ليس في قدرة العبد تأثير في اصل الفعل ولا في وصفه عنده ولذا سمي بالجبر المتوسط وان كان لها مدخل باعتبار الشرطية العادية في تأثير القدرة القديمة عنده ايضا ولذا جعلوا الفعل الموصوف بالطاعة او المعصية حاصلًا بقدرة الله تعالى وحدها على مذهب الاشعري وبمجموع القدرتين على مذهب القاضى على ان يكون القدرة القديمة مؤثرة في اصل الفعل والقدرة الحادثة مؤثرة في وصفه الاعتبارى بالمعنى الذى نذكره (فهى اثر لقدرة العبد) تفريع على مجموع ما اوردته الى هنا من المقدمات المذكورة في تحقيق مذهب الماتريدي اى فالارادة الجزئية اثر لقدرة العبد كما صرح به بقوله صادرة عن العبد باختياره واثر قدرته عندهم ووصف الفعل اثر لهذه الارادة كما فهم من قوله وتعلق بوصف آه فيما قررنا اندفع ما يتوهم من انه لا دخل في هذا التفريع لغير هاتين المقدمتين من المقدمات المذكورة الى هنا فكيف يصح هذا التفريع وذلك لان صحة التفريع على المجموع لا تبني على ان يكون لكل جزء من المجموع دخل فيه كما لا يخفى (ووصف الفعل) مبتداء خبره قوله الا ترى اثر لها كما اتضح مما قررناه وقوله (الذى) صفة لا ووصف يعنى ان وصف فعل العبد الذى (هو ايضا) اى مثل تلك الارادة الجزئية (امر اعتبارى عدمى) لا وجود له في الخارج لكونه من قبيل النسب والاضافات على ما عرفت (٦) (كما يدل عليه) اى على كونه امر اعتبارى بآدميا القضية (الكلية المارة) الصادرة (عن اهل الحق) من كون كل شئ مستندا اليه تعالى ابتداء (وصرح به) اى بكونه امر اعتبارى بآدميا ايضا (غير واحد) اى كثير كما عرفت (من فضلاء المذهبين) المذهب الاشعري والمذهب الماتريدي (اثر لها) اى الارادة الجزئية لكن لا بمعنى

(٦) قوله من قبيل النسب والاضافات وذلك لان الطاعة موافقة للامر والمعصية عدم موافقة للامر كما صرح به المحقق السيالكوتى في حاشية الشرح الجلالى على العقائد العضدية

منه

(ان الله)

ان الله تعالى يوجد الفعل اولاً ثم يجعله العبد طاعة او معصية بل
 بمعنى ان العبد يصرف ارادته الى فعل مرضى عند الله تعالى
 او غير مرضى فبشيء يخلق الله تعالى ذلك الفعل مع الاستطاعة
 عليه موصوفاً بالعبادة او المعصية (واثر الاثر) اشارة الى
 ان المقدمة الاجنبية التي ينتج بواسطتها قياس المساوات المركب
 من المقدمتين المتفرعتين ان كورتين آتفا ان وصف الفعل اثر لقدره
 العبد صادقة ههنا وذلك بان يحمل المقدمة لثانية منها صغرى والاولى
 كبرى فيقال ان وصف الفعل اثر للارادة الجزئية والارادة الجزئية اثر لقدره
 العبد فينتج بواسطة المقدمة المذكورة المطلوب المذكور فالمقدمتان
 وقعتا في عبارته قدس سره على عكس الترتيب * ونكتته مما لا يخفى
 على الايب (٧) (والامر العدمي يجوز ان يتوقف عليه الامر الموجود
 كعدم الموانع) فان عدم الموانع اما جزء من علة الامر الموجود
 واما شرط لوجوده على اختلاف المذهبين المقررين في علم الاصول
 وعلى كلا التقديرين يتوقف عليه الامر الموجود مع كونه عدمياً
 ثم ان هذا دفع لما يتوجه على مذهب الماتريدية المقرر بما ذكر
 من ان الارادة الجزئية لما لم تكن من الامور الموجودة في الخارج
 عندهم على ما قدمه فالتقول بكونها شرطاً وسبباً عادياً لخلق الله
 تعالى الفعل قول يتوقف الامر الموجود الذي هو الفعل على الامر
 العدمي الذي هو الارادة المذكورة وهو محال كما يصرح به (٨)
 فورد السؤال قوله وهي شرط وسبب عادى آه ونشأ ما سبق
 من كون الارادة الجزئية امراً عدمياً عند الماتريدية مع استبعاد
 ان يكون الامر العدمي موقوفاً عليه للامر الوجودى وحاصل
 الدفع منع استحالة توقف الامر الموجود على الامر العدمي
 مستنداً بكون الامر الموجود متوقفاً على عدم الموانع بلانزع
 وهذا التقرير مبنى على كون الاراد معارضة تقديرية على هذا

(٧) وهى ظهور
 التفرع في المقدمة
 الاولى وعدم ظهور
 فهمه في تلك المقدمة
 لو عكس الترتيب
 وهو ظاهر على
 كل اديب
 منه

(٨) قوله - يصرح به
 ان يكون هذه المقدمة
 دفعا لا يرا - المذكورة
 منه

(٩) وهو ابطال

دعوى الخصم
ببيان استلزامها
شيئا من الفساد
من غير تقدير دليل
من جانبك عليها
منه

القول او نقضاً شبيهه له (٩) ويمكن ان يحمل منعه والدفع ابطالا للسند
المساوى * كما لا يخفى على من له فكر في قانون التوجيه قوى *
(فاندفع بهذا) التقرير (امور احدها كيف يترتب الامر الموجود
في الخارج على غير الموجود فيه) اى في الخارج وقد ظهر لك
بما قررناه آنفا كل من وجه الاندفاع ومناطه فلا حاجة الى التكرار
(والثانى) من هذه الامور (ان قولهم اثر القدرة هو العزم المصمم
المعبر عنه بالارادة الجزئية بنافى قولهم هو) اى اثر القدرة
(كون الفعل طاعة او معصية) ومناط اندفاعه ما قررناه بقياس
المساواة ووجهه ان الارادة الجزئية اثر لقدرة العبد بالذات وكون
اللعظم مثلاً طاعة او معصية اثر لها بالواسطة اى بواسطة تلك الارادة
ومن البين انه لا ينافى كون الشئ اثر الشئ بالذات لكون شئ اخر اثر
لذلك الشئ بالواسطة اى بواسطة الشئ الاول ، لا يقال لاحاجة
الى هذا اذ لا استحالة في ان يكون لشئ واحد آثار متعددة
ما لم يكن بين الاثرين منافاة كما ههنا ، لا نقول سياق بيانهم بان فعل العبد
مخلوق له تعالى واثر قدرته الارادة الجزئية مما يشعر بكون المراد بقولهم
اثر القدرة هو العزم المصمم حصراً اثرها فيه فية في كون اثرها غيره
ايضاً ويندفع بكون المراد به حصراً اثرها بالذات فيه لا مطلقاً هذا
(والثالث) منها (ان معنى كون القدرة مؤثرة عندهم) اى الماتريديّة
(ان كان انها) اى القدرة الحادثة (من الشروط العادية) خلقة
تعالى الفعل وكذا اذا كان معناه ان صرفها نحو المقدور الذى هو
المعبر عنه بالارادة الجزئية سبب عادى لاثـر القدرة القديمة مع كونه
من الموجودات الخارجية المخلوقة له تعالى او كان معناه مقارنة
قدرة العبد وارادته بالمقدور على ما سيجيى ولذا قال قدس سره
(مثلاً هو) اى كون القدرة الحادثة مؤثرة بهذا المعنى وكذا بالمعنيين
الذين ذكرتهما آنفاً (مذهب الاشعرى) فان مذهبهم قد قرر على هذه

(الانحاء)

الانحاء كلها او ان كان معناه (انها) اى القدرة الجاذبة (مؤثرة
بالايجاد فى اصل الفعل) لافى وصفه فقط (فهو) اى فكونها
مؤثرة (بهذا المعنى عين مذهب) اهل (الاعتزال ان اريد)
بتأثيرها بالايجاد فى اصل الفعل (التأثير) اى تأثيرها به فيه (بالا
ستقلال وعائد) عطف على عين (الى مذهب الاستاد) وراجع اليه
(ان اريد) به التأثير بالايجاد فيه (على جهة الاعانة والاسعاد) اى
على طريقة اعانة القدرة القديمة لها بمعنى ان قدرة لعبد غير مستقلة
بالتأثير فاذا انضمت اليه قدرة لله تعالى صارت مستقلة بتوسط هذه
الاعانة وقدم ذلك غير مرة وعطف الاسعاد على الاعانة من قبيل
عطف التفسير لما ان الاسعاد بمعنى الاعانة والامداد يقال اسعده اذا
اعانه كما فى القاموس لكنه لم براع قاعدة التفسير لرعاية السجع بلا
تكسير (ومن هذا) اى الامر الثالث الوارد على ظاهر مذهب الما
تريدية (نشاء بعض اذقاويل اباطلة السالفه) من القول بكون
مذهب الماتريدى راجعا الى مذهب الاشعرى والقول بكون المؤثر
عند الماتريدية قدرة العبد ابتداء واستقلالاً ولما كان القدرة والاختيار
آه كما سبق والقول بكون مذهب الماتريدى عين مذهب الاستاد كما قال
به جم غفير من فضلاء المتأخرين حيث نزلوا مذهبهم على مذهب
الاستاد ، وقد عرفت ما هو الحق فعليك بالاعتداد (ووجه الاندفاع)
اى اندفاع الامراض التى لم يتعرض لوجهى اندفاع الاولين لظهورهما
كما عرفت فاما (انها لا تأثير لها) اى للقدرة الحادثة (فى اصل الفعل)
كالحا تأثير فى اصله بالاستقلال (عند المعتزلة و) على جهة الاعانة
عند (الاستاد) فقد امتاز مذهب الماتريدية عن مذهبهما (ومؤثرة)
عطف على لا تأثير لها اى وانها مؤثرة (فى امرين) اعتبار بين غير موجو
دين فى الخارج (هما الارادة) الجزئية والتأثير فيها بالذات (ووصف
الفعل بالطاعة والمعصية) والتأثير فيه بالواسطة (بخلاف مذهب

الاشعري (فيمتاز مذهب الماتريدي عنه وذلك (فانها) اى القدرة
 الحادثة (لتأثيراتها عنه) اى الاشعري في شئ اصلا (حتى فهما)
 اى في اصل الفعل ووصفه كما ستعرف (وزعم بعضهم ان العدم لا
 يصير اثرا للقدرة) شروع في حل ما ستشككه البعض بعد التنبيه على
 اندفاع الامور الثلاثة عن مذهب الماتريدي بما قررر وحاصل الاستشكال
 معارضة الزامية على كل من الدعوىين اللذين تضمنهما التقرير المذكور
 احديهما دعوى كون الارادة الجزئية اثرا للقدرة الحادثة وثانيتهما
 دعوى كون وصف الفعل اثرا لها يعنى ان كلا من الارادة الجزئية
 والوصف عدم اى امر عديم على ما قررته ولا شئ من العدم باثر
 للقدرة فلا شئ منهما باثر للقدرة اما الصغرى فمن المسلمات عند المعلن
 واما الكبرى فقد اشار الى اثباته بقوله (ولا معنى لتأثير لقدرة في شئ
 الاخر اجه الى الوجود) وتقريره انه لا شئ من العدم يخرج الى
 الوجود وكل ما هو اثر للقدرة يخرج الى الوجود ينبج من الشكل
 الثانى الكبرى المذكورة (منشأه) اى منشأ لزعم المذكور وهو
 مبتدأ ثان مع خبره اعنى قوله (عدم الفرق) جملة في محل الرفع على
 انها خبر للمبتدأ الاول اعنى قوله وزعم بعضهم آه (بين الاعدام الازلية)
 اى اعدام الحوادث التى كانت تلك الاعدام ازالة ومتقدمة على
 وجودها (والاعدام الحادثة بعد الوجود) اى اعدام الحوادث
 التى صارت تلك الاعدام حادثة بعدما كانت تلك الحوادث موجودة
 (والامور الاعتبارية المتجددة) التى منها ما نحن فيه اعنى الارادة
 الجزئية ووصف الفعل وتوصيف الامور الاعتبارية بالمتجددة مبنى
 على منقرر في محله من ان شيئا من الاعراض لا يبقى زمانين بل كلهما
 على القضى والتجدد عند كثير من المتكلمين وبقاؤها عبارة عن
 تجدد امثالها فتبصر (فان الاولى لا تصير اثرا للقدرة) تعليل لكون
 منشأ الزعم المذكور عدم الفرق بين الامور الثلاثة المذكورة اى

(الاعدام)

الاعدام الازلية لا تتعلق القدرة بها ولا تصير اثر القدرة انفسا قائم بهم
وان وقع (في جواز تعلق الارادة بها كلام) واختلاف (بينته
في غير هذا المحل) قال في الحاشية الذي بينته تلخيصه مع الحق به
وهو انه لا شك في كون الاعدام الحادثة بعد الوجود مرادة وانما
الكلام في اعدام الحوادث اذ هي ازالة فقال الجمهور لا تتعاقب بها الارادة
لان اثرها حادث هذا خلف فعني كونها مرادة على ما وقع في مواقع
من كتب اهل السنة ونص عليه السعد في شرح العقائد ان الارادة تعلق
بعدم ارادتها وبقائها حيث لم تليق بنقائضها التي هي الوجودات
المقابلة لها اذ تعلقها علة الوجود الممكن فعدمه عدم العلة وهو
علة العدم واما على قول الآمدي من جواز تقدم القصد على المراد
بالذات **ك**تقدم الایجاد على الوجود فهي مرادة مع ازليتها
اذ لا يلزم عليه حدوث اثر الارادة لكنه مبني على اصل فلسفي
كأنه عليه في شرح المقاصد وتبعته في بعض تعليقاتي فلا تغتر به
بارتضاء العضد والسيد والخيالي رحمهم الله تعالى له والله تبارك
وتعالى الملهم للصواب انتهى قوله الذي بينته آه مبتدأ وتلخيصه
مبتدأ ثان وقوله هو مبتدأ ثالث وخبره انه لا شك آه مراد به لفظه
وهو مع خبره جملة في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ الثاني وهو
مع خبره ايضا في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ الاول والضمير
المجرور في تلخيصه يرجع الى الكلام **و**كذا في به اي الذي بينته
في غير هذا المحل تلخيص كلام القوم في جواز تعلق الارادة به
حال كون ذلك التلخيص مقارنا بالحاق شيء بشيء من التحقيق
وضمه اليه قوله مرادة اي متعلقة للارادة قوله في اعدام الحوادث
اي قبل الوجود قوله لان اثرها اي الارادة حادث ويؤيده
ما في شرح المواقف من ان العدم ليس اثرا مفعولا مجموعا لا مبادر
كالوجود بل معنى استناده اليه انه لم يتعلق مشيته بالفعل فلم يوجد

الفعل لان استناد العدم الى القادر يقتضى حدوثه كفاي الوجود
 فيلزم ان لا يكون عدم المسالم ازليا انتهى ولذا ورد في الحديث
 المرفوع ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن قوله هذا خلف لانه يستلزم
 كون الشيء الواحد وهو الاعدام الازلية ازلية وحادثة معا
 قوله على ما وقع اي كونها مرادة اعنى القول بكونها مما يتعلق
 به الارادة قوله ونص عليه السعد في شرح العقائد حيث عم
 ارادته تعالى بالنسبة الى جميع الممكنات معدومة او موجودة قوله
 ان الارادة تعلقت بعدم ارادتها هذا ما ذكره المحقق السبيا
 لكوني في حواشي الحاشية الخيالية حيث قال وضاية ما يتكلف
 ان يقال ان عدم الاشياء كوجودها مرتبط بارادته الا ان ارتباط
 الوجود بوجودها وارتباط العدم بعدمها ولا معنى بتعلق
 الارادة بالعدم الان تقتضى الارادة العدم باعتبار عدمها انتهى
 وفيه انه لا حاجة الى توجيه ارتباط العدم بالارادة بان معناه ان
 الارادة تقتضى العدم باعتبار عدمها مع انه يؤول الى القول بان
 العدم مستند الى عدم الارادة وليس الكلام فيه وانه لما كان
 كون المعدومات ثابتة في علم الله تعالى مسلما عند الكل فلا بد ان يسلم
 كون العدم مستندا الى الارادة هكذا بعض الفضلاء افاده قوله
 او بقاؤها آه عطف على عدم ارادتها اي او معنى كونها متعلقة
 للارادة ان الارادة تعلقت بها باعتبار البقاء والظاهر في قوله
 حيث لم تعلق آه ان يكون تقييد الدعوى كون المعنى هذا
 لا تعليلا لها بل التعليل قوله اذ تعلقها يعنى ان تعلق الارادة
 بالقائض علة الوجود الذي هو ممكن لا ممتنع ولا واجب وهو
 ظاهر فيكون عدم تعلقها بالقائض عدم العلة اي عدم علة الوجود
 وهو اي عدم العلة علة العدم يعنى ان عدم علة الوجود علة العدم
 في الممكن والا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر لما تقرر ان

(طرفي)

(٢) وانما قيد
 القصد بالكمال اعني
 ما يكون مستلزما
 للمقضي وهو قصد
 لواجب تعالى وتقدس
 احترزا عن القصد
 الناقض اعني قصد
 واحد منافي متقدم
 على الابداد والوجود
 بالزمان ضرورة انه
 يحتاج في حصول
 المق بعدد الى مباشر
 الاسباب واستعمال
 الآلات وبالجملة ان
 القصد اذا كان كافيا
 في حصول المق
 يكون معه بحسب
 الزمان فلا يلزم
 حدوث اثره واذا
 لم يكن كافيا فيقدم
 عليه زمنا ايضا
 فيكون اثره معارفا
 قطعاً ذكره المحقق
 المزبور في الحاشية
 المذكورة ايضا
 منه

طرفي الوجود و لعدم مستويان فيه ثبت ان الارادة متعلقة
 بالعدم حيث لم يتعلق بنقيضه ' قوله واما على قول الامدي آه اي
 اما على قول الجمهور فكما ذكرناه واما على قول الامدي فتلك
 الاعداد مما يتعلق به الارادة مع كونها ازالة ولا يلزم الخلف
 المذكور لانه لا كان القصد اي الكامل من القصد مقدما على
 ما يتعلق به بالذات لا بالزمان كتقدم الابداد على الوجود لم يلزم
 كون اثر الارادة حادثا عنده حتى يلزم الخلف المذكور ' وقول
 الامدي هذا مما اعترضوا به على قولهم في اثبات حدوث العلم ان
 الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار يكون حادثا بالضرورة
 فقالوا ان اثر المختار انما يلزم ان يكون حادثا اذا كان تقدم القصد
 على الوجود بحسب الزمان فيكون مقارنا لعدم الاثر وهو لم لا يجوز
 ان يكون تقدم القصد الكامل على الوجود بحسب الذات (٢)
 كما ان تقدم الابداد عليه كذلك فيجوز مقارنة القصد للوجود بحسب
 الزمان اذ لا منافاة بين التقدم الذاتي والمقارنة الزمانية كما يجوز مقارنة
 الابداد له بحسب الزمان وحينئذ لا يلزم حدوثه لعدم سبق القصد
 عليه بالزمان ولا القصد الى ايجاد الموجود لعدم كونه موجودا
 بوجود قيل هذا الابداد عليه كما لا يلزم شيء من ذلك من تقدم
 الابداد عليه على ما ذكره المحقق السيالكوتي في حاشية الحاشية
 الخبائية ' قوله كما نبه عليه في شرح المقاصد وتبعته في بعض تعليقاتي
 اراد بها تعليقاته الواقعة على الحاشية السيالكوتية لواقعة على الحاشية
 الخبائية حيث قال فيها وقد صرح في شرح المواضع بعدم اجتماع
 القول باستناد القديم الى علمه وبان علة الاحتياج الحوث بل القديم
 لا ينسب الى الفاعل المختار على فرض ان علة الاحتياج الامكان
 ايضا وهو ظاهر وان توقف فيه الامدي وما ايد به السيد ميني على
 بعض الاصول الفلسفية فلا يعتد به ومن ثم خافه كثير من المحققين

(٣) حيث قال فيه
وما نقل عن الواقف
عن الأمدى أنه قال
سبق الإيجاد قصدا
كسبق الإيجاد إيجاباً
في جواز كونها بالذات
دون الزمان وفي جواز
كون أثرهما قديماً
فلا يوجد في كتاب
الابكار إلا ما قال
على سبيل الاعتراض
من أنه لا يمنع أن
يكون وجود العالم
ازلياً مستنداً إلى الواجب
تعالى ويكون
فان معاً في الوجود
لا تقدم إلا بالذات
كما في حركة اليد
والخاتم وهو لا يشعر
بابتدائه على كون
الواجب مختاراً لا
موجباً ولهذا مثل
بحركة اليد والخاتم
واقصر في الجواب
على دفع السند

بان الاختيار الذي ترتب عليه القديم اختيار افظى وإيجاب
معنوى والكلام في الاختيار المعنوى وهو صحة الفعل والترك
وقال في شرح المقاصد ما نصه وهذا أي كون أثر الفاعل
المختار حادثاً لا غير متفق عليه بين الفلاسفة والمتكلمين والنزاع
فيه مكابرة انتهى ثم صرح بانكار ما ذهب إليه البعض إلى الأمدى (٣) وأنه
لا يوجد في ابكار الانكار وان المذكور فيه منع مبني على إيجاب
الفلاسفة فراجعهم ان اردت التفصيل ' وحسبنا الله ونعم الوكيل
قوله فلا تغتر به بارتضاء آه أي لا تكن مغروراً بقول الأمدى بسبب
ارتضاء هؤلاء الأفاضل له فان الله تعالى هو الملهم للصواب فيجوز أن
يلهمناه ولا يلهمهم إياه فيما قرر ظهر عدم كون الجارين بمعنى واحد
يمنع تعمقهما بفعل واحد دون العطف وان قوله له متعلق بارتضاء
واللام للتقوية (والأخيرتين) عطف على اسم ان أي وان
الاعدام الحادثة بعد الوجود والامور الاعتبارية (لا خلاف
في جواز) تعلق القدرة بهما و (صيرورتهما اثر القدرة كالحوادث
الموجودة) أي كصيرورة الحوادث الموجودة اثر القدرة فضلاً
عن جواز تعلق الارادة فان تعلق القدرة بعد تعلق الارادة
(والمدر لهذا معذور) أي مقبول العذر يقال عذره فيما صنع
وعذراً بالضم وعذراً بالضمين وعذري كبشري ومعذرة كمنقبة
ومعذرة ككرمة من الباب الثاني اذ قبل عذره ورفع عنه
اللام كافي القاموس (لعدم اطلاعه) لما ان بعض الجهل عذر
(بشرط ان لا ينزع فيه) اذ انكار الحق مع النزاع داء يسمى بالجهل
المير (٤) يحرف في تدبيره الطيب البصير ويخون المبتلى به الجوارش
والعقائير عاقانا الله الحكيم الخبير ولما كان حاصل الحل الذي
اشار اليه بقوله منشأ عدم الفرق آه معنا لكايمة الكبرى القائلة
بان لا شيء من العدم باثر للقدرة أي لاسم انه لا شيء من العدم باثر

(للقدرة)

قائلا لانم استناد حركة
الخاتم الى حركة
اليديل هما معلولان
لامر خارج هذا

(۴) (قوله) بالجهل
المبیر کنی به عن
الجهل المركب و
الابارة الاهلاك

للقدرة كيف وكل من الاعداد الحادثة والامور الاعتبارية مما لا
خلاف في جواز صيرورته اثر القدرة وان لا يصير الاعداد الازلية
اثر الهيا وكانت تلك الكبرى مدلة كما قررنا بقباس من الشكل
الثاني انتقل الى منع كبرى دليلها المشار اليها بقوله سابقا ولا معنى
لتاثير القدرة آه فقال (وقوله ولا معنى لتاثير القدرة في شئ
الاخر اوجه الى الوجود لا معنى له) اي لانم انه لا معنى لتاثير
القدرة آه وان كل ما هو اثر القدرة مخرج الى الوجود (لان من جملة)
اي كيف ومن جملة (معنى تاثير القدرة في شئ اخر اوجه)
اي اخراج ذلك الشئ (الى نفس الامر) من غير افاضة الوجود
عليه (ومنها) اي ومن جملة معانيه ايضا (اعدامه) اي جعل
ذلك الشئ معدوما (ومنها افاضة الوجود عليه) ولا ينحصر
معناه في الثالث اي افاضة الوجود عليه كما زعمت فبعض
ما هو اثر القدرة ليس بمخرج الى الوجود هذا هو التقرير الوافي
فاغتمه متأملا بالفكر الصافي ولا يصدنك عنه ما اشتهر من ان
المقدمة المدللة لا تتعلق بها المنع لانه مقيد بما اذا لم يمنع بعد
منعها مقدمة من مقدمات دليلها والافلاشك في جوازه بل في
صدوره عن بعض العظماء على ما في الرسالة الولدية الادبية
وشرحها الحجابي موضحا مما ذكرناه في حواشينا عليه (ان قلت
فهلا لزمت الشركة التي بالغت في الفرار عنها) السؤال استفساري
والقاء للتفريع على ما قرره من مذهب الماتريدية وهلا مركبة من
هل الاستقهامية ولا النافية بادغام السلام من الاولى في لام
الثانية ومورد الاستفهام الثاني اعني قوله (وما الفرق) مورد
الاستفهام الاول الا ان فيه بعض تفصيل ليس في الاول اي اذا
قرر مذهب الماتريدية بما قرره فهل لا يلزم فيه تشريك العبد لله
سبحانه في المؤثرية وما وجه الفرق (بين هذا التأثير) الذي اثبتته

في نسبة الثاني اليه من الشركة القبيحة، ثم لما اوهم هذا الكلام كون الثاني ايضا تاما وبلغا في التأثير اضرب عنه فقال (بل لانسبة بينهما) اي بين الافاضة والتفرع اي فلا شركة في نسبة الثاني الى العبد بوجه من الوجوه مادام لم ينسب الاول اليه بل ينسب اليه تعالى شأنه (ومن ثم) اثبات لجميع ما ذكر من المضرب والمضرب عنه بطريق الدليل الاثني اي ومن اجل ان افاضة الوجوداتم وابلغ اه (رتب الحق تبارك وتعالى على الخلق) متعلق برتب (الذي هو عين افاضة الوجود) على الحادث المخلوق وعبرة عنه (استحقاق المعبودية) اي الكون مستحقا للمعبودية وهو بالنصب مفعول به صريح لرتب وقدم الجار والمجرور عليه لكون المجرور اعني افاضة الوجود المعبر عنها بالخلق بمايهم في المقام كما لا يخفى على العارف باطراف الكلام (في آيات) متعلق برتب ايضا (شتى) اي متفرقة منها قوله تعالى ذلكم الله ربكم خالق كل شيء فاعبدوه ونظائره (واما الثاني) اي وجود الفرق بينهما من جهة النقل والسمع (فلان الله تبارك وتعالى اطلق) في كلامه القديم (مرارا) اي اطلاقات متعددة (على ذاته المقدسة) تأنيث المقدسة لرعاية التأنيث اللفظي في الذات فيجوز فيه التذكير ايضا بل هو اولى كما لا يخفى (انه خالق كل شيء) كما في الآية المذكورة آنفا ونظائرها (والخلق بمعنى اليجاد) اي الخلق الذي اسند اليه تعالى بمعنى اليجاد اما بمعنى ايجاد امر مراعى فيه التقدير حسب ارادته كخلق الانسان من مواد مخصوصة وصور واشكال معينة وهذا اذا اعتبر فيه وجه الاشتقاق واما بمعنى مجرد اليجاد وهذا اذا لم ينظر فيه الى وجه الاشتقاق وذلك لان الخلق في اللغة التقدير بمعنى المساوات بين الشئين يقال خلقت النعل اذا قدرته واما الخلق الذي يسند الى غيره تعالى فهو بمعنى

آخر غير اليجاد كما انه جعل لعيسى عليه السلام في قوله تعالى
واذخلق من الطين كهيئة الطير الآية بمعنى ما يكون بالاستحالة
واطلاق على الكفار في قوله تعالى وتخلقون افكا بمعنى الكذب
والافتراء اي تكذبون كذبا وتفصيل هذه الجزئيات يطلب من الكليات
(والشيء في اصطلاح اهل السنة بمعنى الموجود) فلا يطلق
الاعلى الماهية الموجودة وهو في الاصل مصدر شاء اطلق تارة
بمعنى الشائى اسم فاعل وحينئذ يتناول الباري تعالى كقوله تعالى
اي شيء اكبر شهادة قل الله وبمعنى اسم مفعول تارة اي مشيء وجوده
ولاشك ان ما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة انما امره
اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وعلى المعنى الثانى قوله تعالى
ان الله على كل شيء قدير، والله خالق كل شيء كما ذكره الفاضل
الكنبوى وبهذا يندفع ما اورد على الاستدلال بالآية الثانية
على انه لا خالق سواه تعالى من ان الواجب تعالى مستثنى من الشيء
عقلا فيكون الشيء عاما مخصوصا منه البعض فلا يكون قطعيا
في الباقي ولا يحتاج الى الجواب بان التخصيص بالعقل لا يضر
بقطعية العام في الباقي كما تقرر في علم الاصول و اشار بقوله اهل
السنة الى اختلاف مذهب اهل الاهواء في انه المعلوم او الحادث
او الجسم او حقيقة في القديم ومجاور في الحادث او حقيقة في الموجود
ومجاز في المعدوم فليطلب التفصيل من المطولات (والامر الاعتبارى
والحال ليسا بموجودين) في الخارج اعلم ان المقدمة السابقة اعنى
قوله والشيء بمعنى الموجود اذا انعكست تنجى مع المقدمة القائلة بان
الارادة الجزئية موجودة ان الارادة الجزئية شيء هكذا الارادة
الجزئية موجودة والموجود شيء فالارادة الجزئية شيء وهذه النتيجة
مع المقدمة المنفهمة من اطلاق تعالى على ذاته المقدس انه خالق كل
شيء مرارا اي وكل شيء مخلوق له تعالى تنجى ان الارادة الجزئية

(مخلوقة)

مخلوقة له تعالى فيظهر منه ان جعل الوجود اثر قدرة العبد يصادم
النصوص و يضادها ولذا فرع فقال (فجعل الوجود اثر قدرة
العبد يصادم النصوص) وان هذه المقدمة اعنى قوله والامر
الاعتبارى والحال ليسا موجودين تنتج مع المقدمة القائلة بان الارادة
الجزئية امر اعتبارى او حال ان الارادة الجزئية ليست بموجودة
وهو ظاهر مما قرر وهذه النتيجة مع المقدمة الاولى تنتج ان الارادة
الجزئية ليست بشئ هكذا الارادة الجزئية ليست بموجودة والشئ
موجود ينتج ان الارادة الجزئية ليست بشئ وهذه النتيجة اذا
جعلت كبرى للمقدمة المنفهمة من الاطلاق المذكور وقيل كل شئ
مخلوق له تعالى ولا شئ من الارادة الجزئية بشئ ينتج من الضرب
الثانى من الشكل الرابع ان لا شئ من المخلوق له تعالى بالارادة
الجزئية وهى سالبة كلية تنعكس سالبة كلية هى قولنا لا شئ من
الارادة الجزئية بمخلوق له تعالى ويظهر منه ان جعل اثر قدرة لعبد
الامر الاعتبارى او الحال لا يصادم النصوص بل يوافقها ولذا قال
في حيز التفريع المذكور بطريق النشر على غير ترتيب اللف المزبور
(بخلاف الامر الاعتبارى والحال) هكذا يجب ان يقرر هذا المقال
(٤) وانما يعرف قدر ابي الكمال ابو الكمال (٣) ويظهر بهذا
التقرير ايضا ان تقديم المقدمة الاولى على الثانية مع كون المقصود
مقتضيا العكس ليس من التحصيل بخال (و به ندفع) اى بما ذكر
فى الفرق بين التأثيرين عقلا ونقلا ندفع (استعظام بعضهم) اى
اعتقاد بعضهم عظيما فى الفساد (ايضا) اى كما ندفع به لزوم الشركة
على ما تحققته (مطلق تأثير القدرة) اى سواء كان فى الامر الموجود
او الامر الاعتبارى (لانه) تعليل لاندفاع ذلك الاستعظام بما ذكر
من الفرق اى لان ذلك الاستعظام (ناش عن عدم الفرق بين)
التأثير فى الامر الموجود الذى هو عبارة عن (الایجادو) بين

(٣) قوله وانما
يدرف قدر ابي
الكمال ابو الكمال
فيد لطفه لان فيه
اشارة الى كون
كنية لشارح ابا
الكمال لما ان له ابنا
سمى بكمال الدين
جمله الله تعالى
واحاط من اعلام
علماء الدين بجاه
النبي الامين
منه

(٤) (قبل قوله هكذا)
يجب ان يقرر هذا
المقال الخ من باب
التفاخر ولا يليق
بالعلماء الصادقين
الكاملين (قلت
هذا من قبل الخرص
وسوء الظن، والا
فلعل هذا الكلام
محامل صحيحة يجب
ان يحمل عليها بلا
ضمن، مثل قصد تقوى
الرغبة في الاستماع
اليه، والوثوق عليه
ومثل التحديث
بالنعمة لى غير ذلك
من الاغراض الشر
عية، على ما صرح
بالاول كبراء اهل
التفسير هند قوله
تعالى حكاية عن
يوسف عليه السلام
(لا يا نبيكها طعمام
ترزقانه الانبا تكما
تسأويله قبل ان

(النأثير في الامر الاعتباري) الذي هو بمراحل عنه (واما عند
الاشعري) عطف على ما يفهم مما سبق اي اما عند الماتريدية فالكسب
عبارة عن العزم المصمم آه واما عند الاشعري (فالكسب عبارة
عن) مجرد (ممارسة فطرة العبد و ارادته) اي مع ارادته (بالمقدور)
الذي يتعلق به القدرة كما يصرح به في آخر الرسالة (٥) فقيه
اشارة الى ان تأثير القدرة (٦) عند الاشاعرة انما هو بانضمام
تعلق الارادة اليها ولذا نفوا صفة التكوين بخلاف الماتريدية
كانقرر في محله فلا يرد ان في كلامه قدس سره ايها نسبة التأثير
الى الارادة ايضا مع ان المشهور عند الاشاعرة نسبة التأثير الى
القدرة وعند الماتريدية الى صفة التكوين لا الى الارادة ولا يحتاج
الى ان يقال انه قد يجعل بسبب التأثير مؤثرا مجازا ولا الى جعل
العطف قبل الربط ولا يلزم من كون مجموع القدرة والارادة
مؤثرا كون الارادة مؤثرة ايضا ولا الى جعل التأثير اعم من التأثير
بالذات او بالواسطة والارادة مؤثرة في تأثير القدرة المؤثرة في المقدور
ولا الى ان يقال التأثير المختص بالقدرة هو بمعنى الایجاد والمراد
ههنا تأثير العلة النامة التي هي مجموع القدرة والارادة وهو
بمعنى الایجاب هذا (بشرط عدم تأثيرهما بالایجاد) اي بشرط
ان لا يكون هناك منهما تأثير ومدخل في وجود الفعل سوى كونه
محلا له (كما في المواقف وغيره) قال المولى يوسف العتاق في حاشية
شرح الهداية لليدي ان هذا على تقرير السيد السند قدس سره
واما على تقرير السعد العلامة فللمعبد مدخل ما في وجود الفعل
مع نفي التأثير عنه هذا، واعترض الفاضل العرياني في شرح
النونية الحضرية على التقرير الاول بان هذا مخالف لما قالوا ان
الاشعري قائل في عامة كتبه معنى الكسب ان يكون الفعل بقدرة
محدثة فن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ومن

(وقع)

بأتيكما ذلكما
علمي ربي (الآية
قال صاحب الكشاف
وفيه ان العالم اذا
جهلت منزلته في
العلم فوصف نفسه
بما هو بصدد هو
غرضه ان يقتبس
منه وينتفع به في
الدين لم يكن من
باب التريكة انتهى
وقال البيضاوي
رحمه الله ولذلك
جوز الخامل ان يصف
نفسه حتى يعرف
فيقتبس منه انتهى
وصرح بالثاني غير
واحد من اكابر
الصوفية قال قطب
الدين الشعراني
قدس سره السجاني
في اواخر كتاب
لطائف المسنن و
الاخلاق في بيان
وجوب التحديث

وقع منه بقدره محدثة فهو مكتسب انتهى فان هذا الكلام من الشيخ
الاشعري صريح في وقوع الفعل بقدره محدثة والوقوع فرع التأثير
غاية الامر انه لم يطلق على العبد انه خالق ادبا على ما في قصد السبيل
يقول العبد الضعيف امد الله بلطفه للطيف ان ما يقتضيه التقرير
الاول ان لا يكون للعبد مدخل في وجود الفعل عند الاشعري
وهو لا ينافي مدخلية قدرته وارادته المخلوقتين له تعالى باعتبار
السببية العادية في تأثير القدرة القديمة عنده كما يفهم مما نقل عنه
في حاشية الشرح على ما صرح بهذا المحقق الكلبوي في حاشية الشرح
الجلالي فالاعتراض نشأ من خفاء الفرق بين المدخلين فتنبه (وتلك
المقارنة شرط عادي لخلق الله تعالى ذلك المقدور) يعني ان عادة
الله تعالى جرت على انه لو لم يتعلق قدرة العبد وارادته بالفعل
لم يتعلق قدرته تعالى وارادته بخلق ذلك الفعل في العبد (وصرف
القدرة) اي جعلها متعلقة بالفعل (تابع لصرف الارادة) يعني انه
يتفرع على تعلق الارادة بالفعل لا معنى ان الارادة مؤثرة
في صرف القدرة اذ لا يؤثر الا الله تعالى ولان الارادة شأنها
الترجيح بل بمعنى ان تعلق الارادة يصير سببا عانيا لان يخلق
الله تعالى في العبد قدرة متعلقة بالفعل بحيث لو كانت مستقلة
في التأثير لا وجد الفعل وهذه المقدمة تنبيه على المغيرة بين الصرفين
المفهومين من قوله مقارنة قدرة العبد وارادته بالمقدور وبيان
لترتيب الواقع بينهما بالنقدم والتأخر (وهو) اي صرف
الارادة وجعلها متعلقة بالفعل (عبارة عن ترجيح جانب الفعل
او الترك وهو لذات الارادة) اي وذلك الترجيح من مقتضيات
ذات الارادة فلا يرد عليه ان ذلك الترجيح المتفرع عليه تعلق
القدرة وصرف الدواعي اما ان يكون مخلوقا لله تعالى فالجواب

بنعمة الله على الاطلاق
ومن المشهور ان
سيدى الشيخ عبد
القادر الجيلاني رضى
الله عنه كان يقول
قدمى هذا على عنق
كل من الى الله عز وجل
من باب التحدث
بالنعمة ثم انه لما
حضرته الوفاة
قال ليت احدى لم تلدنى
وكان تحت رأسه مخدة
فقال انزلوا احدى
عن هذه المخدة
وضعوها على التراب
لعل الله تعالى يرى
ذلى فيرجى ثم قال
هذا هو الحق الذى
كناعنه في حجاب
وقد بلغنا عن الامام
الاعظم محمد بن
ادريس الشافعى
رضى الله عنه انه
ينشد حال صحته
ويقول ' ولولا

او فعل العبد فيكون العبد خالقا لافعاله (٧) وتوضيح ما ذكره
على ما في حاشية المقدمات الاربع من التلويح للمحقق السيابى لكونه
ان الارادة لا تعلل بانها لم تعلقت باحد الطرفين دون الآخر وفي
بعض الاوقات دون آخر لانها مرجحة لذاتها بمعنى انها ترجح
كل واحد من الضدين على سبيل البدل بلا داع ومرجح و لا لم يبق
فرق بين الايجاب والاختيار ثم لا يخفى عليك ان الظاهر من تقريره
قدس سره ان ذلك الترجيح الذى تفرع عليه تعلق القدرة
وصرف الدواعى امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج وكذا
صرف القدرة المتفرع عليه ايضا فيتجه عليه انه قدس سره
انما هو فى صدد تحقيق مذهب الاشعرى وكما ان الارادة الكلية
مخلوقة له تعالى كذلك الارادة الجزئية اعنى صرف الارادة الى جانب
معين من الفعل او الترك مخلوقة له تعالى عند قائلها وان كانت سببا طاريا
لتأثير القدرة القديمة ولخلق الله تعالى القدرة المتعلقة بالفعل فى العبد
الا انه قد صرح غير واحد من المحققين بانها من الموجودات الخارجية
المخلوقة له تعالى عند الاشعرى وقد اشتهر منه ان العباد مختارون فى
افعالهم مضطرون فى اختيارهم ولا يكونون مضطرين فى الاختيار
الا اذا كان الاختيار الجزئى كالكلى مخلوقا له تعالى كما قدمناه ايضا
فالحق ان التقرير المذكور لا ينطبق الا على مذهب القاضى والاستاد
وهو الذى اشتهر عن المساريدية لان تلك الارادة الجزئية ليست من
الموجودات الخارجية عندهم على ما عرفت وهى سبب عادى لتأثير
قدرة الله تعالى واما ما اشتهر من الاستاد ان قدرة العبد جزء المؤثر فى
على كون قدرة العبد وارادته الجزئية من جملة العلة التامة فتكون
جزء المؤثر وان كانت فى الحقيقة سببا طاريا لتأثير القدرة القديمة ذكره
المولى الكانقرى فى حاشية شرح العقائد النسفية على انه اذا كان
ترجح جانب واحد من لوازم الارادة المخلوقة فالجبر لازم لا محالة

(الان)

الشعر بالعلماء يزرى
 لكننت اليوم اشعر
 من لبيد واشجع في
 الوغى من كل ليث
 وآل مهلب وابي يزيد
 ولولا خشية الرحمن
 ربى حسبت الناس
 كلهم عبيد يعنى
 بالناس ابناء الدنيا
 بقرينة قول بعض
 العارفين لبعض
 الملوك انت عبيد
 عبيد فقال ولم ذلك
 فقال لانك عبيد
 للدنيا والدنيا خادمة
 لى انتهى فهذا تأويل
 قول الامام رضى الله
 عنه ثم لما دنت وفاته
 دخل عليه الربيع
 رحمه الله فقال له
 كيف حالك يا ابا
 عبد الله فقال ما حال
 من اصبح من الدنيا
 راحلا ولا هلهما
 مفارقا ولكاش

الا ان يسمى مجرد مسبوقية الفعل بالارادة الجزئية كسبا عند الاشعرى
 كما اشار اليه المحقق الدواني في شرح العقائد العنصرية ولا يخفى انه
 جبر محض كائن عليه الفاضل الكنبوى في تعليقاته على الحواشى
 الهندية على الخيالى (كما يفصح عنه) اى عن كون الترجيح المذكور
 لذات الارادة (قولهم) اى قول القوم (فى تعريفها) اى الارادة
 (انها صفة) حقيقية (من شأنها ترجيح احد المتساويين) وبه
 يمتاز الارادة عن القدرة فان القدرة لا تقتضى ترجيح واحد
 من ط فى الفعل والترك بل هى معرفة بانها صفة مؤثرة على وفق
 الارادة اى من شأنها التأثير على وفقها وهى اى القدرة تمتاز عن العلم
 بهذا اذ ليس العلم من شأنه التأثير المذكور (وههنا) اى فى مذهب
 الاشعرى على التقرير المذكور ثلث اشكالات احدها ان مقتضى الذات
 لا ينفك عنها) منشأه قوله وهو لذات الارادة آه يعنى ان الصرف
 والترجيح الذى هو عبارة عن تعلق الارادة من مقتضيات ذات
 الارادة على ما قررت وما هو مقتضى الذات لا ينفك عنها (فكون
 تعلق الارادة) الذى هو الصرف والترجيح (مقتضاها) اى
 مقتضى ذات الارادة (يقتضى) ويوجب ان يكون (تعلقها) اى تعلق
 الارادة (باحد الطرفين) اى طرفى الفعل والترك (حتمًا) وواجبا
 (ولولم يكلف العبد) بذلك الطرف (مما فائدة التكليف) بذلك
 الطرف حينئذ اذ لا فائدة فى التكليف بالامر الاضطرارى
 (والاشكال الثانى) منشأه قوله وصرف القدرة تابع لصرف
 الارادة مع قوله وهو لذات الارادة وقوله مدار فى قوله
 (مدار كسب الاشعرى على ما قررت) مبتدأ خبره قوله (على تعلق
 الارادة) وقوله (الذى هو امر لازم) لذات (الارادة) صفة
 للتعلق يعنى ان مدار الكسب عند الاشعرى على ما قررت
 من ان صرف القدرة تابع لصرف لارادة على ذلك الصرف الذى

الموت ذائقا، ولسوء
 عمله ملاقيا، انتهى
 وقد منافي هذه المن
 مرارا انه ينبغي ان
 يكون للمؤمن دائما
 عيان عين ينظر بها
 الى استحقاقه للعقوبة
 من الله على ما ارتكب
 من المعاصي وعلى
 ما قصر في الطاعات
 وعين ينظر بها الى
 ما اعطاه الله وتفضل
 عليه من مسمى الطاعة
 والاخلاق الحسنة
 وانشرح صدره
 لذلك ليشكر ربه
 على ما اعطاه
 ويستغفر مما جناه
 الى هنا كلام الامام
 الشعراني في كتابه
 المذكور
 (لإشارح)

هو عبارة عن التعلق واذا كان هذا الصنف والتعلق امر الازما
 لذات الارادة المخلوقة له تعالى بلا اختيار من العبد عند الكل
 (فامعنى اختيار العبد عنده) اى لا يبقى معنى يحصل ليكون العبد
 مختارا عند الاشعري اذ لا دخل لاختياره في صرف القدرة اصلا حينئذ
 وهو ظاهر مع ان الاشعري قائل باختيار العبد، فان قيل من اين
 علم كون مدار الكسب عند الاشعري على تعلق الارادة مع
 ان المذكور آنفا كون الكسب عند، عبارة عن مقارنة قدرة آه
 ، قلت لما كان مقارنة قدرته وارادته بالمقدور عبارة عن صرف فهمها
 نحوه وتعلقهما به كما نبهت عليه وكان صرف القدرة تابعا لصرف
 الارادة كما ذكر فقد علم ان مدار الكسب عنده على تعلق الارادة
 بلا خفاء (والاشكال الثالث) منشاء قوله فالكسب عبارة
 عن مقارنة قدرة آه وذلك لان \equiv كون الفعل طاعة او معصية
 اثر للارادة الجزئية الصادرة عن العبد التي هي الكسب عند الماتريدية
 على ما سبق تفصيله فاذا كان الكسب عبارة عن مجرد تلك المقارنة
 بغير اثبات ارادة جزئية هناك تصدر عن العبد باختياره وتعلق
 بوصف الفعل يتجه عليه (انه لا يظهر على ما ذكرت معنى كون
 الفعل) اى فعل العبد (طاعة او معصية) اى اتصافه باحدهما
 وذلك (لان مداره) اى مدار كونه طاعة او معصية واتصافه
 باحدهما (كان على ان يحدث العبد بقدرته) واختياره (عزما
 مصمما) وهو الارادة الجزئية (به) اى بسبب ذلك العزم
 المصمم (بصير الفعل طاعة او معصية كما مر في) تقرير (مذهب
 الماتريدية) بما لا مزيد عليه فاذا لم يكن بقدرة العبد تأثير
 عند الاشعري اصلا) لا في الفعل ولا وفي وصفه ولا في ذلك العزم
 المصمم لما عرفت انهما ايضا من الموحودات الخارجية المخلوقة له
 تعالى عند الاشعري (لم يصير الفعل طاعة او معصية) اى لا يكون

(متصفا)

متصفا باحدهما قطعاً هذا ، ولا يخفى عليك مما ذكرنا
 من منشأ كل من هذه الاشكالات انه قدس سره نظر
 في ترتيبها الى الناشئ والمنشأ فراعى القضية المشهورة
 القائلة بان الفصل الواحد خير من الفصلين فلا تغفل (والجواب)
 عن هذه الاشكالات (ان الارادة تابعة للعلم) اشارة الى الجواب
 عن الاشكال الاول وتوضيحه ان فائدة التكليف حينئذ انه قد يصير
 التكليف داعياً لتعلق ارادة المكلف ببناء على ان الارادة تابعة للعلم
 (فكذا مقتضاها) اي مقتضى ذات الارادة اعني التعلق (فاذا علم
 العبد) المكلف (تكاليفه) اي كونه مكلفاً (بالطاعة والاجتناب
 عن المعصية و) علم (ان الله تعالى وعده على ذلك) المذكور من الطاعة
 والاجتناب عن المعصية ان يرزقه (النظر الى وجهه) اي ذاته
 وجماله (الكرم) ويرزقه (الفوز) اي النيل والظفر (بالنعيم)
 الابدي (المفهم بصير هذا العلم) اي علمه بما ذكر (داعياً الى
 الطاعة) والاجتناب عن المعصية قال المحقق السيالكوتى والحاصل
 ان الله تعالى خلق في العبد علماً اجالياً بالافعال الاختيارية قبل
 صدورها وعلماً بحسنها وقبحها وترتب الثواب والعقاب عليها
 مأخوذاً من لسان الشارع وخلق فيه ارادة نابعة لذلك العلم مرجحة
 لبعضها وقدرة متعلقة بالفعل تابعة لتلك الارادة بحيث لو كانت
 مستقلة في اليجاد لا وجودها فاعلم بالحسن والقبح الداعي الى تعلق
 الارادة ان تعلق ارادته بالقبح يستحق لزم باعتبار المحلية والعقاب
 بطريق جرى العادة وان تعلق بالحسن يستحق المدح والثواب
 كذلك وان لو فعل قبيحاً لم يعلم قبحه لا يستحق الذم والعقاب ولو
 تعلق ارادته بقبح وعزم عليه مع العلم بقبحه يستحق المؤاخذه وان
 لم يخلق بعده هذا (كما ان وساوس الشيطان اللعين بمعونة النفس
 الامارة) تشبيه لكون التكليف داعياً للعبد الى الطاعة والخير بكون

(٥) تفريع على
 تفسير قوله وارادته
 بمعنى ارادته بجعل
 الواو للمصاحبة
 كم

(٦) قوله الى ان
 تأثير القدرة آه اي
 القدرة القديمة وذلك
 لان كون الكسب
 عبارة عندهم عن
 المقارنة المذكورة
 موذن بكون الخلق
 عبارة عن تعلق قدرة
 الله تعالى وارادته
 بالمقدرو على وجه
 التأثير كما لا يخفى

منه

(٧) قوله وتوضيح
 آه وبهذا يندفع
 البحث الذي اورد
 الفاضل الجلبى في
 حاشية التلويح من ان
 ترجيح احد الضدين
 اذا كانت صفة ذاتية
 كان لازما لهما فيلزم
 الايجاب وان ثبت
 لكل ضدارادة فان
 لزم احدي الارادتين
 لذات المريد لم يمكن
 الارادة الاخرى
 لتنافيها والالزام تجدد
 الارادتين في ذاته
 تعالى وذلك لانه
 انما يلزم الايجاب
 ان لو كان ترجحه
 احد الضدين
 بخصوصه لازمالها
 على انه لاتنا في بين
 الارادتين المتعلقتين
 بالضدين كما بينه
 العلامة التفتازاني
 في بحث برهان التمانع
 من شرح العقائد
 على ما ذكره ذلك
 المحقق ايضا
 منه

وساوس الشيطان داعية له الى المعصية والشر في الدعوة الى شئ
 حتى يظهر كون التكليف داعيا فيتضح فائدة التكليف لما ان الاشياء
 تنكشف باضدادها وقوله بمعونة ظرف مستقر في محل نصب على
 انه حال من الشيطان اي حال كونه ملابسا بمعونة آه فالكلام من
 قبيل قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فتبصر (مع شهوة
 الاستراحة) الظاهر ان هذا الظرف ايضا مستقر منصوب على انه
 حال من النفس الامارة بناء على انه في محل الرفع بالفاعلية لمعونة
 اي حال كون النفس الامارة بالسوء مقارنة باشتهاء الاستراحة بترك
 مشقة الطاعة للأمور بها (و) اشتها (التفكه بالذائد) الدنيوية
 (الفانية) المهية عنها ففائدة التقييد بهذه الحال الاشارة الى وجه
 اعانة النفس الامارة للشيطان في وساوسه نعوذ به تعالى وقوله مع
 شهوة الاستراحة اشارة الى ترك الطاعة وقوله والتفكه آه اشارة
 الى ارتكاب المعصية كما لا يخفى والتخير بان الانسب لسياق الكلام
 ان يكون قوله الفانية صفة للشهوة لا للذائد وان لا يأتى عنه المعنى
 فتنبه وانصف (وتقديمها) عطف على شهوة والمصدر مضاف الى
 مفعوله وفاعله المحذوف النفس الامارة اي وتقديم تلك النفس الشهوة
 المذكورة (على الدولة) الاخروية (الباقية تصير) اي تلك الوسائل
 فالجملة خبران في قوله كما ان وساوس آه (داعية له) اي للعبد (الى)
 ترك الطاعة واقتراف (المعصية) وقوله (فينشعب تعلق الارادة
 اشارة الى الجواب عن الاشكال الثالث اي فيتفرق تعلق ارادة العبد
 (باحد الطرفين) اي طرفي الخير والشر (لأنجذابها الى الخير) اي
 لما ان ارادته تنجذب الى الخير والطاعة (لاجل ادعى الاول)
 الذي هو التكليف (و) تنجذب (الى الشر) والمعصية (لاجل
 الداعي الثاني) الذي هو وساوس الشيطان بمعونة النفس الامارة
 بالسوء وباعتبار ذلك التعلق اعني تعلق الارادة المترتب على الدواعي

(يصير)

يصير الفعل طاعة وعلامة للشواب او معصية وعلامة للعقاب كما
صرح به المحقق السبكي الكوفي فدار كون الفعل طاعة او معصية عند
الاشعري ذلك التعلق المترتب فيظهر معنى كون الفعل طاعة او معصية
من غير رية وقوله (وكون العبد مجبورا في الارادة) اشارة الى
الجواب عن الاشكال الثالث وكون بالنصب عطف على اسم ان في
قوله والجواب ان الارادة آه كما ان قوله (لا يستلزم الجبر) في محل
الرفع على انه عطف على خبرها من قبيل عطف الشئين بحرف واحد
على معمولي عامل واحد اي لا يستلزم كونه مجبورا (في الانفعال
الصادرة) عنه (بها) اي بسبب تلك الارادة التي كان مجبورا
فيها ، وتوضيحه ان اللازم مما قرر كون العبد مجبورا في الارادة والا
ختيار لا كونه مجبورا في الافعال الصادرة بتوسط الارادة والاختيار
اذ لا يلزم من المجبورية في الاولى المجبورية في الثانية وهو مقصود
الاشعري رحمه الله لان العباد مختارون في افعالهم مضطرون في اختيار
راتهم عنده كما مر غير مرة وهو الجبر المتوسط لا الجبر المحض الذي
يدعيه الجبرية لظهور الفرق بين فعل العبد وحركة الجماد
الذي لا مدخل لاختياره فيها اصلا على هذا (كما) ان
المجبورية في الارادة لا تستلزم المجبورية (في افعال الباري)
اي الخالق (تبارك وتعالى) وذلك (فان ارادته تعالى صادرة عنه
بطريق الايجاب) ولازم حدوثها لما تقرر ان الصادر عن الشئ
بالقصد والاختيار يكون حادثا البتة فيلزم كونه محلا للحوادث
وهو باطل على ما حقق في علم الكلام (مع انه) تبارك وتعالى
(فاعل مختار) بمعنى من يصح منه الفعل والترك (في فعالة وفاقا)
اي اتفق عليه المتكلمون اتفاقا (٨) والافضدور افعاله تعالى عنه عند
الفلاسفة بالايجاب لا بالاختيار بالمعنى المذكور (كما صرح به غير
واحد من) العلماء (المحققين) وانت خير بانه كما ان الاليق بالاكتساب

(٨) (قوله) اي
اتفق عليه اه فيه
اشارة الى ان قوله
وفاقا هناليس كقوله
وفاقا في صدر الرسا
له فتذكر متبصرا
منه

الذي هو مدار الثواب والعقاب مذهب اليه الما تريدية من كون
العبد سببا لخلق الله تعالى الفعل بصرف ارادته اليه مع الاقتدار
والاستطاعة عليه على ما هو معنى الاكتساب عند القاضى
والماتريدية كذلك الالىق بالاختيار مذهبوا اليه ايضا لان لهم ان
يقولوا ان صدور ارادة العبد واختياره الكلى من الله تعالى
لا يستلزم كون العبد مجبورا في افعاله لان له ان يصرف تلك
الارادة لكل من الطرفين وذلك الصنف امر اعتبارى غير مخلوق
لله تعالى فلا يلزم الجبر فيه اصلا ولا ينفي كونه فاعلا مختارا كما
ان صدور ارادته تعالى عن ذاته بطريق الايجاب لا ينفي كونه
فاعلا مختارا اتفاقا بناء على ان له تعالى ان يصرف ارادته القديمة
الواجبة لكل من الطرفين وذلك الصنف ليس بالايجاب وان كان
صدور الارادة القديمة بالايجاب اذ لا فرق بين الارادتين الكليتين
في كون كل منهما لا يكون باختيار صاحبه وبين الارادتين الجزئيتين
في كون كل منهما باختيار صاحبه ولنعم ما قال استاذ المتأخرين
المولى صدر الشريعة في التوضيح من ان حقيقة الحق في مسائل
الجبر والقدر التي زلت في بواديها اهدام الراسخين، وضلت في مبادئها
افهام المتفكرين، وغرقت في بحارها عقول المتبحرين، اعنى الحاق بين
الافراط والتفريط سر من اسرار الله تعالى لا يطلع عليها الا خواص
عباده هذا (على ان بداهة الفرق بين الحركتين محققة للاختيار)
جواب ثان عن الاشكال الثاني بطريق العلاوة والظرف مستقر
خبر مبتدأ محذوف والتقدير ما سبق كلام ظاهري والتحقيق على
ان آه كما ذكره ابن هشام في معنى اللبيب في اعراب على للعلاوة وهى
في الاصل ما يضم الى الجانب من شق الوقر ليعتدلا وانما كان ما سبق
كلاما ظاهريا لما قيل عليه من ان كلامنا اطلاق الاشعري المختار
على العبد المجبور في الاختيارين الكلى والجزئى وتسمية مذهب

(الجبر)

الجبر المتوسط حيثئذ مبني على ظاهر الحال لوجود اختياره في
 الظاهر وتمايز مذهبه عن مذهب الجبرية لانكارهم اختيار العبد
 ولو مجبوراً والافهم وجبر محض اذ لا مدخل للعبد عنده في ذلك
 الاختيار وفي افعاله سوى المحلية فتبصر، وتوضيحه انه لما ثبت
 بالبرهان ان الخالق هو المستعان وثبت ايضاً بالضرورة
 والبداهة الفرق بين حركة البطش وحركة الارتعاش وان للعبد
 اختبار او مدخلا ما في الاولى دون الثانية ثبت ان له اختياراً (او)
 اما (جهل السائل) المستشكل (بكيفيته) اي بكيفية ذلك
 الاختيار فما (لا يضر) بالاختيار ولا يفيده وهذا كما قال العلامة
 التفتازاني في شرح العقائد المقدور الواحد داخل تحت قدرتين
 لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الابدان ومقدور
 العبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وان لم
 نقدر على ازيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقق
 كون فعل العبد بخلق الله تعالى واجباده مع ما فيه للعبد من القدرة
 والاختيار هذا (ثم القدرة كما انها غير مؤثرة بالفعل) شروع الى
 بحث اخر من مباحث تحقيق مذهب الاشعرى متراخ
 عن تقرير مذهبه على الوجه المذكور، ودفع ما برد عليه على
 المنوال المزبور، وهوانه بعد كون القدرة الحادثة غير مؤثرة بالفعل
 في وجود فعل العبد عند الاشعرى كما فهم من التقرير المذكور هل
 هي مؤثرة بالقوة فيه او غير مؤثرة بالقوة ايضاً فيه عنده يعني ان
 قدرة العبد الحادثة كما انها غير مؤثرة بالفعل في وجود فعله كذلك
 هي (غير مؤثرة بالقوة) فيه (ايضاً على ما هو المشهور من مذهب
 الاشعرى) وان كانت مؤثرة بالقوة فيه على ما هو التحقيق من مذهبه
 كما سيجي نقلاً عن شرح المواقف، وانت خير بانه ينجم على ما هو
 المشهور ان التأثير متبر في القدرة فانهم عرفوها بصفة تؤثر على

وفق الارادة فكيف يصح القول بوجود القدرة ونفى تأثيرها
اصلا فيجاب بما قد بسا عن رسالة المولى الدواني من ان الاشعري
يقسم القدرة الى المؤثرة والكاسبة وما ذكرتم تعريف القسم الاول
لامطلق القدرة بخلاف ماهو التحقيق ، كما سيتضح بعناية ولى
التوفيق (لكن تعلقها) دفع للنوهم المتولد من نفى كونها
مؤثرة بالقوة ايضا على المشهور من عدم مدخليتها في وجود الفعل
اصلا ولو بالشرطية العادية ايضا (الناشئ عن تعلق الارادة الناشئ)
ذلك التعلق (عن ذات الارادة) لما عرفت من ان صرف القدرة تابع
لصرف الارادة ، ان صرف الارادة لذات الارادة (شرط عادى) لا عقلى
(لتأثير قدرة البارى تعالى) القديمة في فعل العبد اذا كان
الامر كذلك (فالفعل) اى فعل العبد (صادر عنه تبارك وتعالى)
بتأثير (قدرته) فحسب الا ان صدوره عنه تعالى (بسبب) تعلق
(قدرة العبد) الناشئ من تعلق ارادته بذلك الفعل ، وانت خبير بان
الاصوب ان يقول بشرط تعلق قدرة العبد كما يشعر به قوله
(ولولا تعلق قدرة العبد لما خلته) لانه تصوير لمعنى الشرط
وهو ظاهر * يقول العبد الضعيف ، امد الله بلطفه اللطيف ، قد نهت
غير مرة ان الملائم لمذهب الماتريدية التعبير بالسببية العادية والملائم
لمذهب الاشاعرة التعبير بالشرط العادى وهو ظاهر لمن احاطه
بما قرر في تحقيق المذهبين ولم ار من فرق بين التعبيرين في تقرير
المذهبين فضلا عن التنبيه عليه نعم ان تعبير المؤلف قدس سره
في تقرير المذهبين قلما يخالف لهذه الدقيقة ، والله اعلم بالحقيقة
(كما ن انؤثر بالا حراق) في الحطب الغير الملتص بالملق في النار
مثلا انما (هو الله تعالى وفاقا) بينهم (و) لكن مس النار لذلك
الحطب المحرق شرط عادى لتأثير قدرته تعالى فيه بحيث (لولا مس
النار) لذلك الحطب (المحرق) مثلا (لما احرقه) الله تعالى

(ويزيد)

(ويزيد العبد) عطف على ما يفهم من قوله كما ان المؤثر آه اى العبد يشبه بالنار فى ان المؤثر فى فعله هو الله بسبب تعلق قدرته بالفعل كما ان المؤثر فى احراق النار هو الله بسبب مسها للمحرق ويزيد العبد (عنده) اى عند الاشعرى واما عند الجبرية فلا يزيد العبد بالنسبة الى فعله على النار بالنسبة الى الاحراق بشئ اصلا لما عرفت انهم ينفون عن العبد القدرة والارادة ولا يفرقون بين حركتى البطش والارتعاش اصلا (بالنسبة) ظرف مستقر فى محل النصب على انه حال من العبد اى حال كون العبد ملابسا بنسبته (الى الفعل) اى الى فعله (على النار) متعلق بيزيد وقوله (بالنسبة) ايضا ظرف مستقر حال من النار اى حال كون النار ملتبسة بنسبتها (الى الاحراق) اى احراقها (بكونه) متعلق بيزيد ايضا يعنى انه يزيد العبد على النار بما ليس هو بموجود فى النار وهو كون العبد بالنسبة الى فعله (متصفا بالقدرة والارادة بتعلق قدرته بالمقدور) الذى هو فعله حال كون ذلك التعلق (بارادته) وذلك لان النار بالنسبة الى احراقها ليست متصفة بشئ من ذلك ويحتمل ان يكون قوله بتعلق قدرته عطفًا على قوله بكونه كما لا يخفى (ولهذا يتوقف كل فعل من افعاله) اى ولان تعلق قدرة العبد بالفعل الناشئ عن تعلق الارادة الناشئ عن ذات الارادة شرطًا عاديًا لتأثير قدرته تعالى فى الفعل يتوقف وجود كل فعل من الافعال (الاختيارية البدنية) للعبد (على المبادئ الاربعة) المترتبة ويمكن ان يكون الاشارة فى قوله ولهذا الى الزيادة المذكورة اى ولزيادة العبد على النار بكونه متصفا بالقدرة آه والاول اولى من جهة المعنى وان كان الثانى مما يستدعيه جانب اللفظ على ما لا يخفى وقيد بالاختيارية لعدم توقف الافعال الاضطرارية على شئ منها

بالجوارح (جملة وصفية لكل فعل اختياري وقد عرفت فائدة
 التوصيف آنفا) ولا يشتبه عليك الامر من كون العبد مضطرا في
 اختياره (الواو للاستيناف ولا يشتبه اما على لفظ النفي
 المستقبل الخبري استعمل في معنى النهي الانشائي من قبيل قوله
 تعالى و الوالدات يرضعن اولادهن لما انه أكد من لفظ النهي كما
 تقرر في علم الاصول واما على لفظ نهى الغائب والمراد على كل
 تقدير دفع سؤال نشأ مما ذكر وهو ان ارادة العبد مخلوقة له
 تعالى عند الاشعري كلية وجزئية وسائر الامور التي يتوقف
 تحقق الفعل على تحققها كما ذكر جميعها لقدرة الله تعالى و ارادته
 ايضا فان تصور الامر الملائم او المنافر واعتقاد الملائمة والمنافرة
 غير مقدور لنا وانبعث الشوق بعده لازم بالضرورة وانبعث
 القوة المحركة بعده ضروري ايضا وتلك الضرورة اما عقلية
 كما هو مذهب الحكماء او عادية كما هو مذهب الاشعري فالافعال
 الاختيارية مستندة الى امور ليس شيء منها بقدررة العبد واختياره
 فيلزم ان يكون العبد مجبورا عنده في فعله وهو باطل والا فلا يجوز
 تكليفه كما يشعر به ما يذكره بطريق العلاوة او فلا يصح القول
 بكون تعلق قدرة العبد بالفعل الناشئ عن تعلق الارادة الناشئ
 عن ذات الارادة شرطا عاديا لتأثير قدرته تعالى في الفعل كما يدل
 عليه الاحتمال الاول في الاشارة او فلا يصح القول بزيادة العبد
 على النار عنده بكونه متصفا بالقدرة آه كما هو الموافق للاحتمال
 الثاني في الاشارة فارع الاحتمالات ان كنت من اهل المباشرة
 (فان الاشعري يلتزم الاضطرار في الاختيار) الجزئي كما يلتزمه
 في الاختيار الكلي فيقول بكون العبد مختارا في فعله مضطرا في
 ارادته كما مر مرارا (مع كون العبد مختارا) وكون فعله اختياريا
 بمعنى ما يكون مسبوقا بالقصد لا بمعنى ما يصح صدوره من الفاعل

وعدم صدوره فلما كان الفعل مسبوقا بالقصد كان اختياريا بهذا
 المعنى ولما لم يكن قبل القصد قصد آخر لم يكن القصد مسبوقا
 بالقصد فلم يكن اختياريا (اذ الاضطرار في الاختيار محقق) للا
 اختيار (لاناف له) واذا كان الوجوب والامتناع بتوسط الاختيار
 محققا له في نفس الفعل لا يكون ذلك الفعل كحركة الجماد الذي
 لا اختيار له اصلا وهو المقصود هنا لان المقصود نفي الجبر في
 افعاله الذي يدعيه الجبرية وهذا القدر كاف له واما الكلام في
 ان ذلك الاختيار ليس فعل العبد لانه لا يوجد شيئا على ما تقرر
 عليه آراء اهل الحق فيكون مخلوق الله تعالى فيلزم الجبر فالشيخ
 الاشعري يسلمه ويقول ان العبد مجبور على الاختيار فانه محل
 الارادة التي احدثت فيه جبيرا وهو جبر متوسط لا يستلزم
 الجبر في الافعال كذا قرره المحقق السياب الكوني ولذا قال شارح
 المقاصد ونحن نقول الحق ما قال بعض ائمة الدين انه لا جبر ولا
 تفويض ولكن امر بين امرين وذلك لان مبنى المبادئ القريبة
 لانعال العباد على قدرته واختياره والمبادئ البعيدة على عجزه
 واضطراره فان الانسان مضطرب في صورة مختار كالقلم في يد
 الكاتب والوند في شئ الحائط وفي كلام العقلاء قال الحائط للوند لم
 تشقني فقال سل من يدقني انتهى وقد افاد هذا المعنى من قال
 بالفارسية

چون ماهی ضعیف که افتد در آب بند

در اختیار خویش مرا اختیار نیست

لكن هنا بحث يتلقاه الفكر الفائق ، بالقبول الرائق ، وهو ان هذا
 التدر لا يخلص الاشعري مما لزم بالجبرية من بطلان قاعدة التكليف
 اذ ليس معنى مقدورية الافعال حينئذ الا مسبوقتها بالقصد الاضطراري
 وكل من ذلك الفعل والقصد وما يترتب عليه من الشوق والتصور

(والتصديق)

والتصديق وغيرها مخلوق لله تعالى عنده وليس هناك امر صدر
من العبد بمقدار ذرة فكيف يكون العبد مختارا في افعاله دون
ارادته بل الحق كما ذهب اليه الماتريدية ان القصد سواء كان
من الامور الاعتبارية او من قبيل الحال صادر من العبد مع صحة
عدم صدوره وليس العبد مضطرا فيه وهو مدار التكليف ويؤيده
قوله عليه السلام نية المؤمن خير من عمله فالاختيار في التحقيق
ما يصح صدوره من الفاعل وعدم صدوره منه على ما ذكره
علامة المنطوق والمفهوم، الفاضل الكلبي خاتمة محقق علماء
الروم، وبعد هنا ابحت طويناها على غرها لعدم سعة المقام
لذكرها (كأمر) آتقا في الجواب عن الاشكال الثاني (وصرح
به) اي بكون الاضطرار في الاختيار محققا للاختيار كما هو
المتبادر وهو الذي صرح به (السعد) العلامة (في كتبه) من
شرح المقاصد وغيره لكن يتجه عليه ان المتبادر من قوله (بل
البيضاوي في احد تفاسير قوله تعالى ما كان لهم الخيرة) انه
اضراب عن تصريح السعد على طريق الاضراب الواقع للترقي
اي بل صرح به البيضاوي آه مع ان ما ذكره البيضاوي رحمه الله
في تفسير هذه الآية مما لا يشعر به فضلا عن التصريح به حيث
وقعت عبارته في تفسيره هكذا وربك يخلق ما يشاء ويختار لا
موجب عليه ولا مانع له ما كان لهم الخيرة اي التخير
كالطيرة بمعنى التطير وظاهره نفي الاختيار عنهم رأسا و
الامر كذلك عند التحقيق فان اختيار العباد مخلوق باختيار
الله تعالى منوط بدواعي الاختيار لهم فيها ، وقيل المراد انه ليس
لاحد من خلقه ان يختار عليه ولذلك خلا عن العاطف ويؤيده
ما روي انه نزل في قولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من
القريتين عظيم ، وقيل ما موصولة مفعول ليختار والراجع اليه

محذوف والمعنى يختار الذي كان لهم فيه الخيرة أي الخير والصلاح
 انتهت وهو ظاهر لمن نظر فيه بالامعان ، مجتنباً عن التعنت بعد
 ظهور الحق على العيان ، فلا مخلص إلا بان يرجع الضمير المجرور
 إلى التزام الأشعري الاضطراري في الاختيار آه أي وصرح
 بالتزام الأشعري الاضطراري في الاختيار مع كون العبد مختاراً
 السعد في كتبه بل صرح به البيضاوي في أحد تفاسير آه وهو
 التفسير الذي مشى عليه وذلك لأنه صرح فيه بثبوت الاختيار
 للعباد ، وكونه مخلوقاً لله تعالى كما ترى ان لم تكن من اهل العناد
 (ثم يقول العبد الضعيف ، امده الله بلطفه اللطيف ، قد تنبهت بما
 اسمعناك في هذا المقام من الكلام المشبع المفرط ان ما ذكره قدس
 سره ههنا انما ينفع في تخليص الأشعري من الجبر المحض لا الجبر
 المتوسط الا اني اردت ان اوضح هذا الكلام بحيث لا يخفى على
 احد ، ايضاحاً نافعاً لك في مواضع لا تحصى في عدد ، فاعلم ان
 للقدرة والاختيار معنيين عندهم اخص واعم فالمعنى الاخص
 الذي هو المعتبر عند المتكلمين صحة الفعل والترك أي ان لا يجب
 للفاعل شيء من جانبي الفعل والترك لالذات الفاعل ولا لامر
 خارج ضروري له سواء وجب لامر خارج غير ضروري له اولم
 يجب اصلاً والمعنى الاعم كون الفاعل بحيث ان شاء فعل وان لم
 يشأ لم يفعل أي كون الفاعل بحيث يصلح بالنظر الى ذاته الفعل
 وعدم الفعل وتيرتب فعلاه وعدم فعلاه على مشيئته وجوداً وعدمه
 سواء كان الفعل او عدم الفعل واجبا لامر خارج ضروري له
 كوجوب خلق العالم بمشيئته تعالى المتعلقة به الضرورية له تعالى
 عند الاستعداد التام عند الحكماء اولامر خارج غير ضروري له
 كوجوب خلق العالم بمشيئته تعالى الغير الضرورية له تعالى عند
 المتكلمين اولم يجب لالذات الفاعل ولا لامر خارج ضروري له فلا

(يكون)

يكون وجوب الفعل بواسطة تعاقب الارادة الازلية بجانب الفعل
 منافيا لكون الواجب تعالى مختارا فيه مطلقا على مذهب المتكلمين
 لعدم كون تعلق ارادته تعالى بهذا الجانب ضروريا له تعالى
 بخلاف مذهب الحكماء حيث جعلوا الاستعداد التام موجبا لتعلق
 المشية والارادة بايجاده فيكون منافيا لكونه تعالى مختارا بالمعنى
 الاخص وان لم يكن منافيا لاختياره بالمعنى الاعم كما اتضح ويكون
 وجوب الفعل بواسطة ذلك التعلق منافيا لاختيار العبد بالمعنى
 الاخص على مذهب الاشعري لما ان تعلق الارادة الازلية بجانب
 فعل العبد ضروري في حق العبد عنده وبالنسبة اليه وان لم يكن
 ضروريا في حق الواجب بخلاف مذهب الماتريدية لانهم لما
 اثبتوا للعبد امرا صادرا منه لامن الواجب وهو صرف ارادته
 الى جانب معين المسمى عندهم بالارادة الجزئية وكان تعلق ارادة
 الواجب بذلك الجانب مشروطا بذلك الامر عندهم كما عرفت
 الكل لم يكن تعلق الارادة الازلية بجانب فعل العبد ضروريا
 في حق العبد ايضا حتى ينافي اختياره بالمعنى الاخص عندهم
 (ويستوضح ذلك بان العبد عند الاشعري كمن اراد قتل انسان
 وامسكوه فانه ليس بمختار بهذا المعنى في عدم قتله ولذا لا يقال انه
 ترك قتله لان عدم قتله واجب له لامر خارج هو الامساك الضروري
 في حقه وان لم يكن ضروريا في حق الممكنين وانه عند الماتريدية
 كمن اراد قتل انسان وامسكوه بطلب نفسه فانه مختار بهذا
 المعنى حينئذ حتى يقال انه ترك قتله لعدم كون الامساك بطلب
 نفسه ضروريا في حقه نعم وجوب فعل العبد بواسطة التعلق
 المازبور ليس بمناف لاختيار العبد بالمعنى الاعم عند الاشعري ايضا
 لعدم كونه وجوبا لذات الفعل المنافي لاختيار بهذا المعنى بل
 وجوبا بالامر خارج ضروري للفاعل وهو غير مناف له بهذا المعنى

كما ذكرنا، لكن المعتبر عندهم انما هو الاختيار بالمعنى الاخص المنافي
 لايجاب كما اشرنا اذ هو بالمعنى الثاني المجامع للايجاب لايجدى
 نفعا في التخلص عن ورطة الجبر المتوسط وان كان مبريا عن الجبر
 المحض اللازم كما ذهب اليه الجبرية فان ايجاب العباد افعالهم وان
 كان لامر خارج ضروري عندهم كما في مذهب الاشعري الا انهم
 انكروا ارادة العبد ومشيته رأسا فلم يكن العبد مختارا في فعله
 عندهم ولو بالمعنى الاعم المأخوذ فيه كون الفعل وعدمه مترتين
 على مشية الفاعل وجودا وعدمه كما ذكرناه ايضا بخلاف الاشاعرة
 حيث اثبتوا كما اسلفنا توسط المشية في افعال العباد هذا هو البيان
 الشافي والكلام الوافي في هذا الباب فاعتمده فانه من خواص
 هذا الكتاب وان كان لك احسن من هذا فعليك بالاراد، نسمعه
 منك مع القبول بلا عناد، والا فترك الجدل، ودونك تحقيق المحل،
 فانه ملنقط مما حرره افاضل اصحاب التحقيق، وقرره امائل
 ارباب التدقيق، في هذا البحث وغيره من الابحاث، والله المستعان
 وبه الغياث، (على ان الحسن والقبح لكونهما شرعيين عنده
 اى عند الاشعري (يجوز التكليف مع الجبر المحض) بناء (على
 اصله) وهذا جواب ثان تسلمي عن السؤال المذكور بطريق
 العلاوة الى الجواب المنعى وذلك لان حاصل الجواب الاول منع
 لزوم كون العبد مجبورا في فعله عند الاشعري ولو بالجبر المتوسط
 مستندا بكون الاضطرار في الاختيار محققا له وحاصل هذا الجواب
 تسليم كون العبد مجبورا في فعله بالجبر المتوسط ومنع بطلانه بمنع
 ملازمة الدليل الذي اقيم عليه وهى انه لو كان العبد مجبورا في
 فعله مطلقا لما جاز تكليفه كما اشرنا اليه اى لانم انه لو كان العبد
 مجبورا بالجبر المتوسط في فعله لم يحز تكليفه كيف وحسن المأمور
 به وقبح المنهى عنه عند الاشعري شرعيان من غير مدخل للعقل

(فيها)

فيهما فيجوز التكليف مع كون العبد مجبورا بالجبر المحض وان كان
تكليفا بما لا يطاق على اصله القائل (٣) بان الحسن ما حسنه الشرع
والقبح ما قبحه الشرع وانه لا يقيح بالنسبة الى الله تعالى بل كل
انعماله تعالى حسنة واقعة على نهج الصواب لانه مالك الامور على
الاطلاق يفعل ما يشاء لاعلة لصنعه ولا غاية لحكمه ولا يجب عليه
فعل او ترك فان اصابه فبفضله وان عذب فبعده وليس الثواب
والعقاب المنصوص عليهما باستحقاق من العبد فضلا عن كونه
مجبورا بالجبر المتوسط كما هو اللازم هنا نعم يلزم من كون العبد
مجبورا في فعله عدم جواز تكليفه على اصول المعتزلة من الحسن
والقبح العقلين ليكون التعذيب بلا استحقاق ظلما ومن الاجاب
عليه تعالى ليتحقق الاستحقاق الموجب للثابة والتعذيب ، وانت
خير بان هذا الجواب المذكور على طريق العلاوة يشعر بان الجواب
الاول يثبت للعبد اختيارا غير مشوب بالجبر المتوسط وقد عرفت ان
مأله الى الجبر المتوسط ايضا بما لا مزيد عليه فالصواب اسقاط
قوله فكيف بالجبر المتوسط ، اللهم الا ان يقال ان كلمة على بنائية
متعلقة بقوله يلتزم اي الاشمرى يلتزم الاضطراب آه بناء على ان
الحسن والقبح آه فليس قوله على ان الحسن آه جواب آخر تسليميا
بل من تمة الجواب المذكور ، ثم ان توضيح ما هنا من المقال ، ما ذكره
المحقق الدواني في رسالة خلق الاعمال ، فقد احببت ان انقله لك
لتطلع على حقيقة الحال ، فلا يورثن الاطناب في هذا المقام لك الملل ،
حيث قال الوجه في دفع الشبهة اي التي تنبأ الى الاوهام العامة
في ترتب الثواب والعقاب على افعال العباد ان الممكنات لما تكن
في انفسها موجودة وانما وجودها مستفاد من الواجب تعالى
فليس لها عليه تعالى حق حتى ينسب اليه تعالى في تخصيص
بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب ظلم تعالى عن ذلك علوا كبيرا

(٣) (قوله) على
اصله القائل آه لما
في شرح المقاصد
من انه جعل اصحابنا
بنا جواز تكليف
ما لا يطاق وعدم
تعليق افعال الله
تعالى باغراض من
فروع مسألة الحسن
والقبح وبطلان
القول بانه يقيح
منه شيء ويجب
عليه فعل وترك
هذا

منه

وليس مثله كمثل من يملك عبيدين ثم يعذب احدهما من غير جريمة
 وينعم الاخر من غير سابقة استحقاق فانه ليس مخلوقا للمالك بل هو
 ومالكه سيان في انهما مخلوقان له تعالى مستفيدان الوجود منه
 تعالى مملوكان في الحقيقة له تعالى فلاحق للمالك في العبد الاماعينه
 الله له و يناسب هذا بوجه بعيد ان الانسان اذا تخيل صورا منعمة
 وصورا معذبة لا يتوجه الاعتراض عليه بانك لم خصصت هذه
 الصور بالعذاب وتلك بالنعمة ويعلم ان خلق الكافر ليس بقبيح
 وان كان الكافر قبيحا بل هو دال على كماله في صنعه كما ان تصور صور
 قبيحة ليس قبيحا وان كانت الصور قبيحة بل ربما دل تصور الصور
 القبيحة على كمال حذاقة الصانع ومهارته في صنيعته والحق الذي
 يلوح تموج انواره من كوة التحقيق ان فيض الوجود من منبع
 الجود فائض على الماهيات الممكنات بحسب ما يسعه ويقبله وكما
 ان المنعم في النشأتين ممكن فكذلك المعذب فيهما والمنعم في احدهما
 دون الاخرى ممكن وعطاؤه تعالى غير مقطوع ولا ممنوع فان يد الله
 وسخاؤه مملو بالخير والجمال وخزانة كرمه مملو من نفائس جواهر
 الجود والافضال فلا بد ان يوجد اصل جميع الاقسام واصل هذا
 ان الصفات الالهية باسرها تقتضي ظهورها في مظاهر الاكوان
 و بروزها في مجال العيان وكما ان الاسماء الجمالية تقتضي البروز
 وتأني الاستتار كذلك الاسماء الجلالية تستدعي الظهور والآثار
 وكما ان اسم الهادي يتجلى في مجال نشأة المؤمنين والابرار كذلك
 اسم المضل والمذل يظهر في مظاهر المشركين والكفار واعتبر ذلك
 في جميع الاسماء والصفات حتى ينكشف عليك لمعة من لمعات انوار
 الحقيقة وتهتدي الى شمة من نفحات الاسرار الدقيقة والسؤال بانه
 لم صار هذا مظهرا لذلك الاسم دون ذلك الاسم الاخر مضمحل
 عند التحقيق فانه لو كان هذا مظهرا لذلك الاخر لكان هذا ذاك

(ثم)

(٤) يعني لو انعكس
الامر لتوهم بعينه
كما كان فلا يبقى لهذا
السؤال وجه فندير
منه

ثم يتوهم بقاء السؤال بعينه فافهم فانه دقيق (٤) (ووجه تركهم
الاستدلال بهذا المذهب اشتراكه بيننا وبين الجبرية) لعله دفع
لسؤال مقدر نشأ من قوله على ان الحسن آه وهوانه لو اوجب كون
الحسن والقبح عنده شرعيين جواز التكليف مع الجبر المحض
على اصله لاستدلوا بهذا ايضا على مذهب الاشعري في افعال
العباد على طريق الدليل الانى بان يقال لما كان الحسن والقبح
شرعيين علم ان العبد مجبور في فعله لا اختيار له فيه لكنهما شر
عيان فهو مجبور في فعله لا اختيار له فيه، اما الملازمة فلانه لو كان
العبد مختارا في افعاله لحكم العقل فيها بالحسن والقبح فيكونان
عقليين لا شرعيين ولذا قالوا في اثبات ان الحسن والقبح ليسا
بعقليين على طريق الدليل الى ان العبد مجبور في افعاله واذا كان
كذلك لم يحكم العقل فيها بحسن ولا قبح لان ما ليس فعلا اختياريا
لا يتصف بهذه الصفات انفاقا ثم بينوا كون العبد مجبورا بما لا
نطيل الكلام بذكره، واما المقدمة الاستثنائية فلما اثبتت بما اشرنا
اليه آتفا وبغيره من الادلة المذكورة في كتب الاصول والكلام،
ولا حاجة تمس الى نقلها في هذا المقام، وتلخيص الدفع بيان
وجه ترك استدلالهم به عليه وهو عدم تمامية تقريب الدليل حينئذ
وذلك لان الثابت بما ذكر كون العبد مجبورا في فعله مطلقا وهو
ليس بمطلوب لكونه مشتركا بيننا وبين الجبرية وانما المطلوب
ما هو اخص منه وهو كون العبد مجبورا في فعله بالجبر المتوسط
على النحو الذي حقق بما لا مزيد عليه فقوله اشتراكه بالرفع خبر
المبتدأ اعنى قوله ووجه ترك آه وقوله (الموهم) بالرفع ايضا
صفة لاشتراكه (للاشتراك معهم) اى الجبرية (في اصل المسئلة)
بنفى القدرة عن العبد رأسا (مع بداهة بطلان مذهبهم) المؤدى
الى التعطيل (عند الكل) على ما تحققته (ولما وقع البحث عن

الحسن والقبح) اى ولما انجر الكلام في تحقيق قدرة العبد عند
الاشعرى الى البحث عن الحسن والقبح (احييت ان افصله) اى
افصل ذلك البحث على طريق الاستطراد (لاك لنفاسته) اى لكونه
بحثا نفيسا لما انه من امهات مسائل الاصول، واهمات مباحث
المعقول والمنقول، مع انه ميقن على مسائل الجبر والفدر كما بينه
المولى صدر الشريعة (وبناء اصول كثيرة عليه) اى ولبناء اصول
كثيرة من اصول الدين عليه واراد بها ما يعبر عنه فيما ياتى بالفروع
لان كون مسألة فرعا لمسئلة لا تنافى لكونها اصلا لمسئلة اخرى
ثالثة قال في التلويح ان هذه المسئلة اى مسألة الحسن والقبح
كلامية من جهة البحث عن ان افعال البارى تعالى هل تتصف
بالحسن و هل يدخل القبح تحت الارادة وهل يكون بخلقه
ومشيئته تعالى واصولية من جهة انها بحث عن ان الحكم الثابت بالامر
يكون حسنا وما يتعلق به النهى يكون قبيحا ثم ان معرفتها امر مهم
في علم الفقه لئلا يثبت بالامر ما ليس بحسن وبالنهى ما ليس بقبح
انتهى (وخفاء تفصيله) عطف على الفريب او العبد اى وخفاء
تفصيله (والفرق بين مذهب الحنفية والمعتزلة) اى وخفاء الفرق
فهو بالجر عطف تفصيله (في المسئلة) اى مسألة الحسن والقبح
(وفروعها عند كثير من الناس) واذت خير بما تسمع بعدو تحققة
ان المؤلف قدس سره لم يفرق بين مذهب الحنفية والمعتزلة في
اصل المسئلة بل اما تعرض للفرق بينهما في بعض فروعها مع ان
الفرق بينهما في اصل المسئلة ايضا مذكور في اكثر الكتب كما
ستعرف (اعلم ان للكلام في الحسن والقبح) شروع في البحث عنها
(مقامات اربع) الا صوب اما تذكير الاربع او تأنيث المقام (ه) كما لا
يخفى على من له في النحو حظ تام (المقام الاول) من تلك المقامات
(انها يطلق) اى يطلق كل منهما (على ثلاثة معان) يفهم منه

(ه) اى فى قوله
المقام الاول بان
يقول المقامة الاولى
فاعرفه منه

(الحصر)

الحصر لان المقام مقام البيان ولذا صرح في شرح مختصر
 الاصول بكلمة انما فالعبارات وان كثرت واختلفت في تفسيرهما
 بما فوق الثلث الا ان المتغيرات لا تتجاوز المعاني الثلاثة عند ذوى
 البصائر على ما صرح به المحقق السبكي الكوتى في حاشية المقدمات
 الاربع من التلويح وستحيط به علما (احدها) اى احد تلك المعاني
 (الحسن صفة الكمال كالعدل والقبح صفة النقص كالظلم) يعنى
 ان الحسن كون الصفة صفة كمال والقبح كون الصفة صفة نقصان
 يقال العدل حسن اى لمن تصف به كمال وارتفاع شان والجهل
 قبيح اى لمن تصف به نقصان واتضاع حال والمراد ككونهما
 كذلك فى نفس الامر مع قطع النظر عن كونها ملائمة للغرض
 ومنافرا وممدوجا ومذموما عند الله تعالى وفى حكمه فهما بهذين
 المعنيين من الصفات الحقيقية لا الاضافية فعلى هذا يلزم ان
 يكون الحسن والقبح بهذا المعنى حسنا وقبيحا عند الواجب تعالى
 وعند جميع العقول لان ما فى نفس الامر لا يختلف بالنسبة الى
 شخصين كما ان الجسم الواحد لا يكون اسود وابيض بالنسبة
 اليهما والى جميع ذلك اشار المحقق الشريف فى شرح المواقف
 كما ذكره الفاضل الكليني (ثانيها الحسن ملائمة الغرض كوت
 العدو والقبح منافرتة كوت الصديق) فما وافق الغرض كان
 حسنا وما خالفه كان قبيحا وما ليس كذلك لم يكن حسنا ولا
 قبيحا كذا فى شرح المواقف والحسن والقبح بهذا المعنى من الصفات
 الاضافية لا الحقيقية لان هذا المعنى يختلف بالاعتبار فان قتل
 زيد مصلحة لاعدائه و موافق لغرضهم ومفسدة لاصدقائه
 ومخالف لغرضهم فدل هذا الاختلاف على ككونهما بهذا
 المعنى اضافيين (واعلم ان هذا المعنى مخصوص بالافعال الاختيارية
 وان بين الحسن بهذا المعنى وبينه بالمعنى الاول عموم من وجه

لتصادفها في نحو تعلم العلوم وانفراد الاول في الصفات
الذاتية الكمالية وانفراد الثاني في قتل زيد ظلما بالنسبة الى اعدائه
وكذا الكلام في القبح هذين المعنيين كإنص عليه الفاضل الكنبوى
ثم انه قد ذكر صدر الشريعة موافقا لما في النهاية بدل هذا المعنى
كون الشئ ملائما للطبع و منافرا له وفي بعض الكتب اشتماله
على المصلحة والمفسدة كما اشار اليه بقوله (وقد يعبر عنهما بالمصلحة
والمفسدة) ومأل المعاني الثلاثة الى واحد فان الموافق للغرض مصلحة
لصاحبه ملائم لطبعه بسبب اعتقاد النفع ومخالفه مفسدة له غير
ملائم لطبعه وليس المراد بالطبع المزاج حتى يردان الموافق
للفرض قد يكون منافرا للطبع كالدواء الكريهة للمريض بل
الطبيعية الانسانية المائلة الى جلب المنافع ورفع المضار وقد
ذكر في شرح مختصر الاصول بدل المعنى الاول والثالث ما امر
الشارع بالثناء على فاعله او بالذم له ومالا خرج في فعله وما فيه
خرج والمراد بالخرج الشرعى كما فسر في الحاشية واشار الى ان
العرف بينهما باعتبار انه على الاول يكون المباح والمكروه
واسطة وعلى الثانى يكون داخلا فى الحسن فيكونان راجعين الى
المعنى الثالث الا انه قيده بالشرع لان مقصوده بيان المذهب
الخاص بالاشاعرة وانما ترك المعنى الاول المذكور ههنا لان
كلامه فى بيان حسن الافعال وقبحها لا ما يشمل الافعال والصفات
وكذا تفسير الاشعري بما امر به وما نهى عنه كما سيشير اليه راجع
الى الثالث بناء على ان المدح والذم عندهم ليس الا بالشرع
واما ترك بعضهم قيد الثواب والعقاب فى المعنى الثالث واخذ
البعض الاخر فبنى على تمهيم التعريف لافعال البارى تعالى وعدمه
هذا هو الاحاطة الموعودة فاحفظه كالدرة المنقودة (ثالثها
الحسن تعلق المدح باجلا) اى فى الدنيا (و) تعلق (الثواب باجلا)
اى فى الآخرة (والقبح تعلق الذم باجلا والعقاب باجلا) فما

(تعلق)

تعلق به المدح في العاجل والثواب في الاجل يسمى حسنا وما
يتعلق به الذم في العاجل والعقاب في الاجل يسمى قبيحا وما لا
يتعلق به شيء من ذلك فهو خارج عنهما وهذا في افعال العباد
وقد عرفت آتفا ان من اراد تعميم التعريف لافعاله تعالى ترك
قيد الثواب والعقاب وحاصل هذا المعنى كون الفعل ممدوحا او
مذموما عند الله تعالى اعم من ان يكون لذاته او لجهة من جهاته
واعتباراته اولاشي منها ذكره الفاضل الكنبوي (وهو
المنازع فيه) اي المعنى الثالث هو الذي وقع النزاع في انه شرعي
او عقلي لا غيره من المعنيين الاولين فتعريف المسند للقصر قال
العلامة التفتازاني في شرح المقاصد قد اشتهر ان الحسن والقبح
عندنا شرعيان وعند المعتزلة عقليان وليس النزاع في الحسن
والقبح بمعنى صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل وبمعنى الملازمة
للغرض وعدمها كالعدل والظلم وبالجمله كل ما يستحق المدح والذم
في نظر العقول ومجاري العادات فان ذلك يدرك بالعقل ورد
الشرع ام لا وانما النزاع في الحسن والقبح عند الله تعالى بمعنى
استحقاق فاعله في حكم الله تعالى المدح والذم عاجلا والثواب
والعقاب آجلا انتهى، وهنا بحث نفيس اشار اليه المولى صدر
الشريعة في تعديل العلوم، وقد اورده الفاضل الكنبوي مع ما فيه
في حاشية شرح العقائد الجلالى فارجع اليه كيلا يتكرر بنقله
الرقوم (اذ هو عندنا) معاشر الا شاعرة (شرعى) فالحسن
والقبح من آثار الامر والنهى وبالضرورة لا يمكن ادراكه قبل
الشرع اصلا فهم يقولون امر به فحسن ونهى عنه فقبح
(وعند المعتزلة وبجمهور الحنفية عقلي) فالحسن والقبح ثابتان
للمأمورة والمنهى عنه في انفسهما قبل ورود الامر والنهى وهما
يدلان عليهما دلالة المقتضى على المقتضى فهم يقولون انه حسن

فامر به وقبح فنهى عنه لكن على ان يكون الحاكم بالحسن والقبح عقلا موجبا للعلم بهما عند المعتزلة وعلى ان يكون الحاكم بهما هو الله تعالى والعقل آلة للعلم فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل نظرا صحيحا عندنا بجهور الما تريدية والحنفية وتوضيحه في التوضيح وسيشير اليه قدس سره بطريق التلويح واحترز بالجمهور عن بعض الحنفية الداهيين الى ماذهب اليه الا شاعرة، وههنا بحث وهو ان ظاهر كلامه قدس سره وكما ترى يشعر بان جمهور الحنفية متفقون مع المعتزلة على القول بكون الحسن والقبح عقليين في جميع الافعال مع ان المذكور في اكثر الكتب ان جمهور الحنفية يقولون بالتفصيل فبعض المأمورات والمنهيات حسنها وقبحها في انفسها وبعضها بالامر والنهي على ما نقله الفاضل الجلي في حاشية التلويح عن فصول البدائع وكما يشعر به قول المولى خضربك في قصيدته النونية

‘الحسن والقبح شرعيان لكننا‘ نقول بالعقل ايضا قدينا لان ‘ والمذكور في الكشف نقلا عن القواطع ان اكثر الحنفية والمعتزلة متفقون على القول بالتفصيل ولذا قال في التنقيح وعند بعض اصحابنا والمعتزلة حسن بعض الافعال وقبحها يكونان لذات الفعل او لصفة له ويعرفان عقلا ولعل هذا هو الا صوب فان قلت فهلا ينفي هذا قولهم بمقلية الحسن والقبح فان معناه انهما يثبتان بالعقل فقط كما ان قول الاشعري بشرعية ما بمعنى انهما يثبتان بالشرع فقط ، قلت لا فان مدعى الاشاعرة ان كل ما هو حسن او قبيح بالمعنى المتنازع فيه ثابت بالشرع ولا شيء منه ثابت بالعقل ومدعى الحنفية والمعتزلة انه ليس بعضه ثابتا بالشرع بل بالعقل فالنزاع في طرفي التناقض على ما ذكره الفاضل الكنبوي (المقام الثاني) من تلك المقامات ان (معنى القبح شرعا) اى معنى كون الشيء قبيحا من جهة الشرع (النهي تحريما او تنزيها) اى كونه منهيا عنه

(بالنهي)

بالنهي التحريمي او التنزيهي (و) معنى (الحسن) شرطا ملابس
 (بخلافه) فهو كون الشيء غير منهي عنه لا تحريما ولا تنزيها
 (فالمباح حسن) اذ يصدق عليه انه مالميس بمنهي عنه لا تحريما
 ولا تنزيها وكذا جميع افعاله تعالى حسن بهذا المعنى بخلاف المعنى
 الاثني ، ولذا قال في التلويح انهم قد يفسرون الحسن بما ليس بمنهي
 عنه فجميع افعال الله تعالى حسن بهذا المعنى وبمعنى كونه صفة
 كمال واما بمعنى كون الفعل متعلق المدح والثواب فان الله تعالى
 منزله عنه وما ذكره من تفسير الحسن بما امر به والقبيح بما نهى
 عنه فانما هو في افعال العباد خاصة هذا فتنبه (وقيل) في بيان
 معناهما ان (القبيح) الشرعي هو (المنهي عند الحسن) الشرعي
 هو (المأمور به فهو واسطة) اي فعلى ما ذكره هذا القائل يكون
 المباح واسطة بين الحسن والقبيح (كفعل البهيمية) ضرورة ان
 كلامهما ليس بمأمور به ولا منهي عنه ، وهذا مبني على ما هو
 الحق من ان المباح ليس بمأمور به والافقد يشعر كلام المولى
 صدر الشريعة تعميم الامر من الايجاب والندب والاباحة وادخال
 المباح في تعريف الحسن بهذا المعنى كما لا يخفى ، ثم ان عدم اتصاف
 فعل البهيمية بالحسن والقبح مما اتفق عليه الخصوم على ما في شرح
 المواقف وغيره فقيه اشارة الى ان التعريف الاول للحسن غير
 مانع عن الاغيار لانه يصدق على افعال البها ثم مع انها ليست
 بخسنة اتفاقا (و فعل الصبي مختلف فيه) ففهم من يقول بانه
 يوصف بالحسن والقبح نظرا الى كونه مخاطبا في الجملة لما ان
 من شأنه ذلك ومنهم من لا يقول به نظرا الى عدم كونه مخاطبا
 بشيء من الامر والنهي في حال الصباوة بالفعل (والقبيح الشرعي
 يصير حسنا وبالعكس) اي والحسن الشرعي يكون قبيحا ، وذلك
 لانه ليس للعقل عند الاشاعرة حكم في حسن الاشياء وقبحها

اصلا بل الشرع هو المثبت لهما والمبين فلا حسن ولا قبح للافعال
 قبل ورود الشرع ولو عكس الشارع القضية فحسن ما قبحه وقبح
 ما حسنه لم يكن ممتنعا وانقلب الامر فصار القبح حسنا والحسن
 قبيحا كما في النسخ من الحرمة الى الوجوب ومن الوجوب الى
 الحرمة كذا في المواقف وشرحه (لجواز توارد الامر والنهي
 على شيء واحد) اي لجواز ان يكون النهي والامر واردين
 ومتعاقبين على شيء واحد (بالنسخ) اي بطريق ان يأمر الشارع
 بشيء ثم ينسخه فينهي عنه وبالعكس (المقام الثالث) منها
 ان (الخلاف) بين الاشاعرة ومقابليهم من الحنفية والمعتزلة
 (مبنى على ان الفعل هل له جهة) في نفسه (يحكم العقل بسببها)
 اي بسبب تلك الجهة (بحسنه او قبحه) يعني انه هل للفعل في نفسه
 مع قطع النظر عن الشرع جهة محسنة مقتضية لاستحقاق فاعله
 مدحا وثوابا يحكم العقل بسبب تلك الجهة بحسن هذا الفعل وجهة
 مقبحة مقتضية لاستحقاق فاعله ذما وعقابا يحكم العقل بسبب تلك
 الجهة بقبحه (وتقتضي) عطف على يحكم اي وتقتضي تلك
 الجهة (كونه) اي الفعل (مأمورا) به (او منهيما) عنه حتى يصح
 ان يقال حسن فامر به وقبح قنهي عنه (سواء ادركها) اي تلك
 الجهة (العقل بنفسه) اي بغير معونة الشرع (بداهة) وبالضرورة
 من غير تأمل وفكر كحسن الصدق النافع اي غير الضار لاحد
 وقبح الكذب الضار لاحد فان كل عاقل يحكم بهما بلا توقف
 (او ادركها) بالنظر (كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع
 مثلا) (اولم يدركها) العقل بالبداهة ولا بالنظر (الا بعد ورود
 الشرع) به كما في صوم آخر يوم من رمضان وصوم اول يوم من
 شوال فان العقل لا يدرك فيهما جهة محسنة او مقبحة ولكن لما
 اوجب الشارع الاول علم ان ثمة جهة محسنة ولما حرم الشارع

(الثاني)

الثاني علم ان ثمة جهة مقبحة فادراك الحسن والقبح في هذا
القسم موقوف على كشف الشرع عنهما بامر ونهي واما كشفه
عنهما في القسمين الاولين فهو مؤيد لحكم العقل بهما اما
بضرورته او ينظره على ما في شرح المواقف ، واعترض عليه
بان قولهم في هذا القسم بعدم ادراك العقل قبل ورود الشرع
اصلا ينافي قولهم بمقلية الحسن والقبح ، وقد عرفت انه انما
يرد لو كان دعوى الحنفية والمعتزلة انهما يثبتان بالعقل فقط
وليس بذلك فتذكر وعرض عليه بالنواجز (اولا حكم للعقل
فيهما) عطف على قوله له جهة بحكم العقل آه باعتبار المعنى
فانه في تقدير هل للعقل حكم بحسن الفعل او قبحه بسبب جهة له
، وفي جواز اتيان المبادل لكلمة هل نظر مذكور في كتب
النحو نقله الفاضل الجلي في حاشية المطول واوردناه مع دفعه
فيما علقناه على الحاشية الزبارية لشرح الفرائد العصامي ولم
نتعرض اليه هناك لتلايطول الكلام (لان الفعل لا يقتضي في نفسه
المدح والذم والثواب والعقاب) تعليل لقوله اولا حكم للعقل
فيهما على طريق انشاء المعلل لا الانشاء المعلل (وانما يصير) الفعل
(كذلك) اي مقتضيا للمدح والثواب او الذم والعقاب (بالشرع)
اي بسبب ورود الشرع بشيء منهما (ويبتنى عليه) اي على عدم
الحكم للعقل في حسن الفعل او قبحه (نجاة اهل الفترة) الذين لم
يصل اليهم الشرع اذ لا يجب عليهم قبل البعثة ايمان ولا غيره
ولا يحرم كفر وغيره كما سيجي فلا ياثمون بتركهم الايمان حتى يعذبوا
، ونما يجب ان يعلم ان الفترة تشمل ما بين كل رسولين كالفترة التي بين
نوح وهود لكن الفقهاء اذا تكلموا في الفترة انما يعنون الفترة التي
بين عيسى وبين نبينا عليهما السلاوة والسلام وذكر البخاري عن
سلمان انها كانت ستمائة سنة وقال قتادة خمسمائة وستون اواربعون

وغيرهما اربعاء ، وان اهل الفترة ثلثة اقسام ، الاول من ادرك
 التوحيد ببصيرته ولم يدخل في شريعة كقس بن ساعدة وزيد بن
 عمرو بن نفيل وتبع واضرابهم ، الثاني من بدل وغير فاشرك ولم
 يوحد وشرع لنفسه فحلل وحرم وهم الاكثر كعمرو بن لحي وامثاله
 ، الثالث من لم يشرك ولم يوحد ولا دخل في شريعة نبي ولا ابتكر
 لنفسه شريعة ولا اختراع دين بل بقي عمره على حين غفلة عن هذا
 كله وهم اهل الفترة حقيقة وفيهم الكلام ، واما القسم الاول كقس
 وزيد فقد قال عليه الصلوة والسلام في كل منهما انه يبعث امة
 واحدة ، واما تبع وامثاله فتحكمهم حكم اهل الدين الذين دخلوا
 فيه مالم يلحق احدهم الاسلام الناسخ لكل دين ، واما القسم الثاني
 فهم المعذبون لكفرهم بما تعدوا به من الخبائث وقد سماهم الله تعالى
 كفارا ومشركين لما اتانجد القرآن كما حكى حال احدهم سجّل عليهم
 بالكفر والشرك كما لا يخفى على ما في المواهب اللدنية وشرحه
 (تنبيه اهم) في ابويه صلى الله عليه وسلم اعلم ان الذي اعتقده
 واحتسبه عند الله الاعز الاكرم ان والدي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من اكا براهل النجاة في اليوم المزدحم وعليه جمهور
 العلماء من اصحاب المذاهب الاربعة والله اعلم واحكم قال العلامة
 البرزنجي في نظم المنقبة المولودية الشريفية

وما زال نور المصطفى متقللا من الطيب الانقي المطهر ار دان
 وجاء لهذا في الحديث شواهد ومال اليه الجهم من اهل عرفان
 ، وان الامام الاشعري لم يثبت نبواتهما نصا بمحكم تبيان
 ، وقد شاهدنا من معجزات محمد خوارق آيات تلوح لاعيان
 ، الى صلب عبد الله ثم لأمه ، وقد اصبحنا والله من اهل ايمان
 ، فسلم فان الله جل جلاله ، قد ير على الاحياء في كل احيان
 ، وحاشا له العرش يرضى جنابه ، لو الذي المختار رؤية نيران

(والله)

ولله در العلامة الخفاجي حيث قال

❦لوالدي طه مقام علا❦ في الجنة الخلد ودار الثواب❦
❦وقطرة من فضلات له❦ في الجوف تنجي من اليم العقاب❦
❦فكيف ارحام له قد غدت❦ حاملة تصلي بنار العذاب❦
ثم ان في نجاتهما للعلماء مسالك ثلاثة❦ المسالك الاول انهما كانا على الملة
الحنيفية والتوحيد لم يتقدم لهما شرك كما قطع به الامام السنوسي
والتلمساني والامام فخر الدين الرازي محتجا عليه في تفسيره بوجوه
تدل على ان جميع آباءه صلى الله عليه وسلم كانوا مسلمين وبما يؤيده
ما رواه ابو نعيم عن طريق الزهري عن اسماء بنت رهم عن امها
قالت شهدت آمنة ام النبي صلى الله عليه وسلم في علتها التي ماتت
بها ومحمد عليه الصلوة والسلام غلام يقع له خمس سنين عند
رأسها فنظرت امه الى وجهه ثم قالت بارك فيك الله من غلام يا ابن
الذي من حومة الحمام، نجابعون الملك العلام، فودي (٤) غداة الضرب
بالسهام، بمأة من ابل سوام ان صح، ما ابصرت في المنام، فانت مبعوث
الى الانام، تبعث في الحل وفي الحرام، تبعث في التحقيق والاسلام،
دين ابيك البرابراهيم فالله انما عن الاصنام، ان لا تواليها مع الاقوام،
ثم قالت كل حي ميت وكل جديد بال وكل كبير يفنى وانامية وذكرى
باق وقد تركت خيرا وولدت طهرا ثم ماتت فكنا نسمع نوح الجن
عليها فحفظنا من ذلك، نبكي الفتاة البرة الامينة، ذات الجمال العفة
الرزينة، زوجة عبد الله والقرينة، ام نبي الله ذي السكينة، وصاحب المنبر
بالمدينة، صارت لدى حضرتها رهينة ❦ المسالك الثاني ان الله
احياهما حتى آمنا به كما جزم به الحافظ السهيلي والقرطبي وغيرهما
وان كان الحديث الوارد في ذلك ضعيفا كما جزم به اولهم ووافقه
جماعة من الحفاظ وذلك لانه وارد في المنقبة وهي مما يعمل فيه

(٤) قوله رهم بفتح

الراء منه

قوله يقع بفتح الياء

اي مرتفع منه

قوله يا ابن الذي

آه اي يا ابن الذي

من سبب الموت نجما

آه منه

قوله فودي مبني

للمفعول من فاري منه

بالحديث الضعيف ، ولقد احسن الحافظ شمس الدين بن ناصر الدمشقي حيث قال في كتابه مورد الصادق ، بمولد الهادي

❦ حب الله النبي مزيد فضل ❦ على فضل وكان به رؤفا

❦ فاحيا امه وكذا اياه ❦ لايمان به فضلا لطيفا

❦ فسلم فالقديم بذا قدير ❦ وان كان الحديث به ضعيفا

بل الحديث مما صححه القرطبي وارتضاه بعض الحفاظ الجامعين بين المعقول والمنقول ، ومما يؤيد ذلك ما ذكره المولى الطحطاوي في حاشية الدر المختار من انه حكى ان بعض الفضلاء مكث متفكرا ليلة في ابويه صلى الله عليه وسلم واختلاف العلماء في حديث احياهما واما فيهما به فن مضعف ومن صحيح وهل يمكن الجمع بين الاقوال ام لا فاستهوته الفكرة حتى مال على السراج فاحرقه فلما كانت صبيحة تلك الليلة اتاه رجل من الجنديسالة ان يضيفه فتوجه الى بيته فر في اثناء الطريق على رجل خضري قد جلس بباب خزانة تحت حانوت بهاموازيته وباقي آلات البيع فقام هذا الرجل حتى اخذ بعنان دابة الشيخ وقال شعرا

❦ آمنت ان ابا النبي وامه ❦ احياهما الى القدير الباري ❦

❦ حتى لقد شهد له برسالة ❦ صدق وتلك كرامة المختار ❦

❦ وبه الحديث ومن يقول بضعفه ❦ فهو الضعيف عن الحقيقة عاري ❦

ثم قال خذها اليك ايها الشيخ ولا تسهر ولا تعب نفسك متفكرا

حتى يحرقك السراج ولكن امض الى المحل الذي انت قاصده

لتأكل منه لقمة حراما فبهت الشيخ لذلك ثم طلب الرجل فلم يجده

فاستخبر عنه جيرانه من اهل السوق فلم يعرفه منهم احد واخبروا

بانه لا عهد لهم برجل يجلس بهذا المحل اصلا ثم ان الشيخ رجع

الى منزله ولم يمض لدار الجندي لما سمعه من مقالة هذا الاستاد

هذا ❦ المسلك الثالث ❦ انهما من اهل الفترة اذ لم تبلغهما

(دعوة)

(٥) قد روى ان ابا طالب جد النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم ابرهة مريد اهدم الكعبة امر قريشا بالخروج من مكة الى الجبال واخذ بحلقة البيت فقال: لاهم ان المرء يمنع رحله، فامنع خلا لك، وانصر على الصليب، وعابديه اليوم آلك، لا يغلبن صليبهم و، مجالهم ابداء مجالك، الحلال متاع البيت اراديه سكان الحرم، المجال الكييد والقوة كذا افاده الامام الدميري (المصحح) (٦) هذا ما اشتهر بين العلماء الاعلام، والذي يتلقى بحسن الظن عند الكرام، مارواه القاضى فى الشفاء من ان

دعوة لتأخر زما نهما وبعدهما بينهما وبين الانبياء السابقين وكونهما في ز من جاهلية عم الجهل فيها شرقا وغربا وقد فيها من يعرف الشرائع ويبلغ الدعوة على وجهها لا تقرا يسيرا من احبار اهل الكتاب مفرقين في اقطار الارض خصوصاً وقد ماتا في حداثة السن فان والده صلى الله عليه وسلم صحح الحافظ صلاح الدين العلائى انه عاش من العمر ثمان عشرة سنة ووالدته ماتت وهى في حدود العشرين تقريبا ومثل هذا العمر لا يسمع الفحص عن المطلوب في مثل ذلك الزمان وحكم من لم تبلغه الدعوة انه يموت ناجيا ولا يعذب ويدخل الجنة على ما قاله السيوطى في سبيل النجاة، وانت خير بان المسلك الثالث انما يلائم لما ذهب اليه الاشاعرة وبعض المحققين من المساريدية كسا قرآنا فالتحار عند جمهور المساريدية المسلك الاولان، وقد افاد العلامة السيوطى هذه المسالك في آخر مسالك الخلفاء نظما وختم به الكتاب، مطلعته ان الذى بعث النبي محمدا، انجى به الثقلين مما يحجب، كما اورد العلامة الزرقانى في شرح المواهب فارجع اليه ان رمت حفظه، قال فى المواهب وقد قال الحافظ ابن حجر فى بعض كتبه والظن بأبائه صلى الله عليه وسلم يعنى الذين ماتوا قبل البعثة انهم يطيعون عند الامتحان اكرامه صلى الله عليه وسلم، وقال فى الاحكام ونحن نرجوان يدخل عبد المطلب وآل بيته الجنة فى جملة من يدخلها طائعا فينجو وذلك لانه ورد ما يدل على انه كان على الحنيفية والتوحيد حيث تبرأ من الصليب وعابديه (٥) ثم استثنى فى الاحكام ابا طالب فقال الا ابا طالب فانه ادرك البعثة ولم يؤمن انتهى (٦) هذا هو القول المجمل فى ذلك الباب واما ما اورد على كل من هذه المسالك وما دفع به وماتنا قض فى ذلك من الروايات وما وقعت هى به

فما لا يسعه هذا المحل تجد جلامنه في المواهب اللدنية وشرحها
ان لم تكن من اهل الكسل ، وقد بذل السيوطي في ذلك جهده
قال فيه ست مؤلفات حفلة على ما ذكره الزرقاني وكذا الفاضل
العلمي حيث قال في شرح الجامع الصغير بعد ما اورد بعض
ما اوردناه في هذا البحث والذي نقطع به انهما في الجنة ولي في ذلك
حجج قوية انتهى ، وبالجملة فالادب كل الادب * ان تمسك
اللسان عما يخل بشرف نسب سيد العجم والعرب * صلى الله عليه
وسلم ما نطق مادح بذكره او كتب * ولا خفاء في ان اثبات الشرك
في ابويه صلى الله عليه وسلم اخلاص ظاهر ، بشرف نسبه الزكي
الطاهر ، وانداء له علمه الصاوة والتسليم ، (والذين يؤذون
رسول الله لهم عذاب اليم) ، مع ان هذه المسئلة ليست من المسائل
التي يسأل منها في القبرا ويوم الفزع الاكبر ، فحفظ اللسان
عن التكلم فيها الابحار ولي واجدر ، ومما قاله العبد الضعيف ،
ايده الله باطفه اللطيف في ذلك *

اباها تكافى والدي افضل الوري ❖ الم يعصنك الصمت ان لم تشكر
وقد فزت بالدين القويم بهديه ❖ ولولا هزرت النار لم تفكر
، فيا عجبا من واعظ جاهل جنعاظ ، قد تفوه في شأنهما على رؤس
المنابر بكلمات غلاظ ، متوسلا الى ذلك بتفسير (قوله تعالى ولا تسئل
عن اصحاب الجحيم) ، مع انه صرح ائمة التفسير والحديث بانه
لم يرد في كونهما مرادين بهذا النظم الكريم ، خبر صحيح يتعلق به
القلب السليم ، وتحسبونه هينا وهو عند الله العظيم ،
ومغترا في ذلك بما وقع في رسالة مفردة لعلي القاري ، عفي عنه
الباري ، مع انه مما عدله هفوة ، ليس لكل جواد كبوة ، وقد
اعتنى في تخليصه عن هذه الورطة الفاضل المرحوم جد جدي ،
المفتي الشهيد العريف بعثمان افندي ، في رسالة مستقلة فماتني

ابابكر قال للنبي
صلى الله عليه وسلم
والذي بعثك بالحق
لا سلام ابي طالب
كان اقر لعيني من
اسلامه يعني اياه
ابا فحافة وذلك لان
اسلام ابي طالب اقر
لعينه صلى الله كان
عليه وسلم لا صحبه

(بشي)

(٧) قوله بشئ
 يغنيه (أي بشئ يغني
 المولى على القارى
 في اليوم المزدحم
 والله اعلم واحكم
 منه

بشئ يغنيه (٧) يوم يفر المرأ من اخيه وامه وابيه ، ويبتنى عليه
 ايضا (ارلاحكم) من الاحكام الخمسة وما ينتمى اليها للافعال
 (قبل) ورود (الشرع) بخلاف ما اذا كان للعقل حكم في حسن
 الفعل وقبحه فان الداهيين اليه كالمعتزلة قالوا اما يدرك جهة
 حسنه او قبحه بالعقل من الافعال التي ليست اضطرارية ينقسم
 الى الاقسام الخمسة لانه ان اشتمل تركه على مفسدة فواجب
 او فعله فحرام والافان اشتمل فعله على مصلحة فدوب
 او تركه فمكروه والاى وان لم يشتمل شئ من طرفيه على مفسدة
 ولا مصلحة فباح واما ما لا يدرك جهته بالنقل فلا يحكم فيه
 قبل الشرع بحكم خاص تفصيلي في فعل فعل واما على سبيل
 الاجمال في جميع تلك الافعال قليل بالخطر والاباحة والتوقف على
 على ما في المواقف وشرحه (الثاني) وهو انه لاحكم للعقل فيهما
 (مذهب الاشاعرة والاول) وهو ان العقل له حكم فيهما (مذهب
 المعتزلة وجمهور الحنفية كما مر) وقد عرفت ما فيه (ثم اختلفوا)
 يشعر بان المختلفين في ذلك المعتزلة وجمهور الحنفية جميعا والمصرح
 به في الكتب المبسوطة ان المختلفين بذلك الاختلاف المعتزلة فقط
 في المواقف وشرحه ثم انهم اى المعتزلة اختلفوا فذهب الاوائل
 منهم الى ان حسن الافعال وقبحها لذواتها لالصفات فيها تقتضيها
 وذهب بعض من بعدهم من المتقدين الى اثبات صفة حقيقة توجب
 ذلك مطلقا اى في الحسن والقبح جميعا فقالوا ليس حسن الفعل
 او قبحه لذاته كما ذهب اليه من تقدمنا من اصحابنا بل المافيه من
 صفة موجبة لاحدهما وذهب ابو الحسين من متأخريهم الى اثبات
 صفة في القبح تقتضية لقبحه دون الحسن اذ لا حاجة به الى صفة
 محسنة له بل يكفيه حسنه انتفاء الصفة المقبحة وذهب الجبائي الى

نفيه اي نفي الوصف الحقيقي فيهما مطلقا فقال ليس حسن الافعال
 وقبحهما لصفات حقيقية فيهما بل لوجوه اعتبارية واوصاف
 اضافية تختلف بحسب الاعتبار كما في لطمه اليتيم تأديبا او ظميا
 انتهى وهذا تفصيل ما اجله قدس سره بقوله (في ان السبب
 المقتضى لها) اي لتلك الجهة المحسنة والمقبحه (ذات الفعل او صفة
 حقيقية) موجودة في الخارج كائنة (له) اي لذلك الفعل (او) صفة
 (اعتبارية) غير موجودة في كائنة ايضا (او المحتاج الى المقتضى)
 انما (هو القبح) اما (الحسن) فيقال فيه انه (يكفي انتقاء موجب
 القبح) في الفعل (قال بكل بعض) اي قال بكل من هذه الاقوال
 بعض منهم وفيه ما فيه مع ما فيه فتدبر (المقام الرابع الخفية قاطبة
 في اصل المسئلة) اي مسئلة التحسين والتقبيح وفيه ان هذا
 مناف لما قدمه مرتين من ان الذين وافقوا المعتزلة فيها جمهور الخفية
 لاجمعهم كما بينته وانك قد عرفت ان جمهور الخفية وان وافقوا
 المعتزلة في اثبات الحسن والقبح العقليين الا ان اثباتهم اياهما ليس
 على نحو ما اثبتهما المعتزلة وسيوضح (وبعض فروعها كمنع التكليف
 بما لا يطاق وافقوا المعتزلة) لا يخفى عليك ان عدم جواز التكليف
 بما لا يطاق مبني عند الخفية دلي انه لا يليق من حكمته تعالى وفضله
 ان يكلف عباده بما لا يطيقونه اصلا فيلزم الترك بالضرورة ويستحقوا
 العذاب بخلاف المعتزلة فانه عندهم مبني على انه يجب على الله ما هو
 اصلح لعباده ولا خفاء في ان عدم تكليف ما لا يطاق اصلح فيكون
 واجبا فيكون التكليف به متمعا فتبصر (وخالفوهم في اكثرها فقالوا
 ان الله تعالى حاكم على الاطلاق) بدل قول المعتزلة ان العقل حاكم
 مطلقا بالحسن والقبح على الله تعالى وعلى العباد وفيه انه يشعر
 بان كون العقل حاكما مطلقا بالحسن والقبح عند المعتزلة من فروع
 مسئلة الحسن والقبح مع انه ليس كذلك لان القول بكون العقل حاكما

(من)

من تمة تقرير تلك المسئلة عندهم كما نبهناك عليه ومن هنا يظهر عدم موافقة الحنفية للمعتزلة في اصل المسئلة ايضا الا ان يقول ان المقصود بالتفريع ليس هذا القول بل ما فرع عليه بقوله فنقوا وجوب اللطف آه فلا يشعر الا كون وجوب اللطف والا صلح عندهم من فروع تلك المسئلة وهو كذلك على ما في المواقف من ان المعتزلة اوجبوا عليه تعالى بناء على اصلهم هذا امورا الاول اللطف الثاني الثواب على الطاعة الثالث العقاب على المعصية زجرا عنها الرابع الا صلح للعبد في الدنيا الخامس العوض على الالام (ولا حاكم عليه) اي هو متعال عن ان يحكم عليه غيره وعن ان يجب عليه شيء وهو خالق افعال العباد على ما مرجعها لبعثها حسنا وبعثها قبيحا وله في كل قضية كلية او جزئية حكم معين وقضاء معين واحاطة بظواهرها وبواطنها وقد وضع فيها ما وضع فيها من خير او شر او نفع او ضرر او حسن او قبح على ما في التوضيح (فنقوا وجوب اللطف) وفسر اللطف بانه الفعل الذي يقرب العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية كبعثة الانبياء (والا صلح) اي ووجوب الا صلح للعبد في الدنيا (و) وجوب (الثواب) للطاعة (و) وجوب (العقاب) للمعصيان (عليه تعالى) فان قلت ما معنى الخلاف في انه هل يجب على الله تعالى شيء ام لا قلت معناه انه هل يكون بعض الافعال الممكنة في نفسها بحيث يحكم العقل بامتناع صدوره او لا صدوره عن الله تعالى كذا في التلويح (لان اضدادها لا تخالف الحكمة) على ان خلق القبيح ليس بقبيح لعدم منافاته المصلحة والعاقبة الحميدة كما سبق تفصيله (وان العقل ليس موجبا للعلم بالحسن والقبح) عطف على قوله ان الله تعالى حاكم آه فقيه ما فيه لان الظاهر ان هذا داخل في تقرير اصل المسئلة عندهم كما ان كون العقل موجبا له من تمة تقريرها عند المعتزلة وليس من فروعها في شيء كما يشعر بالكل ما ذكره المولى صدر الشريعة

(٨) قيل والعجب
من هذا الشارح انه
كيف التزم الرد
على المص قدس
سره ففريه انانها
في برأته فاني معترف
بجلالة قدر المص
قدس سره وعلو
سماء بديره ومغترف
من راموز فيوضاته
المدد فكيف اجترأ
ان التزم عليه الرد
وقد ذكرت في
ديباجة هذا الشرح
ان الغرض من
تأليفه خدمة جناب
مولينا المص الرفيع
والتوسل الى بابه
المنيع وانما للتميز
عندي بيان الحق
والصدع بما هو
الصواب المطلق
وقد ورد عن افضل
من اضطجع وجلس
الساكت عن الحق

في التوضيح حيث قال لما اثبتنا الحسن والقبح العقليين وفي هذا
القدر لا خلاف بيننا وبين المعتزلة اردنا ان نذكر بعد ذلك الخلاف
بيننا وبينهم وذلك في امرين احدهما ان العقل عندهم حاكم مطلقا
بالحسن والقبح على الله تعالى وعلى العباد وعندنا الحاكم بهما هو
الله تعالى وثانيهما ان العقل عندهم موجب للعلم بالحسن والقبح
بطريق التوليد وعندنا العقل آلة لمعرفة بعض من ذلك بان اوقف
الله تعالى عليه العقل على انه غير مولد للعلم بل جرى عاداته انه خلق
بعضه من غير كسب وبعضه بعد الكسب انتهى ملخصا والا فلا وجه
لحصر الخلاف في هذين الامرين كما لا يخفى (٨) ان قلت فاذا لم يقل بكون
العقل موجبا بالحسن والقبح يكون هذا مذهب الاشاعرة بعينه قلنا
الفرق هو ان الحسن والقبح عند الاشاعرة لا يعرفان الا بعد كتاب
ونبي وعلى هذا المذهب قد يعرفهما العقل بخلق الله تعالى العلم بهما
ضروريا اما بلا كسب كحين تصديق النبي عليه السلام وقبح
الكذب الضار واما مع كسب كالحسن والقبح المستفادين من النظر
في الادلة وترتيب المقدمات وقولايه فان الا بالنبي والكتاب كما كثر
احكام الشرع على ما في التلويح (لامباشرة) وهي حصول الفعل
عن فاعله بلا توسط فعل آخر (كما في البداية) اي كما فيما اذا كان
الحسن والقبح بديهيين كما سبق تمثله آنفا (ولا توليدا) فيما اذا كان
نظر بين محتاجين الى الكسب والتوليد ان يحصل الفعل عن فاعله
بتوسط فعل آخر كحركة المفتاح على ما سبق وذلك لانه لا توليد عند
اهل السنة لاستناد الافعال كلها الى الله تعالى بلا واسطة بمعنى انه
خالقها وموجدوها فحصول العلم عقيب النظر الصحيح عندهم يكون
بخلق الله تعالى عادة بمعنى انه لا يمتنع ان لا يحصل كما اشار اليه بقوله
(بل آلة عادية يخلق الله تعالى عندها) اي عند تلك الآلة (العلم
في الانسان) والعادة تكرار الفعل ووقوعه دائما او كثيرا وعند

(الحكماء)

وقد كان عمر بن
الفارض قدس سره
يردد في بعض حالاته
قوله ' من ذا الذي
لم يخط قط ' ومن
له الحسن قط ' فسمع
هاتفا يقول ' محمد
الهادي الذي ' عليه
جبريل هبط ' عليهما
الصلاة والسلام للشارح
عفي عنه

الحكماء بطريق الوجوب بمعنى ان النظر الصحيح بعد الزهن لفيضان
النتيجة عليه فيجب حصولها ضرورة تمام القابل والفاعل ' وعند
المعتزلة بطريق التوليد بمعنى ان الفعل يولد العلم ويوجبه بواسطة
ترتيب المقدمات على ماقرر عندهم من استناد بعض الحوادث الى
غير الباري تعالى على ما في التلويح وغيره وقد سبق الاشارة الى الكل
(ابتداء عقب التفاته المجرد) عن الفكر فيما اذا كانا بديهيين (او مع الفكر
والنظر فيما اذا كانا نظريين والفكر ترتيب امور معلومة للتأدي الى
المجهول) (كسائر الاسباب العادية) اي كما ان سائر الاسباب العادية
بما يخلق الله تعالى عندها المسببات فتترتب على اسماها بطريق جري
العادة من غير لزوم عقلي (واختلفوا في بعض الفروع) اي المعتزلة
اختلفوا بينهم في بعض فروع المسئلة كما نادى عليه الفرع بقوله
فقلت التجارية آه فلا يخفى ما فيه فان سياق الكلام يشعر برجوع
الضمير الى الخفية (فقلت التجارية) وهم اصحاب حسن بن محمد
التجارية على ما في الملل والنحل (منهم) اي من المعتزلة وكلامه قدس
سره هنا مبني على ما صرح به السيد المحقق قدس سره في شرح الموا ' ف
من كون التجار من المعتزلة فلا يرد ان التجارية ليسوا من المعتزلة
وان وافقوهم في بعض المسائل كما سبق في اول الكتاب (عقلا)
مراد اللفظ مقول القول لقلت (لكل ما قال به الاشاعرة شرطا)
يعني انهم ذهبوا في الفروع الى ما ذهب اليه الاشاعرة الا انهم خالفوا
هم في ان اثبتوا بالعقل كل ما اثبته الاشاعرة بالشرع مثلا قال الاشاعرة
لا يجب قبل البعثة ايمان آه شرعا وقالوا لا يجب قبل البعثة
ايمان آه عقلا (قالوا لا يجب قبل البعثة) اي بعثة الانبياء (ايمان
ولا غيره) فلا يكلف بالايمان من لم يبلغه الدعوة لكونه في شأهق
الجبيل ايضا فيعذر في ترك الايمان (ولا يحرم كفر ولا غيره) فلا
يكون كفره معتبرا فيضمن قائله لما ان اباحة دمه بسبب الكفر منتقية

فيكون كالمسلم في الضمان كما تقرر في علم الاصول (ولا يجب شكر
 المنعم بلا اذنه) فلا ياثم بتركه قبل الاذن، ولعل هذا قريب من
 عطف التفسير لان وجوب شكر المنعم عبارة عن وجوب الايمان به
 كما يصرح به ولذا اكتفى بدليل نفي الاول عن دليل نفي الثاني وان
 تقرير كلامه هكذا الايمان قبل البعثة شكر المنعم بلا اذنه وشكر المنعم
 بلا اذنه ليس بواجب بقوله (لانه تصرف في ملك الغير) دليل الكبرى
 اي فيحرم كما في الشاهد فضلا عن الوجوب على ما اشار اليه بقوله
 (بل قالوا) اي التجارية (قد يجوز العقاب عقلا عليه) اي على
 شكر المنعم بلا اذنه وهذا مما استدل به التجارية استدلالا تحقيقيا
 عندهم وقد استدل به الاشاعرة ايضا استدلالا الزاميا لما تريدونه
 والمعتزلة في قولهم ان شكر المنعم واجب قبل الاذن وورود
 الشرع وان من لم يبلغه الدعوة كن نشأ في الشاهق مكلف
 بالايمان حتى ان لم يعتقد كفرا ولا ايمانا يعذب في الآخرة واجيب
 بالفرق لتضرر الشاهد دون الغائب ومن رام الاطلاع على ادلة
 الطرفين بالاذعان واليقين ، فعليه مطالعة شرح مختصر الاصول
 للمولى عضد الدين (وقال السمرقندية وفاقا لما تريد) اي الحنفية
 لان الماتريدية حنفية في باب الاعمال كما ان الاشاعرة شافعية فيه
 (بوجوب شكر المنعم قبلها) اي قبل البعثة ، اعلم ان مذهب
 الماتريدية هنا واقع في حاق الوسطيين بين طرفي الافراط والتفريط
 على نحو ما وقع في مسألة الجبر والقدر فان من لم يبلغه الدعوة
 كالناشي في شاهق الجبل مكلف بالايمان ومكلف بفروعه تفصيلا
 فيما يدرك جهة حسنه او قبحه بالعقل من الافعال واجمالا فيما لا تدرك
 به عند المعتزلة وليس بمكلف بالايمان فضلا عن الفروع حتى يعذر
 في تركه ولا يعتبر كفره قبل ورود السمع عند الاشاعرة وليس
 بمكلف بالايمان قبل ادراك زمان التجربة وهو مدة يتمكن فيها

(العاقل)

العاقل من الاستدلال على معرفة الله ودرك العواقب ومعذور
 في الامور المشروعة الموقوفة على الشرع الى قيام الحجة من
 قبل الشارع عندنا معاشر الماتريدية كما تقرر في كتب الاصول
 قال المولى ابو المعين النسفي في التبصرة من لم يبلغه الوحي وهو
 عاقل ولم يعرف ربه هل يكون معذورا ام لا معذور عند بعضهم
 وعندنا لا يكون معذورا ويجب عليه ان يستدل بان للعالم صانعا
 كما استدل اصحاب الكهف حيث قالوا ربنا رب السموات والارض
 وكما استدل ابراهيم عليه السلام فلما رأى الشمس بازغة قال هذا
 ربي الى قوله برى مما تشركون وقالت المنزلة لا يجب عليه ان
 يستدل بالعقل ولكن العقل يوجب ان يعرف الله تعالى وقالت
 الاشعرية وجماعه من الحابطة يكون معذورا ولا يجب عليه
ان يستدل وحجتهم في ذلك ظاهر وهو قوله تعالى وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا قلنا الآية محمولة على الشرعيات كاداء الصلوة
 والزكاة هذا كلامه فتنبه (وارادوا به) اي بوجوب شكر المنعم
 (وجوب الايمان به تعالى) لان الله هو المنعم الحقيقي ولا شكر فوق
 الايمان به تعالى (ووجوب تعظيمه) حق تعظيمه (وحرمة نسبة
 القبيح اليه تعالى والاحتراز منها وحرمة بالنصب عطف على
 وجوب (ووجوب تصديق نبيه) المبعوث من قبله الى عباده (صلى
 الله على كل نبي وآله وصحبه وسلم تبعائهم) اي صلى الله تعالى
 عليهم وسلم صلوة وسلاما بتبعية الصلوة والسلام على خاتم
 الانبياء عليه اكل التحايا فضمير الجمع راجع الى كل نبي باعتبار
 ان كل كل افرادى مستلزم لكل مجموعى كما ان الضمير المجرور
 فى كل من اله وصحبه راجع اليه على اصله (عدنا الى المقصود)
 الذى هو تحقيق مسألة الجبر والقدر والفرق بين كسبي الماتريدى
 والاشعرى فهذه الجملة بمنزلة فصل الخطاب توذن بانتهاء بحث

٩ وذلك لان القدرة
الحادثة لما لم تؤثر
في فعل اصلا لم تدخل
في التعريف الاول
ولما تكن مبدأ لاثـر
قطعا لم تدخل في
التعريف الثاني
وان كان لها عند
الاشاعة تعلق
بانفعل يسمى ذلك
التعلق كسبا على
ما سبق تفصيله
منه

الحسن والقبح والرجوع الى بحث الجبر والقدر الذي هو المقصود
من تأليف الرسالة وصنيعه قدس سره هنا يشبه صنيع المولى صدر
الشريعة في التوضيح وان كان المقصود ان متغايرين فان مقصود المولى
المزبور هناك كان تحقيق مسألة الحسن والقبح فاورد في اثناء البحث
مسألة الجبر والقدر على طريق الاستطراد ثم قال ثم بمد ذلك رجعتنا
الى مانحن بصددده وهو مسألة الحسن والقبح ومقصوده قدس سره
هنا كان تحقيق مسألة الجبر والقدر والفرق بين الكسبين فاورد
في اثناء البحث مسألة الحسن والقبح لمناسبة نبه عليها سابقا ثم قال
هنا عدنا الى المنصود (في شرح المواقف وفاقا لآمدى ان القدرة)
مرتبط بقوله قبل ورقة ثم القدرة كما انها غير مؤثرة بالقوة ايضا آه
وقوله في شرح المواقف خبر مقدم وقوله ان القدرة آه مراد اللفظ
مرفوع المحل بالابتداء وقوله وفاقا اي موافقا لما ذكره الآمدى حال
من المستكن في الظرف المستقر (عند الاشعري مؤثرة بالقوة بمعنى
انه) اي الشان (لولا ان الله تعالى خلق الفعل) اي لولا خلق
الله تعالى ففعل العبد موجود وحاصل (لا وجوده) اي ذلك الفعل
(العبد بقدرته لكن لما تهيأ العبد لا يجاده اختطفه القوى المتين
تبارك وتعالى) اي اخذ الله تعالى الذي هو القوى المتين
لا يزاحمه قوة العبد الضعيف المسكين بسرعة ذلك الفعل
(من بين يديه) اي العبد فاوجده بقدرته البلية (لئلا يشاركه)
سبحانه وتعالى (احد في الخلق) واو خلق ففعل العبد
(الذي هو اخص افعال الالهية) اي اخص الافعال
المختصة بالالهية قال في شرح المقاصد بعد ان عرف القدرة تارة بصفة
تؤثر وفق الارادة وتارة بصفة تكون مبدأ لافعال مختلفة فان قيل
القدرة الحادثة غير مؤثرة عند الشيخ فلا تدخل في شيء من التعريفين
(٩) قلنا ليس المراد التأثير بالفعل بل بالقوة بمعنى انها صفة شأنها التأثير

(والايجاد)

والايجاد على ما صرح به الامدى حيث قال القدرة صفة وجودية
من شأنها تأنى اليجاد والاحداث بها على وجه يتصور من قامت
به الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل والقدرة الحادثة كذلك
لكن لم تؤثر لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى، وبهذا يندفع ما يقال
لا بد من القول بكون فعل العبد بقدرة على ما هو مذهب المعتزلة
او ينفى قدرة العبد اصلا على ما ذهب اليه جهم بن صفوان مع الفرق
الضرورى بين حركتى الرعدة والبطش وحركتى الصعود
والنزول والحاصل انا قاطعون بوجود صفة شأنها التراجع
والتخصيص والتأثير ولا امتناع فى ان لا يؤثر بالفعل لما منع، والنزاع
فى انها بدون التأثير بالفعل هل تسمى قدرة لفظى هذا، وقد نيهت
سابقا نقلا عن المحقق الدوانى على ما يخلص عن النقض بخروج
القدرة الحادثة عن تعريف القدرة على القول بانها غير مؤثرة اصلا
فذكر (لما مر) قبل ورقتين تعليل لكون الخلق اخص افعال
الالوهية (من) بيانية (ترتيب الحق تعالى) من اضافة المصدر الى
فاعله (عليه) اى على الخلق (استحقاق العبودية) حيث قال هناك
ومن ثم رتب الحق تبارك وتعالى على الخلق الذى هو عين افاضة
الوجود استحقاق العبودية فى آيات شتى انتهى واوضحناه (انتهى)
ما فى شرح المواقف (محررا) اى مهنذا وموضحا كما لا يخفى على
المراجع (وقال الامام الغزالى لما بطل الجبر المحض) وهو ان افعال
الحيوانات بمنزلة حركات الجمادات لا تتعلق بها قدرتها لايجاد اولا
كسبا واحترز بقيد المحض من الجبر المتوسط المشوب بالقدرة كسبا
كما هو مذهب الاشعرى فى المشهور (ببداهة الفرق بين حركة المرتمش
وحركة) الفاعل (المختار) بان يقال لو كان العبد مجبوراً فى جميع
افعاله الصادرة عنه بحيث تصدر عنه شاء وجوده او لم يشاء
شيئا منهما لم يكن فرق بين حركة يد المرتمش اضطرارا وبين حركة

يده اختيارا وذلك باطل بداهة اذا البداهة قاضية بان الحركة الاختيارية
 مقارنة للارادة والقدرة والحركة الاضطرارية غير مقارنة لهما
 لكنها غير قاضية بان المقارنة لقدرة العبد تحصل بتأثيرها استقلالاً
 او اشتراكاً فيجوز ان تحصل بتأثير القدرة القديمة استقلالاً او اشتراكاً
 كما احتمل عند العقل حصولها بتأثير قدرة العبد استقلالاً ولذا قال
 (وبطل خالقية العبد) هكذا قرره الفاضل الكلبوي في حاشية
 شرح العقائد الجلالى (بالادلة العقلية والنقلية المبسوطة في الكتب
 الكلامية) كما سبق الاشارة الى بعض منها (وجب اعتقاد ان فعل
 العبد) اى وجب الاقتصاد فى الاعتقاد بين طرفى الافراط الذى
 هو مذهب المعتزلة والتفريط الذى هو مذهب الجبرية على ما فى شرح
 المقاصد وهو اعتقاد ان فعل العبد (مقدور بقدرة الله تعالى
 اختراعاً) اى حاصلة لا بحيث يجب على الفاعل بل بحيث يصح ان
 يوجد لها وان لا يوجد لها بتأثير قدرة الله تعالى ايجاداً (وبقدرة العبد على
 وجه آخر معبر عنه بالكسب) لما عرفت ان العبد كان بحيث يصح ان
 يفعل له وان لا يفعل له فكان العبد قادراً عليه وكان الفعل مقدوراً له
 وحاصلاً بمداخلية قدرته لكون خلق قدرة العبد او لا سبباً مادياً
 لخلق فعله فتعلق الفعل بقدرة العبد عبارة عن مقارنة لهما مع ارادته
 الجزئية المخلوقة له تعالى ايضاً وتلك المقارنة هى الوجه الآخر من
 التعلق المسمى بالاكتساب عند الاشعرى هذا ان حل كلام حجة
 الاسلام على مذهب الاشعرى واما ان حل على ما يعمله ومذهب
 القاضى فالوجه الآخر من التعلق اعم من تلك المقارنة ومن كون
 العبد سبباً لخلق الله تعالى الفعل بصرف ارادته اليه مع الاقتدار
 والاستطاعة عليه وهو معنى الاكتساب عند القاضى والماتريدي
 لخصناه من تقرير المحقق الكلبوي عليه راحة الملك القوى ثم نقل
 عنه قدس سره هنا ان الابدان الاختراعى افاضة الاثر على القابل

(كالصور)

كالصور والاعراض المفاضة على الحادثة وهو يقتضى مجعولا ومجعولا
اليه، والايجاد الابداعى اخراج الشئ عن صرف العدم وهو جعل
بسيط متعلق بذات الشئ مستغن عن قابل ومجعول ومجعول اليه
وهو التأثير الحقيقى فى الشئ اما الاول فتأثير فى وصفه بعرض ما فتنبه
منه لوجه اختيار الاختراع هنا انتهى (قول مستغن) عن قابل اه
والالزم ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل وهو ممتنع بداهة (قوله)
فتنبه منه لوجه اختيار الاختراع هنا يعنى ان اختيار الاختراع
هنا يشعر بعدم مدخلة العبد فى اصل الفعل وو صفه
وكون كل منهما اثر ارادته تعالى وقدرته فلا ينطبق
كلام حجة الاسلام على غير مذهب الاشعرى وان توهمه بعضهم
كاسينبه عليه (انتهى بالمعنى) ولفظ الامام حجة الاسلام لما بطل
الجبر المحض بالضرورة فان بداهة العقل حاكمة بالفرق بين حركة
المرتعش وحركة المختار وبطل كون العبد خالصا لفعاله بالادلة
السمعية التى ذكرناها والعقلية المذكورة فى الكتب المبسوطة
الكلامية وجب ان يعتقد انها مقدورة بقدره الله تعالى اختراعا
وبقدرة العبد على وجه آخر من التعلق يعبر عنه بالاكتساب
فحركة العبد باعتبار نسبتها الى قدرته تسمى كسباله وباعتبار نسبتها
الى قدرته تعالى خاقاله فهى خلق الرب ووصف العبد وكسباله وقدرته
خلق الرب ووصف العبد وليس كسباله انتهى وقد سبق ما يوضحه
(وحاصله) اى حاصل ماقاله الامام الغزالى (ان للقدرة الحادثة
علاقة) واتصالا (بالمقدور عليها) اى على تلك العلاقة (مدار
التكليف) ومدار (الثواب والعقاب ووجود هذه العلاقة بدسبى
وهى) اى العلاقة المذكورة (المسماة بالكسب) لا غيرها (ولا يلزم)
من وجودها (ان نعلم حقيقتها وكيفيتها) حتى يلزم من عدم علمنا
بحقيقتها وكيفيتها عدم وجودها بناء على استلزام عدم الالزم

عدم الملزوم وهذا حاصل ما اشار اليه شارح المقاصد بعدما قال انه لا بد من بيان معنى الكسب دفعا يقال انه اسم بلا مسمى بقوله اكتفى بعض اهل السنة باننا نعلم بالبرهان ان لا خالق سوى الله تعالى ولا تأثير الا للقدرة القديمة ونعلم بالضرورة ان القدرة الحادثة للعبد تتعلق ببعض افعاله كالصمود دون البعض كالسقوط فيسمى اثر يتعلق القدرة الحادثة كسبا وان لم نعرف حقيقة انتهى (وهو في غاية الحسن) اي ما ذكره حجة الاسلام في نهاية الحسن (وملائم لقواعد السنة السنية) اي العلية (الغراء) اي البيضاء الصافية عن كدرة شوب البطلان من عدم الاسترسال مع العقل في مثل هذه الامور والاكتفاء بالايمان الكامل باصله من غير فتور وعدم البحث والتفكير عن كفيته وتفويض علمها الى جناب من عنده خفايا الامور في غاية الظهور كما نبه عليه بقوله (اذ المسئلة مما لا بد فيه من نوع تفويض في الكيفية) اي تفويض علم كفيته اليه تعالى (مع الاعتقاد الراسخ) اي الثابت الغير الزائل بتشكيك المشكك (في اصله ومن ثمه) اشارة الى ما تلخص مما ذكر آنفا من ان محصل ما ذكره حجة الاسلام الايمان باصل الكسب من العبد مع التفويض في كفيته اي ولاجل ان ملخص ما ذكره حجة الاسلام ذلك (اجرى بعضهم) اي بعض العلماء (هذا القول) الصادر من حجة الاسلام (على ما يعم مذهب القاضي ايضا) اي كما يعم مذهب الشيخ الاشعري (الذي) صفة لمذهب القاضي (هو مذهب الماتريدي) على ما اختاره قدس سره وذلك لكون هذين المذهبين كليهما في الاقتصاد مع عدم تعرض حجة الاسلام لكيفية تختص باحدهما وان خصه اكثر العلماء بمذهب الاشعري كما نبه عليه فيما نقلناه من الحاشية واوضحناه (والمراد) بهذا البعض العلامة التفازاني لانه بعدما سرد الاقوال في الكسب الواقعة في الاقتصاد قال وملخص الكلام ما اشار اليه الامام حجة

(الاسلام)

الاسلام وهو انه لما بطل آه ، وانت خير بكون الاجراء على التعميم
 مما يطمئن اليه القلب السليم لان وجوب اعتقاد مذهب الاشعري انما
 يتم بابطال مذهب القاضي ودونه خراط القتاد وان سلم امكان ابطال
 مذهب الاستاد في المشهور بافضائه الى شركة العباد ، فان قلت
 ان باء السببية والاستعانة في قوله وبقدرة العبد على وجه آخر
 من التعلق آه تدل على انه انما ينطبق على مذهب القاضي لا على مذهب
 الاشعري فلم لم يذهب اليه احد في بيان مراد الامام ، قلت لما اشرنا
 اليه من مدخلية قدرة العبد في تأثير القدرة القديمة في الفعل
 بالشرطية العادية على مذهبه الاشعري ايضا وان لم يكن للعبد مدخل
 في وجود الفعل على مذهب على ما اشار اليه الفاضل الكليني على
 انه معارض بما ذكرنا من الحاشية (ان قلت) سؤال استفساري
 لا تعلق له بما ذكر قبله ولذا ترك الفاء التفرعية بل هو متعلق بما حققه
 سابقا من تنزيل مذهب الماتريدي على مذهب القاضي (من الناس)
 خبر مقدم على الاشهر مبتدأ المؤخر قوله (من زيف مذهب القاضي)
 ولا يخفى ما هذا التعبير من التحقير كما انه ليس لهذا المزيف وصف معتبر
 سوى كونه من الناس لكن قد لا يعتبر ذلك المعنى كما في قوله تعالى
 ومن الناس من يشتري نفسه الآية (وانكر كونه عين مذهب الما
 تريدي) استبعاد الكون مذهب الجهم الغفير من اهل السنة والجماعة
 مذهبها مزيفا (فواجهه) اي وجه تزيفه فالكلام من قبيل قوله
 تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى (قلت وجهه توهم ان معنى تعلق
 القدرة بالحادث بكون الفعل طاعة او معصية) كما هو مذهب القاضي
 (تأثيريه) اي في كون الفعل طاعة او معصية (بالايحاء) اي بطريق
 ايحاء ذلك الكون بسبب الفعلة عن كون وصف الفعل بالطاعة
 والمعصية امرا اعتباريا وزعم انه امر موجود حقيقي (او) توهم
 (ان كون اثرها) اي اثر القدرة بالحادث (امرا اعتباريا) وكون

اثرها (امر او حودا في الخارج متساويان في الخطر) اي خطر الشرية
 (وعدم الجواز وقد حقت لك بطلانها) اي بطلان ذنبك التوهمين
 (بعون الله تعالى) اما الاول فلما مر غير مرة ان وصف الفعل بالطاعة
 والمعصية من الامور الاعتبارية فلا يكون تعلق القدرة بالحادثة بكون
 الفعل طاعة او معصية تأثيرا فيه بالايجاد بل عبارة عن ان القدرة بالحادثة
 المخلوقة له تعالى في العبد مدخلا في ذلك الوصف بصرف الارادة
 الكلية نحو الفعل او الترك لا بمجرد المقارنة والمحلية كما عند الاشعري
 (وانما) عبر عنه بالتأثير لكونه شبيها بالايجاد في الصدور من العبد
 وكونه سببا ولو عاديا لا اثر موجود، واما الثاني فلما مر ايضا قبل
 ورقتين تقريران الفرق بين التأثير بالايجاد والتأثير في الامر الاعتباري
 عقلا ونقلا فلا حاجة الى الاعادة عند ارباب الاستفادة فضلا

عن اهل الافادة (ان قلت توهم عبارة المحقق الدواني عدم صحة
 تأثيرها في وصف الفعل كما في اصله) حيث قال بعد ما نقل مذهب
 القاضي الظاهر انه لم يرد ان قدرة العبد مستقلة في خلق وصف
 الطاعة والمعصية والالزام عليه ما لزم على المعتزلة بل اراد ان قدرته
 مدخلا في ذلك الوصف فهو بالنسبة الى العبد طاعة او معصية
 انتهى، فان قلت فعبارة المحقق المزبور صريحة في عدم صحة
 تأثير القدرة بالحادثة في وصف الفعل كما ترى فاوجه التعبير بالايمام
 قلت وجه احتمال ان يكون مراد المحقق من وصف الطاعة والمعصية
 ما يوجبهما من النية والارادة الجزئية المقدورة له فحاصل كلامه
 الظاهر انه لم يرد ان العبد اوجد وخلق الارادة الجزئية استقلالاً
 والالزام عليه ما لزم على المعتزلة من كون العبد خالقا لبعض الموجودات
 وهو باطل بالادلة العقلية والنقلية بل اراد ان قدرته التي
 خلقها الله تعالى مدخلا في ذلك الوصف الى اخر ما ذكره الفاضل
 الكنبوي (وصرح العارف السنوسي بعدم جواز كون الحال اثرا

لها) اى القدرة الحادثة يعنى انه فلا يتم القول بكون الارادة الجزئية
 اثرها على القول بكونها من قبيل الاحوال على اماذهب اليه
 المولى صدر الشريعة ومن تبعه فهذا السؤال اعترض باعتبار كلا
 الاثرين على ما ذكره سابقا في تحقيق مذهب الماتريدي من كون
 الارادة الجزئية اثر القدرة العبد وكون وصف الفعل اثر للارادة
 الجزئية بالذات واثر القدرة الحادثة بالواسطة الاول والثاني والثاني
 الاول (قلت الاول مبنى على الاول والثاني على الثاني) يعنى ان
 ما اوشمه عبارة المحقق الدواني من عدم صحة تأثير القدرة الحادثة
 في وصف الفعل مبنى على توهم ان معنى تعلق القدرة بكون الفعل
 طاعة او معصية تأثير فيه بالايحساد كيف لامع انه يحتمل ان يذهب
 القاضى الى ما ذهب اليه بعض الحكماء من كون جميع النسب و
 الاضافات من اعيان الموجودات وان كان باطلا في التحقيق كما
 صرح به الفاضل الكلبوى وتصريح العارف السنوسى بعدم
 جواز كون الحال اثرها مبنى على توهم ان كون اثرها امرا اعتباريا
 اى وكذا كون اثرها امرا لا موجودا ولا معدوما في الخارج وكونه
 امرا موجودا في الخارج متساويان في الخطر وعدم الجواز وقد
 تبين فساد المبنى عليه آنفا فالمبنى على الفاسد فاسد وقد ظهر بما قررناه
 ان الابدناء الثانى محتاج الى العناية ، والله ولى التوفيق والهداية
 (مع انه ليس وراء الوجود) جواب آخر عما صرح به السنوسى
 على طريق العلاوة بانه ليس بمبنى على الثانى بل هو مبنى على انكار
 الحال يعنى انه لا حال حتى يكون اثرها اذ ليس وراء الوجود
 سوى العدم (ولم يقل بالحال الا شذمة) هى بكسر الشين والذال
 بمعنى الجماعة القليلة فالوصف في قوله (قليلة من المتكلمين) للتأكيد
 (اكثرهم) اى اكثر تلك الجماعة القليلة (من المعتزلة) كما يظهر
 من شرح المواقف وغيره ففى هذا الجواب تسليم وتقرير لما صرح به

السنوسى واشاره الى ان المقصود في تقرير مذهب الماتريدية القول
بكون الارادة الجزئية امرا اعتباريا معدوما في الخارج على ما هو
مختارا كثر العلماء (ومنه) اى مما ذكر من عدم لزوم محذور اصلا لهذا
القول اى القول بتأثير القدرة الحادثة في وصف الفعل الذى هو من
الامور الاعتبارية او من قبيل الاحوال (يعلم ضعف انكار السنوسى
ايضا لنقل هذا القول عن القاضى) استبعادا منه لهذا القول يظن
انه مساو في الخطر للقول بكون اثر القدرة الحادثة امرا موجودا
في الخارج (نعم انكاره نسبة موافقة الفلاسفة امام الحرمين) كائن
(في محله) اللائق (ووافقه) على هذا الانكار (غير واحد من المحققين)
كما نقله قدس سره في اول الرسالة وقررناه هناك (وتزييف القول)
اى وتزييف السنوسى القول (المنسوب الى الاستاد) من كون كل
من قدرة الله تعالى وقدرة العبد مؤثرا تاما في الفعل الصادر من العبد
(ايضا) اى كانكاره نسبة موافقة الفلاسفة الى امام الحرمين
(منجبه) اى له وجه صحيح لاستلزام ذلك القول (توارد العلتين)
المستقلتين على معلول واحد شخصى وهو محال كما تقرر في محله
(وقولهم) في تقرير مذهب الاستاد لدفع ذلك الاستلزام (ان قدرة
العبد غير مستقلة بالتأثير) وانما يكمل تأثيرها بانضمام قدرة الله تعالى
اليها (تبعا) اى حال كونهم تابعين في هذا القول (للسعد) العلامة
(في شرح المقاصد) حيث قال واما الاستاد فان اراد قدرة العبد
غير مستقلة بالتأثير واذا انضمت اليها قدرة الله تعالى صارت
مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الاعانة على ما قرره البعض فقريب من
الحق وان اراد ان كلا من القدرتين مستقلة بالتأثير فباطل انتهى
(يدفع) لزوم (توارد العلتين المستقلتين) عن مذهب الاستاد (لكن
يلزم عليه) اى على هذا القول في تقرير مذهبه (جواز تبعض
قدرة البارى تعالى) بان يقبض الله تعالى من قدرته ما يصير الباقي

(من قدرته)

من قدرته تعالى مؤثرا كاملا بانضمام قدرة العبد اليه (وهو محال)
 لاستلزامه امكان الزيادة والنقصان في تأثير قدرة الواجب مع
 انهما من خواص الاجسام والجسمانيات القابلة للانقسام (كما صرح
 به المحقق) جلال الدين (الدواني في) دفع ما اورد على (برهان
 التمتع) الناهض على نفى شريك الباري المشار اليه بقوله تعالى
 لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا بعد ما اشار ذلك المحقق الى
 الى تقريره على وجه ينكشف به القناع عن وجه كونه دليلا
 برهانيا ويندفع به توهم كونه دليلا اقناعيا يعني انه
 لو امكن الهان فلا يخلو اما ان يكون قدرة كل واحد منهما
 منهما وارادته كافية في وجود العالم اولا شيئا منهما بكاف واحد
 كاف فقط وعلى الاول يلزم اجتماع المؤثرين التامين على معلول
 واحد وعلى الثاني يلزم عجزهما لانهما لا يمكن لهما التأثير
 الا باشتراك الاخر وعلى الثالث لا يكون الاخر خالقا فلا يكون الها
 افن يخلق كن لا يخلق حيث قال لا يقال انما يلزم العجز اذا انتفى القدرة
 على الابداع بالاستقلال اما اذا كان كل منهما قادرا على الابداع
 بالاستقلال ويمكن ان يتفقا على الابداع بالاشتراك فلا يلزم
 العجز كما ان القادرين على حمل الحشبة بالانفراد قد يشتركان في حملها
 وذلك لا يستلزم عجزهما لان ارادتهما تعلق بالاشتراك وانما
 يلزم العجز لو اراد الاستقلال ولم يحصل لانا نقول تعلق ارادة
 كل واحد منهما ان كان كافيا يلزم المحذور الاول وان لم يكن
 كافيا يلزم المحذور الثاني والملازمة ان يديهيتان لا تقبلان
 المنع وما اوردتم من المثال في سند المنع لا يصلح للسندية
 اذ في هذه الصورة ينقص كل واحد منهما من الميل
 الذي يستقل في الحمل به قدر ما يتم بالميل الصادر من

الاخر حتى ينتقل الخشبة بمجموع الميلين وليس واحد منهما بهذا
 القدر من الميل فاعلا مستقلا وفي مجئنا هذا ليس المؤثرات تتعلق
 الارادة والقدرة ولا يتصور الزيادة والنقصان في شيء منهما
 انتهى وقد اطنبت بنقل هذا الكلام، لما فيه ما ينكشف به ما في
 هذا المقام، ويتوقف عليه ما يحتوي عليه الحاشية التي سننقلها
 عنه في فهم المرام (وشيدت اركانها) كناية عن تأييده لما ذكره
 المحقق الدواني بحديث استلزام جواز تفسير القديم واهونية
 بعض المقدورات عليه تعالى كما سيظهر (في مواضع من تعليقاتي
 على الحواشي الهندية) اراد بها حاشية المحقق السيالكوتي على
 الحاشية الخيالية لما ان سيالكوت بلدة من بلاد الهند، قال قدس سره
 في الحاشية حاصل ما في تعليقاتي ان القدرة الازلية اذا توجهت
 الى مقدور فلامعنى لتأثير القدرة الحادثة معها الا بان يقبض الله
 تعالى من قدرته ما يصير الباقي منه بانصمام قدرة العبد اليه مؤثرا
 كاملا ليؤثر فيه معاملة الخشبة وهو يستلزم جواز تغيير القديم
 اعني القدرة الازلية وامكان النقص في الصفة الذاتية واهونية
 بعض المقدورات عليه تعالى والكل محال ولذا اطبق ائمة
 التفسير على صرف قوله تعالى وهو اهون عليه عن ظاهره
 بوجوه لا تخفى على المتتبع فلاستناد في منع الاستحالة باشتراك قادرين
 على حمل خشبة بطيته كل منهما وحده باطل لجواز نقص كل
 منهما من الميل ما يتم بالميل الصادر عن الانخراذ القوة الجسمانية
 يجوز فيها الزيادة والنقصان لانقساما منها بانقسام الجسم وكذا
 حد وثها ولغيرها فالقول بان تتعلق الارادة بالفعل على سبيل
 الاشتراك بينه تعالى وبين غيره من الممكنات كما في حمل الخشبة لذا
 ذهب الاستاد الى وقوع الفعل بمجموع القدرتين غفلة عن لزوم
 النص منه فيه تعالى وهو محال لا يتعلق به الارادة وان

(القياس)

القياس على الحاملين مع الفارق وان ما ينسب الى الاستاد مردود
والنسبة اليه باطل كما يأتى ومن ثم قال بعضهم هذا المذهب
اقبح شركة من مذهب المعتزلة كما نقله المولى الخيالى وتعقبه
بمرددته عليه انتهى محررا ومزدا عليه انتهى ما فى الحاشية، قوله
وهو يستلزم جوازهاى القبض المذكور يستلزم امكان تميز
القديم اعنى القنطرة الازلية بالتجزى وهو محال اكونه من امارات
الحادث اذ كل متغير حادث ويستلزم ايضا امكان النقصان
فى الصفة الذاتية وهى القدرة الالهية وهو ايضا محال كما اشرنا
اليه من كون الزيادة والنقصان من خواص الاجسام و
الجسمانيات القابلة للانقسام ويستلزم ايضا كون بعض المقدورات
وهو افعال العباد اهون عليه تعالى وهو محال ايضا لاستلزامه
كون بعض آخر منها مما يشق عليه تعالى شأنه عن ذلك علوا كبيرا
كما اشار الى الكل بقوله والكل محال، قوله ولذا اطبق ائمة
التفسير آه (٢) اى وليكون اهونية بعض المقدورات عليه تعالى
محالا اتفق المفسرون على صرف قوله تعالى وهو اهون عليه فى قوله
تعالى وهو الذى بدأ الخلق اى المخلوق اى يشبههم فى الدنيا ابتداء ثم يعيده
اى ثم يعيدهم فى الآخرة بنفخ صور اسرافيل فيكونون احياء
كما كانوا (١) وهو، اى الاعادة تذكير الضمير لانها فى تاويل
ان يعيد، اهون عليه (٣) عن ظاهره المشعر بكون اعادة الخلق
اهون واسهل عليه تعالى من ابتداءه بوجوه لا تخفى على من تتبع
كتب التفسير منها ان المعنى ان الاعادة اسهل وايسر عليه تعالى
من البدأ بالاضافة الى قدركم ايها الانسان والقياس الى اصواتكم
والافهما عليه سواء انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون
فيكون الآية واردة على ما يزعمون فيم ابيدوهم ويعتقدون عند هم والا

فما شق على الله ابتداء الخلق ليكون اما هم اهون عليه ولذا
قال الكاشفي

چون قدرت او منزله از نقصانست * آوردن خلق و بردنش يكسانست
نسبت بمن و تو هر چه دشوار بود * از قدرت پر كمال او آسانست
'ومنها ان افعل ههنا بمعنى ففعل اي اهون بمعنى هين مثل الله
اكبر بمعنى كبير ومنها ان لانشاء بطريق التفضل الذي يتخير فيه
الفاعل بين الفعل والترك والاعادة من قبيل الواجب الذي
لا بد من فعله حتما فكأنه اقرب الى الحصول من الانشاء المتردد
بين الحصول وعدمه لكن الوجه الاخير مآرد عليه علامة الوجود
المولى ابو السعود بما لا يخفى على من راجعه ، قوله فالاستناد
في منع الاستحالة آه اي الاستناد في منع كون قبضه تعالى من
قدرته المستقلة ما يصير الباقي منه بانضمام قدرة العبد اليه مؤثرا
كاملا محالا بسند اشتراك قادرين على حمل خشبة يطبق حملها
كل منهما بالانفراد باطل اذ لا يصلح ذلك المثال للسندية لان هذه
الصورة يجوز ان ينقص كل من ذيك القادرين من الميل الذي
يستقل في الحمل به قدر ما يتم بالميل الصادر عن الآخر حتى ينتقل
الخشبة بمجموع الميلين لما انه يجوز الزيادة والنقصان في القوة
الجسمانية القائمة بحامل الخشبة وكذا يجوز حدوثها وتغيرها
بخلاف ما نحن فيه لما عرفت من انه لا يجوز شيء من ذلك في القدرة
الالهية الازلية وهذا الكلام مأخوذ مما نقلنا عن المحقق الدواني
كنايه عليه قدس سره ايضا ، ثم ان الميل كما ذكره الفاضل الكلبوي
مبدأ الحركة الذاتية طبيعية كانت او قسرية او ارادية ولا ميل
في الحركة العرضية كحركة جالس السفينة بحركتها فان الميل فيها
لا في الجالس و اشار به الى ان حركة الخشبة من موضع الى آخر
عرضية بسبب الحركة الارادية للحاملين التابعة لميلهما ولكل

(معهما)

منهما ميل في القوة لو خرج الى الفعل لاستقل به في الحمل لكنهما
قسما ذلك الميل بينهما الى قسمين فاخرج احدهما من القوة الى الفعل
احد القسمين والاخر القسم الآخر فكان تقيص كل منهما عن ذلك
الميل بقدر ما اخرجته الاخر من القوة الى الفعل والزيادة والنقصان
في الميل الخارج الى الفعل تابعان لتشديد الاعصاب واضعافها
، قوله فالقول بان تعلق آه القائل هو الفاضل الكلبي حيث
قال بعد ما قرر ما نقلناه عن المحقق الدواني وفيه نظر لان تعلق
الارادة بفعل الاشتراك من جملة الممكنات كما صدر من الحاملين
فيلزم ان يكون مقدور الواجب ولذا ذهب الاستاد الى ان افعال
العباد واقعة بمجموع القدرتين في اصل الفعل وما ذكره من لزوم
الجسمية والجسمانية ظاهر المنع فلا ينبغي الاكتفاء بامثاله في هذا
المطلب الجليل انتهى ، وحاصل رده قدس سره منع كون تعلق
الارادة بفعل الاشتراك من جملة الممكنات مستندا بان لممكن مالا
يلزم من فرض وقوعه محال وذلك التعلق ما يلزم من فرض
وقوعه محال وهو النقص في صفته تعالى الذاتية ، والضمير المجرور
في قوله عن لزوم النقص منه راجع الى الفعل على سبيل الاشتراك
، وقوله وان القياس اه الظاهر انه عطف على لزوم اي وغفلة عن
ان القياس على حاملي الحشبة قياس مع الفارق البين كما قرر فلا
يكون صحيحا ليكون هذا القول ردا على قول الفاضل المذكور
كما صدر من الحاملين كما ان الظاهر في قوله وان ما ينسب الى الاستاد آه
ان يكون عطفا عليه ايضا فيكون ردا لقوله ولذا ذهب الاستاد
الى ان افعال آه كما لا يخفى ، قوله وهو ثمة آه اي ومن اجل ان
ما ينسب الى الاستاد من وقوع الفعل بمجموع القدرتين في اصل
الفعل مردود والنسبة اليه باطلة كما يأتي متناعن قريب قال بعضهم
هذه المذهب اي مذهب الاستاد المنقول عنه في المشهور اشد قبحا

في الشركة من مذهب المعتزلة لان مذهبه يوهم ان قدرة الله تعالى ناقصة في ايجاد ذلك الفعل محتاجة الى انضمام قدرة العبد اليها ولا يخفى ما فيه من القبح الواضح بخلاف مذهب المعتزلة لانهم زعموا ان قدرة الله تعالى لا تتعلق بافعال العباد الاختيارية لان صدور تلك الافعال من الله تعالى ممتنع عندهم فلا بعد في عدم تعلق القدرة بها لاتفاق الكل على ان القدرة لا تتعلق بالمتعمات، قوله كما نقله المولى الخيالي وتعقبه اي نقل كون هذا المذهب اقبح شركة من مذهب المعتزلة المولى الخيالي في حاشية شرح العقائد النسفية عن المولى المحشى صلاح الدين ورده متعقبا بما رددته على المولى الخيالي مؤيدا لما نقله عن المحشى المزبور وتوضيح ما تعقب به المولى الخيالي انا لانسلم ان هذا اقبح شركة من مذهب المعتزلة لان تأثير قدرة العبد في بعض الامور يجعل الله تعالى وخلقته كذلك حيث تعلقت ارادته العلمية بحصول بعض الامور بانضمام قدرة العبد الى قدرته وان كانت قدرته تعالى كافية في ايجاد ليس باقبح من نفي دخل قدرة الله تعالى بالكلية كما هو مذهب المعتزلة لان في الثاني استبعاد عبادته بايجاد بعض الاشياء بخلاف مذهب الاستناد لان غايته ان الارادة العلمية تعلقت بايجاد بعض الاشياء بانضمام قدرة العبد لاجل حصول بعض المصالح مثل التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب، واما رده قدس سره عليه فلعاه مما لم يخرج من القوة الى الفعل وان وعده في بحث برهان التمانع من تعليقاته على الحواشي الهندية على الحاشية الجيالية لانه لم يتيسر له قدس سره الوصول فيها الى مبحث خلق الاعمال، الذي نقل المولى الخيالي فيه هذا الكلام وتعقبه هناك بلا اختلال، كما لا يخفى على احد من مراجعي ارباب الكمالات، نعم قد ذكرهنا ما يفتن منه الرد على ما تعقب به الخيالي اصحاب التأمل والخيال * يقول العبد الضعيف، امده الله بلطفه اللطيف، ان ما

(ذكره)

عليه بلامرية (وثن سلم) صحة نقله منه (فنقول لعله) أي هذا القول (صدر عنه) أي الاستاد (في مباحثة جدلية) يطلب فيها الزام الخصم واسكانه بمقدمات مشهورة أو مسلمة لا في مباحثة برهانية يطلب فيها اظهار الحق بمقدمات يقينية فتوصيف المباحثة الجدلية بقوله (لا فحام خصم) أي كائنة لاسكات خصم من قبيل التوصيف بالصفة الكاشفة وقوله (قويت منافرة) أي منافرة ذلك الخصم ومباعدته (عن الحق) وصف للخصم بحال المتعلق (فاحتال) أي عمل الاستاد لطائف الخيل (في جذبه الى الحق) انقاذه (من الضلال) وجلة احتال آه عطف على قويت (بنحو) أي بنوع (من انواع (السرقة) والجذب الخفي وذلك النوع ارخاء عنان الخصم الى ان يطلع على موضع العثور (ولذا) أي ولاحتمال الصدور في المباحثة الجدلية (قال المشايخ ما ينقل عن عالم من المباحثة) مع خصم (لا يجوز جعله) أي جعل ما ينقل عنه في تلك المباحثة (مذهباً) معتقداً (له) أي لذلك العالم وهذا كما ينقل عن الشيخ الاكبر قدس سره الاطهر انه قال بقبول ايمان فرعون حيث صرح الشيخ اسمعيل حقي البروسوي 'قدس سره القوي' في كتاب الخطاب بان هذا القول صدر منه رضي الله عنه بطريق المباحثة فلا يصح ان يجعل مذهباً له وقد صرح رضي الله عنه بان معتقده غير ذلك فقال في الباب الثالث والسبعين وثلاثة من الفتوحات في مراتب طبقات جهنم وتفاوتها ان فرعون وامثاله الذين ادعوا الربوبية ونفوها عن الله تعالى له الدرك الاسفل من النار * ولكون هذا البحث مهما في هذا الزمن الذي بدت فيه نواجد الفتن حيث ترى كثيراً من الكبار يعتقدون صحة ايمان فرعون بالاصرار اتباعاً في ذلك لما اشتهر عندهم كل الاشتهار من ذهابه رضي الله عنه الى قبول ايمانه بلا انكار من غير تحقيق في هذا الباب وتفحص يزول معه

(الارتياب)

الارتباب، اوردت ما بلغ الى، وتبين لدى، من كملت اعلام الدين،
وكبراء اليقين، في حاشيتي على نتائج الافكار، المسماة بنسائج الابكار،
لمناسبة هناك اقتضت ذلك، واحببت ههنا ايراد ما هنالك، فدونت
تحقيق المقام مجانباً عن الملام، بتطوير الكلام، واعلم ان الظاهر
المفهوم من الحديث وانقر ان المبين، والصحيح المنقول عن عظماء الملة
والدين، انه لم يقبل ايمان فرعون لكونه ايمان يأس وانه مات
كافراً على ما ذكره الخبر الفاسخ والبحر الزاخر، مولانا ابوسعيد
الخادمي الماهر، في علمي الباطن والظاهر، في شرح الطريقة
المحمدية وهو الموافق لما تقر في اصول الخفية وفرعها من ان
توبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس والفرق مسطور في المطولات،
والعجب ممن اغتر بظاهر ما نقل عن حضرت الشيخ الاكبر والمسك
الازفر، قدس سره الاظهر، في فصوصه واوضحه بعض شراحه
وايده من انه مات مؤمناً واول النصوص القاطعة القاضية على
على موته كافراً، ولما عرض ذلك على في بعض المحافل، المشحون
بامثال الافاضل، قلت ان كلام الشيخ قول بمقتضى مذهبه فان
المالكية يرون ايمان اليأس مقبولا كتوبة اليأس ولا يفرقون
بينهما وليس كلاماً صادراً عن كشفه الصادق وتحقيقه الرائق حتى
يعتمد عليه وان توهمه المحقق الدواني في رسالته المستقلة في هذا
الباب (٥) ثم بعد برهة من الزمان رأيت ان المولى اسمعيل الحق
البروسوي، المجدد لهذا الدين بفيضه القوي، قدس سره العلي،
قد صرح بذلك في تفسيره روح البيان مع كونه اعرف بالمرار
كلام الشيخ وجلالة قدره، واحق باقتفاء آثاره الشريفة من غيره،
كما لا يخفى على من اشتغل بمطالعة كتبه فحمدت الله على ذلك
التوارد، ثم رأيت انه قد نقل المولى المزبور في كتابه المسمى
بالخطاب، الذي حرر فيه ما فاض على خاطره الخطير، من قبل

(٥) على ان مقبولة
وتوبة اليأس وان كانت
فما ذكره صاحب
الخلاصة قد سنحت
بانه مخالف لما جاء
في الحديث الصحيح
ان التوبة لا تزال
مقبولة حتى يغلق
بابها فاذا طلعت الشمس
من مغربها اغلق
لما ان الحديث كما
ترى يدل على اغلاق
باب التوبة حين
ظهورها مطلقاً
سواء كان توبة من
الكفر او المعاصي
ماسوى الكفر وايضاً
انه يخالف قوله
تعالى و ليست
التوبة للذين يعملون
السيئات حتى اذا
احضروا حدهم
الموت قال انى تبت
الان ولا الذى يموتون

الملك الحبير، من غير ترتيب فصول وابواب، عن الشيخ قدس سره انه صرح في موضع آخر من الفتوحات المكية بكون هذا الكلام منه صادر اعلى طريق المباحنة دون التحقيق وان معتقده موت فرعون كافرا وعدم قبول ايمانه موافقا لمعتقد جمهور اهل السنة كما نقله آتفا وقد صرح به العلامة ابن حجر في الزواجر ايضا حيث قال بعد ما نقل عنه رضى الله عنه القول المذكور فانا وان كنا نعتقد جلالة قائله فهو مردود فان العصمة ليست الا للانبياء مع انه نقل عن بعض كتبه انه صرح فيها بان فرعون مع هامان وقارون في النار واذا خالف كلام امام فيؤخذ بما يوافق الادلة الظاهرة ويعرض عما خالفها انتهى على انه قد قال العالم الرباني، الشيخ قطب الدين الشعراني، في كتاب اليواقيت والجواهر وان القول بان الشيخ لا كبر بقول بقول ايمان فرعون كذب وافتراء على الشيخ فقد صرح الشيخ في الباب الثاني والستين من الفتوحات بان فرعون من اهل النار الذين لا يخرجون منها ابدا لا بدين والفتوحات من اواخر مؤلفاته فانه فرغ منها قبل موته بنحو ثلاث سنين انتهى، كيف وقد قال رضى الله عنه في الباب الثالث والسبعين وتلثة من الفتوحات العالم الالهى هو الذى كان الله معلمه بالالهام واللقاء وازل الروح على قلبه وهذا الكتاب يعنى الفتوحات من ذات النمط عندنا فوالله ما كتبنا منه حرفا الا عن املاء الهى، والقاء رباني، ونفت روحاني، في روع كياني، هذا جملة الامر مع كوننا لسنا برسل مشرعين ولا انبياء مكلفين وانما هو علم وحكمة وفهم عن الله فيما شرعه على السنة رسوله وانبيائه عليهم الصلوة والسلام انتهى كما نقله الفاضل الشهير، بالراغب الوزير، وقد روى الامام الترمذي في تفسير سورة يونس الاجماع على كفره، وذكر الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى فقول له

وهم كفار الآية ولذا قال صاحب الدرر والمسطور في الفتوى ان توبة اليأس مقبولة لان الفاسق عارف بالله تعالى وايمان اليأس ليس بمقبول لان الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى وحال البقاء اسهل من الابتداء وهذا مخالف للحديث المذكور والنص الكريم كما عرفته كانهم لم ينظروا الى بيان المفسرين في تفسير الآية الكريمة والحديث الشريف فتمسكوا بدليل عقلي ضعيف الدلالة على المطلوب آه منه

(قولا)

قولنا لعله يتذكر أو يخشى أنه يروى عن كعب أنه قال والذي
يحلف به كعب أنه لم يكتب في التورينة ققولاله قولنا
وساقسي قلبه فلا يؤمن، وبالجملة أن الواجب أن لا يقدم على اعتقاد
ظاهر مثل هذه الكلمات الصادرة عن بعض أكابر الصوفية، قبل
العرض على الكتاب والسنة السنية، واجماع العلماء من الامة العلية،
لثلايمرق من الدين كما عرق السهم من الرمية، ولا يجترأ ايضاً على
طعنهم بها فانهم فضلاء هذه الامة بآرتباب، ومثل هذه الكلمات
الصادرة عنهم تأويلات صحيحة وما يتذكر الا اولوا الباب، باطنه
فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب، وكثير من متصوفة هذا الزمان
يهرعون الى قبول كل ما سمعوا منهم من غير اذعان، ويستندون
بكون قائله ممن له علو الشأن، ولا يتنبهون لعدم كون انفسهم
قابلين لفهم الكلام، فيضلون ويضلون كثيراً من جهلة العوام،
وايم الله انها لفتنة في الاسلام، قل انتم اعلم ام الله، ولا حول
ولا قوة الا بالله، (قال السنوسي) في شرح الجزائرية (ولئن سلم)
كونه مذهباً له بعد تسليم صحة النقل فنقول (لا تأخذ) الاستاد
(به لانه بذل جهده) وصرف طاقته (في الوصول الى الحق)
لكن لم يوفق للوصول اليه لخفاء دليله فيكون معذوراً وهذا
مأخوذ مما ذكره اهل الاصول من ان المخطئ في الاجتهاد
لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال ما لم يكن الدليل الموصل الى
الصواب بينا فخطاء لتقصير منه وترك مبالغة في الاجتهاد فانه
يعاتب وحل عليه ما نقل من طعن السلف بعضهم ببعضاً في مسائلهم
الاجتهادية بناء على ان طريق الصواب بين في زعم الطاعن،
فان قلت ان هذه المسئلة مسألة اصولية اعتقادية وقد صرحوا بالخطئ
في الاصول والعقائد يعاتب بل يضل ويكفر لان الحق فيها واحد اجماعاً
والمطلوب هو اليقين الحاصل بالادلة القطعية اذ لا يعقل مثلاً حدوث

العالم وقدمه وجواز رؤية الصانع وعدمها مثلاً فالمخطئ فيها
 مخطئ ابتداء وانتهاء على ما في التلويح فكيف لا يؤخذ بخطائه
 قلت نعم الا ان اجتهاد الاستاد في هذه المسئلة ليس مما يوجب
 تكفير المخالف وقد نقل عنهم تصويب كل مجتهد في المسائل الكلامية
 بمعنى نفي الاثم وتحقيق الخروج عن عهدة التكليف اذالم يوجب
 تكفير المخالف ومثلوا له بمسئلة خلق القرآن ومسئلة الرؤية
 ومسئلة خلق الافعال كما في التلويح ايضا في آخر باب الاجتهاد
 فتبصر ليميز الصلاح من الفساد (ولا يغند فيه لظهور خله) كما
 ذكر وان جاز التقليد قبل ظهور الخلل (ومنه) اي ونما ذكر من
 ان خلل مذهب اليه الاستاد ظاهر وان التقليد فيم ظهر خله
 ليس بجائز (يعلم شدة حذر حمل مذهب الامام المار يدي عليه)
 اي على مذهب الاستاد (كما فعله) اي ذلك الحمل (بعض المؤلفين)
 اراد به المار ي استاد اسانيد علماء لروم ابا سعيد الخدعي المرحوم
 قس سره كما نقلناه سابقا عن رسالة البسملة (في المسئلة) اي
 مسئلة خلق الاعمال يعني انه حمل مذهب الامام المار يدي في مسئلة
 خلق الاعمال على مذهب الاستاد (تبعاً) في ذلك الحمل (لو الله
 الماجد) بل تبعاً لما يفهم من كلام المولى الخيالي ويلزم لتحقيق صدر
 الشريعة في التوضيح كما صرح به بعض محشيه على ما اسلفناه
 (ومرت الاشارة اليه) في اول الرسالة كما نبهناك عليه (ولفرق)
 بين حمل مذهب الامام المار يدي على مذهب الاستاد وحمله على
 مذهب القاضي حيث جوز الثاني وقرر وحرر ، ومنع عن الاول
 وخطر وحذر (ان الاستاد احد رجال الاشاعرة) لكونه اشعرياً
 في الاصول وشافعيّاً في الفروع كما في الطبقات (كالقاضي) قاعدة
 التشبيه يقتضي شهرة كون القاضي من رجال الاشاعرة وهو كذلك
 حتى اشتهر بكونه ناصر مذهب ابي الحسن الاشعري على ما صرح

(به)

به المولى الشـهير بان كمال الوزير في طبقات الحنفية (وما قلدهما
 احد من الاشاعرة فيها) اى فى مسألة خلق الاعمال (لاتباعهم
 الاشعرى) اى لاتباع الاشاعرة فى الاصول والعقائد امامهم ابا الحسن
 الاشعرى فى هذه المسئلة وفى غيرها (وانحراف قوليهما) اى مع
 انحراف قول الاستاد وقول القاضى (عن مذهبه) اى الاشعرى
 حال كون قوليهما (على التفاوت) فى الانحراف عنه لان انحراف
 قول الاستاد عنه لكونه قولاً بتأثير القدرة الحادثة فى اصل الفعل
 اذ لا يقول به الاشعرى وانحراف قول القاضى عنه لكونه قولاً
 بتأثيرها فى وصف الفعل اذ لا يقول الاشعرى به ايضا كما سبق
 (والماتريدى فذو اثر اهل السنة) اى والحال ان الامام الماتريدى
 مقتدى اكثر اهل السنة والجماعة اذا لقدرة بكسر القاف من
 يقتدى به (وهم) اى اكثر اهل السنة (السادات الحنفية) لما
 قدمنا ان الماتريدى حنفية فى الاعمال (ولم يثبت انهم) اى السادات
 الحنفية (خالفوه) اى الامام الماتريدى (فى هذه المسئلة) اى
 مسألة خلق الاعمال وان اتبعوه فى غيرها من المسائل الاعتقادية بل
 الثابت انهم اتبعوه فى هذه المسئلة كما تبعوه فى غيرها من المسائل
 الاعتقادية (فى جمل القول المعترض) المردود اعنى قول الاستاد
 فى هذه المسئلة (مذهبنا) اى الامام الماتريدى فيها (اخلال
 برفيدة السواد الاعظم) اى ابراث الخلل فيما يعتقده الجمع الاعظم
 وهم السادات الحنفية فى هذه المسئلة لكون الامام الماتريدى متبوعهم
 فى هذه المسئلة كما هو متبوعهم فى غيرها من المسائل الاعتقادية
 يعنى انه بخلاف جعل قول القاضى مذهبنا فيها لعدم كونه قولاً
 معترضاً عليه مردوداً ، يقول العبد الضعيف ، امد الله بلطفه
 اللطيف ، وانت خبير بما قدمناه غير مرة بان كلا القولين فى الاقتصاد
 وان قول الاستاد على ما قرره المولى الاصفهاني مما لا يرد عليه شئ

من الاعتراض والابرار، وارجل مذهب الامام المازيدي على كل
منهما محتمل وصحيح بلا خطر، وانذا ذهب الى كل منهما طائفة من
اكابر العلماء كاحرار، نعم حله على مذهب القاضي بما اختارها اكثر
المحققين من الفضلاء، لكونه ظاهرا من مذهب الامام بلا تحمل
ولا عناء، وهو خلاصة تحقيق قدوة اهل التحقيق، ونخبة ارباب
التدقيق، مولانا المحقق البركوي، عليه رحمة الملك القوي، في متن
الطريقة لمحمدية، وقد يشعر به قول عمدة فضلاء الروم بلا شك،
استاد الخيالي مولانا خضر بك، ايضا في قصيدته النونية،

• وللعباد اختيار وهو كسبهم • فيوصفون بطوع او بعصيان •
لكن الامام الرباني، المجرد بفروضاته العلية للالف الثاني، قد رد
في بعض مكتوباته على قول القاضي بانه لا معنى لتأثير القدرة في
وصف الفعل فلعله اختار رجل مذهب الامام المازيدي على قول
الاستاد على التقرير الذي نقلناه عن المولى الاصفهاني وقد قال قائلهم
، اذا قالت حذام فصدقوها ، فان القول ما قالت حذام ،

هذا ماظهر لنا (والله نبارك وتعالى احكم واعلم) منا (فالذي
تحرر) تفيع على جميع ما تقدم منه في تحقيق مذهب المازيدي والاشعري
اي الذي تلخص مما ذكرناه من اول الرسالة الى هنا في تحقيق
المذهبيين وتوضيحهما (فيما) ا في امور وقع (فيه اشتراك المذهبيين)
مذهبي المازيدي والاشعري (وماه امتيازهما) اي وامور وقع بها
امتنياز المذهبيين لمذكورين (اهمامتفقان) في تأويل المصدر على انه خبر
المتدرا اعني الذي فهو بيان لما فيه اشتراك المذهبيين (في ان العبد فاعل
مخار) اي بفعل باختياره بمعنى صحة الفعل والتر (و) في (ان له)
اي لا عيب (كسب هو مدار التكليف) فهما مشتركان في هذا القدر
وان كانا متفرقين في ان كسب العبد ما ذكرا سميلينه (و) في (ان الا
ستطاعة) الكاسة بمعنى القدرة لا بمعنى سلامة الاسباب والالات

(حال)

حال كون القدرة ملازمة (بشرط) هو (استجماعها لشروط التأثير)
 في المقدور يعنى بمعنى القوة المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير
 (مع الفعل زمانا) خبر ان اى الاستطاعة بالمعنى المذكور كائنة مع الفعل
 بالزمان وان كانت متقدمة بالذات لاحتياج الفعل اليها او لا يجوز
 ان يكون قبل الفعل زمانا لا متنازع تخلف المعلوم عن علته التامة
 اعنى جملة ما يتوقف عليه الشئ كما تقدم في محله (وبدونه) اى
 وحال كونها ملازمة بدون شرط الاستجماع اعنى جملة القوة التى
 يصير مؤثرة عند انضمام الارادة اليها (معه) اى كائنة مع الفعل
 فهذا من قبيل عطف الشئيين على معمولى عالمين مخلفين لكن
 المجزور متقدم (و) كائنة (قله) وكائنة (بعده) يعنى ان لا
 استطاعة بمعنى القوة التى تصير ادفوجدى كل من الزمان الذى وقع فيه
 الفعل والزمان الذى هو قبل الفعل و زمان لذى هو بعد (و حلاقه)
 اى خلاف ما ذكر من كون الاستطاعة قبل الفعل مطلقة وفاقا
 لاكثر المعتزلة كما يشعر به ما ينقل عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى من
 ان القدرة صالحة للضدين حتى ان القدرة المصروفة الى الكفر
 بعينها القدرة التى تصرف الى الايمان ولا اختلاف الا فى التعلق
 ولذا خالفه اكثر الاشاعرة فذهبوا الى ان القدرة الواحدة
 لا تصلح للضدين بناء منهم على ان القدرة مع الفعل لا قبله
 عندهم والالزم اجتماع الضدين لوجوب مقارنتهم لتلك القدرة
 المتعلقة بهما على ما ذكره المولى كمال الدين بن ابي شريف
 فى حاشية شرح العقائد النسفية (ضعيف) ان ابقى على
 ظاهره من كون القدرة مطلقة حتى القدرة الحقيقية المختلفة
 لشرائط التأثير قبل الفعل لما عرفت من انه يستلزم تخلف
 المعلوم عن علته التامة الممتنع عند الكل (ومازل) بان
 مراهم باقدرة القوة التى هى مبدأ الافعال المختلفة

سواء كملت جهات تأثيرها ام لم تكمل فلا شك في كونها قبل الفعل ومعه وبعده ولا في جواز تعلقها بالضدين اذ هي بحيث متى انضم اليها ارادة احد الضدين حصل (ذلك الضد) ومتى انضم اليها ارادة الضد الاخر حصل ذلك الاخر لا القوة المستجمعة بجميع شرائط التأثير اذ لا شك انها لا تتعلق بالضدين معا وان اجتمعا في الوجود وانها مع الفعل لان وجود المقدور لا يخلف عن المؤثر التام كما مر مرار افعل الشئ الاشعري ومن وافقه ارادوا بالقدرة القوة المستجمعة بجميع شرائط التأثير فحكموا بانها مع الفعل وانها لا تتعلق بالضدين والمعتزلة ارادوا بها القوة العضلية فتالوا بوجودها قبل الفعل وتعلقها بالامور المتضادة فهذا يجتمع المذهبان فليطلب التفصيل من شرح المواقف والمقاصد وحواشي الفضلاء على شرح العقائد (ومعنى سلامة الاسباب) اي الاستطاعة الكائنة بمعنى سلامة الاسباب والآلات والجوارح كالحواس والاعضاء كما في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا (٦) وفي عطفه على معنى القدرة وجعل سلامة الاسباب مقابلة للقدرة مع انها مما يطلق عليه القدرة ايضا اشارة الى ان القدرة الحقيقية انما هي القدرة المقترنة بجميع شرائط التأثير على ما صرحوا به ، قال العلامة الفتازاني فان قيل الاستطاعة صفة المكلف وسلامة الاسباب والآلات ليست بصفة له فكيف يصح تفسيرها بها ، قلنا المراد سلامة اسبابه وآلاته والمكلف كما يتصف بالاستطاعة يتصف بذلك حيث يقال هو ذو سلامة الاسباب الا انه لتركبه لا يشتق منه اسم فاعل يحمل عليه بخلاف الاستطاعة (قبله) اي الاستطاعة بهذا المعنى كائنة قبل الفعل (وعليهما) اي على القدرة بدون استجماع شرائط التأثير وسلامة الاسباب (مدار المكلف) من الله تعالى بالاوامر والنواهي (وهذا جواب عما

(٦) اشارة الى ان قوله بمعنى سلامة آه عطف على معنى القدرة وقوله قبله عطف على قوله مع الفعل فقيه عطف الشئيين بحرف واحد مع تقدم المجرور فتبصر منه

استدل به القائلون، بكون الاستطاعة قبل الفعل من ان التكليف حاصل قبل الفعل ضرورة ان الكافر مكلف بالايمان وتارك الصلوة مكلف بها بعد دخول الوقت فلو لم يكن الاستطاعة متحققة حينئذ لزم تكليف العاجز وهو باطل، وحاصل الجواب انه ان اريد بالعجز عدم الاستطاعة بالمعنى الاول فلانم استحالة تكليف العاجز وان اريد بالمعنى الثانى فلانم لزومه لجواز ان يحصل قبل الفعل سلامة الاسباب والالات وان لم يحصل حقيقة القدرة التى بها الفعل قال المولى الخيالى والسرفيه ان سلامة الاسباب مناط خلق الله القدرة الحقيقية عند القصد بالفعل فبعد السلامة لا حاجة من جهة العبد الى القصد، ثم انت خبير بان ما ذكره من قوله وان الاستطاعة الى هنا ثلاثة وجوه من وجوه الاشتراك بين المذهبين لا يظهر تفرع شئ منها على ما ذكره من قبل فتبصر (وان الفعل) اى اصل فعل العبد (مخلوقه تعالى وحده) بدون مشاركة العبد فى الخلق له تعالى اصلا (وان الحق ماتوا تر) منقولا (عن السلف) وهم اصحاب القرون الثلاثة كما سبق (من انه) اى الشأن (لا جبر) بان يكون فعل العبد بمجرد ارادته تعالى من غير مدخل للعبد فيه اصلا كما قال به الجبرية (ولانقويض) بان يكون فعل العبد بمجرد اختياره كما قال به المعتزلة (بل امرين امرين) اى امرين الجبر والانتقويض وهو ان يكون فعل العبد بارادته تعالى وقدرته لكن بشرط تعلق اختيار العبد اى صرف قدرته الى العمل فان هذا قدر مشترك بين المذهبين فيهما معافى الاقتصاد على ما حققه قدس سره وان كان مذهب الاشعرى واقعا فى طرف الجبر على ما حققه المولى البركوى ومن وافقه لكن تحقيقه قدس سره مما لا يخفى كونه احكم والطف، فان فيه اجراء مذهبي امامي اهل السنة والجماعة جميعا على ما جرى عليه السلف (وان ام الخالق مخصوص

به تعالى لا يشاركه فيه العبد لما تبين مما حققه سابقا ان الخالق بمعنى
 مفيض الوجود وانه لا يتفرع على قدرة العبد امر موجود في
 الخارج على كلا المذهبين وان يتفرع عليها امر اعتباري عند الماتريدية
 (و) ان اسم (الكاسب والعامل مخصوص بالعبد) لما تلخص
 بما سبق من ان الكسب عبارة عن علاقة للقدرة الحادثة بالمقدور
 على المذهبين وان وقع الخلاف في حقيقة هذه العلاقة وكيفيتها
 والعمل مثل الكسب في ذلك ولذا اطلق سبحانه وتعالى كلا
 منهما على اعمال العباد في كتابه الكريم (و) ان كلا من اسم (الفاعل
 والمختار والقادر والمريد مشترك) بين الله تعالى والعبد (في) مجرد
 (الاطلاق) على كل منهما (لا في الحقائق وجميع الآثار) المترتبة
 على كل من هذه الاسماء وهذا كما ان وجود الواجب ووجود
 الممكن مع اختلافهما بالحقيقة والآثار يشتركان في مطلق الوجود
 الواقع عليهما وقوع لازم خارجي غير مقدم ولذا كان الوجود
 المطلق كلياً مشتركاً بين الوجودين كما حقق في محله (وهذا
 الاختصاص والاشتراك تابع لاختصاص المأخذ واشترائه) يعني
 ان اختصاص الخالق به تعالى تابع لاختصاص مأخذ الخالق
 ومبدأ اشتقاقه اعني الخلق الذي هو افاضة الوجود بالله تعالى
 واختصاص الكاسب والعامل بالعبد تابع لاختصاص مأخذ كل
 منهما اعني الكسب والعمل المفسرين بتفسير يرجع بأل النكل
 الى علاقة القدرة الحادثة بالمقدور بالعبد وكذا اشتراك الفاعل والمختار
 والقادر والمريد بينهما تابع لاشتراك مأخذ كل منهما اعني الفعل
 والاختيار والقدرة والارادة بينهما ووجود كل منهما في كل
 منهما ولو بالنظرة الاولى فتبصر (وان الكسب امر اعتباري)
 لا وجود له في الخارج اما عند الامام الماتريدي فلما عرفت من ان
 الكسب عنده عبارة عن الارادة الجزئية التي هي من الامور الاعتبارية

(عنده)

عنده على الاصح واما عند الاشعري فلان الكسب عنده
 عبارة عن مقارنة قدرة العبد مع الارادة بالمقدور ومن البين ان
 المقارنة امر اعتباري كما لا يخفى (وهذه) الوجوه المذكورة (احد
 عشر وجهها مشترك) فيه (بينهما) اي بين مذهبي الماتريدي والاشعري
 (وتزداد) تلك الوجوه (بتغير الاعتبار) اذ المعتبران يعتبر اختصاص
 الخلق به تعالى واختصاص الكسب والممل بالعبد واشتراك الفعل
 والاختيار والقدرة والارادة بينهما مثلثة وجوه اخرى وان يعتبر
 اختصاص الكسب والعامل بالعبد مثل وجهين لا وجهها واحدا
 وكذا ان يعتبر اشتراك الفاعل والمختار والقادر والمريد
 بينهما مثلا وجوها اربعة لا وجهها واحد او كذا الكلام في
 ما أخذ هذه الالفاظ وان يعتبر كون الفعل مكسوبا للعبد وحده
 المفهوم من بعض الوجوه المذكورة وجهها آخر مستقلا الى غير
 ذلك مما لا يخفى على من تفكر (ومفترقان) عطف على متفقان وهذا
 شروع في بيان مابه امتياز المذهبين (في ان الكسب اثر القدرة)
 الحادثة (المؤثرة في وصف الفعل فقط) لا في اصله لما تقدم انه
 عبارة عن العزم المصمم الذي هو التوجه الصادق نحو الفعل و
 هو صادر من العبد بقدرته (عند الماتريدي ومقارنة) بالرفع
 عطف على اثر (الغير المؤثرة) اي مقارنة القدرة الحادثة الغير
 المؤثرة (بالفعل) سواء كانت مؤثرة بالقوة كما عند الامدي او لا
 ايضا كما في المشهور (في شئ من) اصل (الفعل والوصف) حال
 كون تلك القدرة الغير المؤثرة (مع الارادة) ومقرونة بها (عند
 الاشعري) لما سبق ايضا من ان الكسب عند الاشعري عبارة عن
 مقارنة قدرة العبد و ارادته بالمقدور بشرط عدم تأثيرها بالايجاد
 (وفي ان متعلق القدرة) الحادثة (الوصف فقط) اي وصف فعل
 العبد بدون اصله (عندهم) اي الماتريدي (و) متعلقها اصل (الفعل)

ووصفه (جميعا وان كان التعلق بغير تأثير اصلا (عنده) اي الاشعري
 (و) في (انه يمنع تعلق القدرة) بشيء (بلا تأثير فيه عندهم) اي
 الماتريدية فلا معنى لتعلق القدرة بشيء عندهم الا تأثيرها فيه (ويجوز)
 تعلقها بشيء بلا تأثير فيه (عنده) اي الاشعري ولذا قال يتعلق قدرة
 العبد باصل الفعل ووصفه بلا تأثير في شيء منها (و) في انه (لا يجوز
 صدور الفعل بقدرة العبد) استقلالا (لولا تعلق قدرة الباري
 تعالى) بذلك الفعل (عندهم ويجوز) صدوره بقدرة العبد وحدها
 لولم يتعلق قدرة الباري تعالى به (عنده بناء) اي حال كون
 ذلك الجواز عنده مبنيا (على تحريري السيد والامدي) في شرح
 المواقف والابكار من ان القدرة الحادثة عند الاشعري مؤثرة بالقوة
 بلا انكار لاعلى ما بلغ من مذهب مبلغ الاشتهار من انها غير مؤثرة
 بالفعل عنده وقد سبق الكل فلا حاجة الى التكرار (وهو المراد)
 اي ما ذكر من عدم جواز صدور الفعل بقدرة العبد لولا تعلق قدرة
 الباري تعالى به عندهم وجوازه عنده بناء على ما ذكر هو المراد (بقول
 بعضهم في الفرق بين المذهبين (انها) اي قدرة العبد (غير كافية)
 في وجود الفعل (عندهم وكافية) في وجوده (عنده) كفاية مبنية
 (على فرض عدم تعلق القدرة القديمة) بذلك الفعل (و) في ان (القدرة
 الحادثة) التي هي قدرة العبد (مؤثرة بالفعل) وان كان تأثيرها في
 الوصف (عندهم غير مؤثرة) بالفعل بل بالقوة ايضا ولو في الوصف
 (عنده وهذا) اي كون القدرة الحادثة مؤثرة بالفعل عند الماتريدية
 وغير مؤثرة بالفعل عند الاشعري (فهم من معنى السبب) عندهم
 وعنده كما سبق انفا (و) في ان (صرف الارادة) الكلية (التي هي
 العزم المصمم اثر لقدرة العبد) لظان الموصول صفة للارادة والضمير
 المنفصل راجع اليها مع ان العزم المصمم الذي هو اثر قدرة العبد
 عبارة عن صرف الارادة الكلية المسمى بالارادة الجزئية والا

(فالارادة)

فالارادة الكلية في العبد مما لا صنع للعبد فيها على جميع المذاهب كما
 مر فلا تخلص الابان بصرف العبارة عن ظاهرها ويجعل الموصول
 صفة للصرف والضمير المنفصل راجعا اليه باعتبار كون
 الصرف عبارة عن الارادة الجزئية فاعرف (ناش عنه)
 اي عن العبد (باختيار عندهم) لما مر ان ذلك الصرف من
 قبيل النسب والاضافات وانهم مع منعهم ان يكون العبد موجود
 الشيء يجوزون ان يكون له قدرة ما يختلف بها النسب والاضافات
 على وجه لا يلزم منه وجود امر حقيقي اصلا (هذا) اي كون ذلك
 الصرف اثرا لقدرة العبد ناشيا عنه باختياره (ايضا) اي كما ذكر من
 حديث عدم جواز صدور الفعل بقدرة العبد لولا تعلق قدرة
 الباري تعالى به عندهم وجوازه عنده آه (فهم فيما مر) من معنى
 الكسب لان الكسب عندهم عبارة عن ذلك الصرف الذي هو
 العزم المضمم كما سبق غير مرة (ومقتضى ذات الارادة) اي الصرف
 المذكور مقتضى ذات الارادة الكلية الموجودة في العبد ولذاتها
 بدون مدخل قدرة العبد فيه (عنده) وقد سبق تفصيله (و) في ان صرف
 الارادة المسمى بالارادة الجزئية (هي) وفيه ما فيه (غير موجودة)
 في الخارج بل هو من الامور الاعتبارية او الامور الالاموجودة واللا
 معدومة (بخلاف الارادة الكلية) فانها موجودة واثرا لقدرة الله تعالى
 (عندهم ولا فرق بينهما) اي بين تينك الارادتين في كون كل منهما
 موجودا في الخارج (عنده ولا صنع للعبد في شيء منهما) لكون
 كل منهما اثرا لقدرة الله تعالى (فان الارادة صفة ذات اضافة)
 تعليل لعدم الفرق بينهما عنده وعدم صنع العبد في شيء منهما يعني
 ان الارادة من الصفات الاضافية التي تقتضي متعلقات (تطلق)
 تارة اي تؤخذ بدون اعتبار تعلقها بمتعلق معين ومطلوب مبين
 فتسمى حينئذ بالارادة الكلية (وتقيد) تارة اي تؤخذ باعتبار تعلقها

بمتعلق جزئي معين وتسمى حينئذ بالارادة الجزئية، وانت خبير بان
 المناسب للسياق تاخير عنده الى هنا الا انه لم يؤخره لئلا يتوهم اختصاص
 اطلاق الارادة وتقييدها بمذهب الاشعري تبصر (و) في ان (المشروط
 مادة) اي من جهة العادة الالهية (بتعلق قدرة العبد) بالمفسدور
 (خلق الله تعالى) بالرفع خبر وقوله (اصل الفعل) بالنصب مفعول
 المصدر اعني خلق (فقط) لا وصفه ايضا (واما الوصف) فهو ليس
 بمخلوق لله تعالى لعدم كونه من الموجودات الخارجية بل هو امر
 اعتباري (صادر) من العبد (بتأثير القدرة) القائمة به حال كونه
 ملابسا (بوساطة العزم المصمم عندهم) لما سبق ان الارادة الجزئية
 اثر لقدرة العبد ووصف الفعل اثر للارادة الجزئية عندهم واثـر
 الاثر (وكلاهما) عطف على خلق الله اي والمشروط مادة
 بتعلق قدرة العبد اصل الفعل ووصفه كلاهما (عنده) لما ذكر
 انفا من ان كلا من اصل الفعل ووصفه اثر لقدرة الله تعالى
 وقدرة العبد غير مؤثرة في شيء منهما عند الاشعري بل ضاية
 ما في الباب عنده ان تأثير قدرة الله تعالى فيهما مشروط بتعلق قدرة
 العبد بهما من غير تأثير فيهما بالفعل، ثم وجه التعبير عن نسبة
 مذهب الماتريدية بقوله عندهم وعن نسبة مذهب الاشاعرة بقوله
 عنده في الوجوه المذكورة مما قد نيه عليه قدس سره في اول رسالة
 بالاشارة ويصرح به قريبا في اول التبيين على طريق العبارة
 (وهذه) الوجوه المذكورة (ثمانية وجوه للاختياز بين المذهبين)
 مذهبي الماتريدية والاشعري وقد نبهناك على كل من هذه الوجوه
 في تضاعيف عبارته قدس سره بتقدير كلمة في في اول كل منها
 (وما استحضرت الآن) اي في حالة تحريري لهذا المحل (مما به)
 بيان لما اي من الوجوه التي حصل بها (الاشتراك والامتياز بينهما)

اى بين هذين المذهبين (ا نثر من هذه الوجوه) التى بلغت تسعة
 عشر * يقول العبد الضعيف ولعل مما استحضره قدس سره من
 وجوه الاشتراك مدخلية قدرة العبد فى تأثير القدرة القديمة كما اشرفنا
 اليه بما نقلناه سابقا عن الفاضل الكنبوى وان تعلق قدرة العبد
 بالفعل شرط عادى لخلق الله اياه ومن وجوه الامتياز ان للعبد
 مدخلا ما فى وجود الفعل عند الماتريديّة ومدخل له فيه عند الاشعري
 كما يشعر به ايضا المنقول من الفاضل المذكور وان تعلق قدرة
 العبد بالفعل سبب عادى ايضا لخلق الله تعالى اياه عندهم وليس
 بسبب عادى له وان كان شرطا عاديا عنده على ما قدمنا التنبيه عليه
 ايضا ويزيد الوجوه على ما ذكر ايضا بادنى التأمل لكن لا فائدة
 معتدة بها لتطويل الكلام بذكرها ، ولذا طويت اكثر ما لوحظت
 على غيرها (وفى بعضها) اى فى ذكر بعض تلك الوجوه والظرف
 خبر مقدم مبتدأ وقوله (التصريح بما علم ضمنا) اى بما فى ضمن البعض
 الاخر وذلك التصريح (لمزيد التوضيح) وهذا مما لا يحتاج الى
 البيان ، لظهوره بالنظر فيها عند كل من اهل الاذعان ، وقد نبه على
 بعض من هذه البعض بقوله آنفا وهذا فهم من معنى الكسب وقوله
 هذا ايضا فهم فيما مر ، واوضحناه فعليك القناعة بهذا القدر ،
 (تنبيهان) اى هذان تنبيهان وسمى كلا من البحيين اللذين يذكرهما
 بعد تنبيهها لكون كل منهما مما ينبك على ما اشار اليه فيما قدمه كما يظهر
 (احدهما) جملة هذا الكلام وهو (نسبة القول المقابل لقول
 الاشعري الى) الطائفة (الماتريديّة) فى ما ذكر من الابحاث فى هذه
 الرسالة (لا) الامام (الماتريدى) نفسه (خالبا) اى فى الغالب مع
 ان حسن المقابلة يقتضى نسبة الى الماتريدى وهو ظاهر وقيد
 بالغالب لما ان نسبة القول المقابل لقول الاشعري الى الماتريدى
 نفسه ايضا قد وقعت فى بعض الابحاث المذكورة كما لا يخفى على

المتذكر الا انها فادرة بالنسبة الى النسبة الى الماتريدي (لان هذه
التدقيقات) اى تلك النسبة كائنة لاجل ان هذه التدقيقات التى
ذكرناها (انما صدرت من متأخرى اصحابه) اى اصحاب الامام
الماتريدى واتباعه (لانه) ولا متقدمى اصحابه (لما) تحليل لعدم
صدور هذه التدقيقات منه بانه لما (من الله تعالى) اى احسن الله
تعالى منه (عليه) اى على الامام الماتريدى (بالمعافات من اختلاط
المبتدعة) واهل الاهواء لكونه بمعزل منهم (فاختر) عطف
على من اى ولمنته تعالى عليه بالمعافات المذكورة اختار (طريق
السلف فى المسئلة) اى مسئلة خلق الاعمال من عدم الخوض فيه
وترك المناظرة والجدال (كما قدمته) وقد قدمت ما فيه فتذكره
(فاخترت) اى فلما صدرت هذه التدقيقات من متأخرى اصحابه
لانه اخترت (ما هو اقرب الى الصدق) من النسبة الى الطائفة
الماتريدية لا الى الماتريدى نفسه (وتبعته هداة) اى هدى الامام
ابى منصور الماتريدى وسنته وفيه اشارة الى ما فى طبقات الحنفية
وغيرها من انه رجه الله يقال له امام الهدى وعلم الهدى و يلقب
بهما (فى عدم نسبتي اليه ما) اى تدقيقات (تورخ) اى تخرج
نفسه (لورعه عن الخوض فيه) على ماسلف (وثانيهما) اى
التنبيهين المذكورين قولنا (صرح) الامام ابراهيم (اللقاني فى شرحه)
المطول والمختصر (على الجوهرة) اى جوهرة التوحيد
(وفاقا) موافقا فى ذلك التصريح (للمولى الخيالى) فى حاشية
شرح العقائد النسفية (وحسن چلبى) الفنارى (فى حاشية شرح
المواقف) حال كون حسن چلبى (نقلا) اى ناقل فى تلك الحاشية
(عن ابكار) الافكار الذى هو من مؤلفات (الامدى) ان نزاع
الافعال جار فى افعال جميع الحيوانات (غير مختص بافعال الانسان
لكون الكل متحركا بالارادة) وقد اشرت اليه فى اوائل الرسالة

(حيث)

حيث اطلق الحيوانات عند بيان اختلاف المذاهب في الافعال ولم
يقيد بها بالناطق كما نهتكم عليه هناك (وزاد اللقاني) على ما ذكره
المولى الخيالي وحسن چلبی (انها) اي الافعال المتنازع فيها
(تعم فعل كل جماد) وهو بفتح الجيم الارض لم يصبها مطر على ما
في القاموس (اونبات) والمراد به ما ينبت في الارض اعم بماله ساق
اولا وان خصصه العرف بالثاني وانت خبير بما في هذا العطف من
الهمجنة وان في شمول الكلام بمثل الذراع والغمام ملاما لا يخفى على
اولي الافهام (صدرت عنه) اي عن ذلك الجماد او النبات (صورة
فعل اختياري) فيه اشارة الى ان الفعل الصادر منه ليس بفعل
اختياري حقيقي له وهو ظاهر لانه ليس بفعل مختار حقيقة (كشى
الشجر) لدعوته صلى الله عليه وسلم وفيه روايات من جعلتها
ما خرج الامام احمد عن ابي سفيان طلحة بن نافع عن جابر قال جاء
جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو جالس
حزين قد خضب بالدماء ضرب به بعض اهل مكة فقال له مالك
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل بي هولاء وفعلوا فقال له
جبريل اتحب ان اريك اية فقال نعم فنظر الى شجرة من وراء الوادي
فقال ادع تلك الشجرة فدعاها قال فجاءت تمشي حتى قامت بين
يديه فقال مرها فلترجع الى مكانها فامرها فرجعت الى مكانها
فقال صلى الله عليه وسلم حسبي حسبي ورواه الدارمي من حديث
انس كذا في المواهب اللدنية وما احسن قول البوصيري رحمه الله تعالى
جاءت لدعوته الاشجار ساجدة ❖ تمشي اليه على ساق بلا قدم
(وتسبح الحصى) في كفه الشريف صلى الله عليه وسلم قال
الحافظ ابن حجر قد اشهر على الالسنه تسبيح الحصى في حديث
ابي ذر رضي الله عنه تناول النبي صلى الله عليه وسلم سبع حصيات

(٥) العشار بكسر

العين وخفة الشين

النوق الحوامل

منه

(٦) وبحير ابفتح المو

حدة وكسر الحاء

المهملة وسكون المثناة

التحتية آخره راء

مقصورة راهب

رأى رسول الله

صلى الله عليه وسلم

حين خروجه

صلى الله عليه وسلم

الى الشام قبل المبعث

وآمن به

منه

(١) قوله رأى اى

تأمل منه

(٧) قوله ان قال اى

ان دخل في وقعت

الفيلولة (قوله) تحت

ظل القائل اى في

كنفه وستره يعنى

ان الغمامة هى

المحتاجة له للتبرك

به وليس هو محتاجا

منه

المنبر كما في رواية، وما اللطف قول البوصيرى في قصيدته المسماة
بذخر المعاد

وبى اليه حنين الجذع من شغف * اذنا له منه بعد انقرب تنزيل
(و قول بعضهم

وحن اليه الجذع شوقا ورقة * ورجع صوتنا كالعشار مرددا (٥)
فبادره ضما فقر لوقته * لكل امرأ من دهره ما تعودا
(و قول الآخر

وفارق جذعا كان يخطب عنده * فان انين الام اذ تجد الفقد

يحن اليه الجذع يا قوم هكذا * اما نحن اولى ان نحن له وجدا

اذا كان جذع لم يطق بعد ساعة * فليس وفاء ان نطيق له بعدا

(و اظلال الغمام) عليه عليه الصلوة والسلام، والغمام السحابة

مطلقا او البيضاء او الرقيقة، وقد ورد في تظليل الغمامة له صلى الله

عليه وسلم احاديث كثيرة واشار غير واحد الى ان تظليل الغمامة له

صلى الله عليه وسلم انما كان قبل النبوة ارهاصا وتأشيا لنبوته اذ لم

يرو ذلك ولم يحفظ بعد ان نبوة كما في شرح دلائل الخيرات للقماسى،

وفي حديث عند البيهقي في الدلائل وابى نعيم ان بحيرا (٦) رأى (١)

وهو في صومعة في الركب حين اقبلوا وغمامة بيضاء تظله من بين القوم

ثم اقبلوا حتى نزلوا بظل شجرة قريبة منه فنظر الى الغمامة حين

اظلت الشجرة وتهصرت اى مالت وتدلت على رسول الله صلى

الله عليه وسلم حتى استظل تحتها الحديث وما بلغ قول البوصيرى

في ذلك

نور فليس له ظل يرى وله * من الغمامة انى سار تظليل

وقول من قال (٧)

ان قال يوما ظلالته غمامة * هى في الحقيقة تحت ظل القائل

(وتسليم الحجر) عليه عليه الصلوة والسلام اخرج البراز وابو

نعيم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وحى الى جعلت (٨) لا امر بحجر ولا شجر الا قال السلام عليك يا رسول الله (وما افصح قول القائل والقي حتى في الجمادات حبه) فكانت لاهداء السلام له تهدي

(ونطق الذراع له صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم) يوم خير وفيه روايات من جعلتها حديث جابر عند ابي داود ان يهودية من اهل خير سمعت شاة مصلية (٩) ثم اهدتها الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل منها واكل رهط من اصحابه معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفعوا ايديكم وارسل الى اليهودية فقال سمعت هذه الشاة فقالت من اخبرك قال اخبرني هذه في يدي للذراع (٢) قالت نعم قلت ان كان نبيا فلا يضره وان لم يكن نبيا استرحنا منه فمضى عنها صلى الله عليه وسلم ولم يعاقبها وتوفي اصحابه الذين اكلوا من الشاة واحتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كاهله من اجل الذي اكل من الشاة كذا في المواهب اللدنية وما اعذب قول البوصيري رحمه الله

ثم سمعت له اليهودية الشاة وكم سام الشقوة الاشقياء فاذا الذراع ما فيه من شئ ينطق اخفاؤه ابداء

ثم ان قوله قدس سره له صلى الله عليه وآله يحتمل ان يكون متعلقا بكل من قوله وحنين الجذع واطلال الغمام وتسليم الحجر ونطق الذراع ايضا كما لا يخفى (وان المراد بالعبد في كلامهم مطلق الحيوان) على سبيل ذكر الخاص وارادة العام او ذكر المقيد وارادة المطلق ثم ان الظاهر انه عطف على قوله انها نعم آه لكن لا يخفى على اولى النهي، ان عطفه على قوله ان نزاع الافعال جار آه هو الاولى (انتهى) ما ذكره اللقاني حال كونه (ملخصا) ومهذبا (اقول ويجوز) عطف على ما فهم من كلام اللقاني على طريقة العطف التلقيني اي

(٨) قوله جعلت مبنى للفاعل اي صرت ويحتمل كونه مبنيا للمفعول اي جعلني الله

منه (٩) مصلية بفتح الميم وسكون المهملة اي مشوية منه

(٢) قوله للذراع اي مشيرا اليها (قوله) وتوفي اصحابه آه اي جنس اصحابه اذ لم يموت منهم غير بشير كما ذكره الزرقاني منه

(قيل قد تعلق نظري بهذا الشرح ولا ح لي انه قد احتوى على مباحث طالية من علم الكلام الا انه لا يخلو عن شئ كما اشرت اليه في الهامش حسب

(يجوز)

يجوز ان يراد بالعبد في كلامهم مطلق الحيوان ويجوز (ان يراد به المكلف كما هو الظاهر) لكونه المتبادر وان كان ارادة المكلف ايضا محتاجا الى اعتبار الاطلاق والتقييد اذ من اليباد من لا يكون مكلفا (ولتخصيصه) اى لتخصيص المكلف بالذكر مع جريان النزاع في جميع الحيوانات (وجوه) كثيرة (لا تخفى) على المتقطن مثل كون مدار اثبات الافعال الاختيارية الاثابة والعقاب، اللذين هما من خواص المكلف بلا ارباب، ومثل الاكتفاء على ذكر اشرف الانواع لعدم القائل بالفصل من غير نزاع (وان اقتصر المولى الخيالى) في حاشية شرح العقائد (منها) اى من تلك الوجوه (على عدم جريان بعض الادلة) المذكور في الشرح المذكور وهو انه لو لم يكن للعبد فعل لما صح تكليفه آه على ما صرح به محشوا كلامه (فيما سواه) اى فيما عدا المكلف من الحيوانات حيث قال المولى المزبور ويجب ان يعلم ان جميع افعال الحيوانات على هذا التفصيل من المذاهب الا ان بعض الادلة لا يجرى الا في المكلف فلذلك خص العباد بالذكر (والحمد لله رب العالمين) اولا
وآخرا والصلوة والسلام على رسوله المبعوث
الى كافة الناس منذرا ومبشرا وعلى
آله واصحابه المهتدين بهداه
باطنا وظاهرا

م

ماظهرلى بادي في
النظرومع هذا لا
اقول في حقه الا
شكر الله معيد وانا
الفقير السيد فصيح
الحيدري البغدادي
المشرف باعضائية
مجلس المعارف
العمومية في الآستانة
العلية (قلت قوله
لا يخلو عن شيء فحري
على ما تحقق بما قررناه
في الهامش الى ههنا
ان ينشده المتذكر
اذالم يكن للمرء عين
صححة فلا غرو ان
يرتاب والصبح مسفر
واما قوله في بادي
النظر فعجيب فان
النظرة الاولى حقاء
فكيف اجترأ على
جرح هذا الشرح
المفيد بلامعنى مع
انه لما قدم الى نظارة
المعارف العلية
لاخذ الرخصة

الحمد لله الذي وقفنا بطبع هذا الشرح الانيق، الجامع بكنوز
الحقائق والتدقيق، للعالم التحرير، والفاضل الخطير، وحيد زمانه
، فريد آوانه، مولينا واستادنا عبد الحميد افندي، حفظه الله المعيد
المبدي، وذلك في عهد خلافة امام المسلمين، ومقتدى اهل اليقين،
سلطاننا * عبد الحميد * ايد الله لواء دولته بالنصر
والتشيد، في اوائل صفر الخير لسنة
خمس وثلاثمائة والفر من هجرة
من له العز والشرف

م

الطبعة، بقي عنده
مقدار سنة، مارأى
فيه الاشياء مما في
نفسه اكنه، عفى
الله تعالى وتجاوز
عنه، واستغفر الله
من شرور انفسنا
وسيئات اعمالنا،
واسئله ان يسامحنا
بمنه وكرمه فهو
الخبير باحوالنا،
وهو البر الرحيم
(للشارح)

✽ فهرست مافي هذا الكتاب من المباحث المهمة ✽

صحيحة

- ٠٤ مطلب فيما يتعلق بقوله تعالى كن فيكون
- ٠٦ مطلب مايتعلق باهل الملة والفلاسفة
- ٠٨ مطلب مايتعلق بلفظ الجبرية
- ٠٩ ترجمة الامام ابى الحسن الاشعري
- ١١ ترجمة امام الحرمين
- ١٢ ترجمة الاستاد ابى اسحق الاسفرائني والقاضي ابى بكر الباقلاني
- ١٤ افتراق المعتزلة في افعال العباد الى اربع فرق
- ١٨ كون مذهب الحكماء كمذهب الاشعري
- ٢٢ عدم صحة عطف العلة على المعلول بالواو
- ٢٤ مطلب في ترتيب الوارد على القلب
- ٢٧ مطلب فيما يتعلق بالاحوال
- ٣٩ الفرق بين النسبة التي ليست بمضاف وبين المضاف
- ٤٠ مايتعلق بالمقولات التسع
- ٤٤ مطلب في تحقيق مذهب الاستاد وتنزيل مذهب الماتريدي عليه
- ٥٤ مطلب فيما يتعلق بالتكامل في القدر
- ٥٥ يجب تأويل المنفي بالثبوت اذا تعلق به قيد من حيث انه منفي
- ٥٧ مطلب في قولهم بين اظهرهم وظهرانيهم
- ٥٩ مطلب فيما يتعلق بتأويل التشابهات
- ٦٣ مطلب في منقبة مولانا الشيخ خالد قدس سره والقاب السلسلة العلية

- ٦٨ مطلب في السبب وانواعه والشرط وانواعه والعلة
٧٠ الفرق بين السبب والعلة
٧٦ هل يكون الاعدام اثر القدرة
٩٧ مطلب في مبادئ الافعال الاختيارية
١٠٢ مطلب في ان للقدرة والاختيار معنيين
١٠٤ جواز التكليف مع الجبر المحض على اصل الاشعري
١٠٨ يطلق كل من الحسن والقبح على ثلاثة معان
١١٢ الفرق بين مذهبي الحنفية والمعتزلة في الحسن والقبح
١١٦ تنبيه اهم في والديه صلى الله عليه وسلم
١١٩ مطلب في حكم من لم يبلغه الدعوة
١٢٨ القدرة مؤثرة بالقوة عند الاشعري على ما في شرح المواقف
موافقا للامدى
١٣٨ ما يتعلق بتفسير قوله تعالى وهو اهرن عليه
١٤٠ معنى الميل عندهم
١٤٤ مطلب فيما يتعلق بمذهب الشيخ الاكبر الى ايمان فرعون
١٤٥ ما يتعلق بقبول توبة اليأس وعدم قبولها
١٤٩ خلاصة الكلام في حل مذهب الماتريدي على مذهب
القاضي او مذهب الاستاد
١٦١ معجزة مشي الشجر له عليه الصلوة والسلام
١٦١ معجزة تسبيح الحصى على يده صلى الله عليه وسلم
١٦٢ معجزة خنن الجذع له صلى الله عليه وسلم
١٦٣ معجزة اظلال الغمام له عليه الصلوة والسلام
١٦٣ معجزة تسليم الحجر عليه صلى الله عليه وسلم
١٦٤ معجزة نطق الذراع له عليه الصلوة والسلام

